الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية

الحرب على غزة
وسؤال القيم الانسانية اليوم

مجموعة باحثين وباحثات

إشراف وتحرير

أ.د ماريز يونس

أ.د جيلالي المستاري

الشبكة الدولية لدراسة
المجتمعـــــات العربية

INASS
الشبكة الدولية لدراسة
المجتمعات العربية
International Network
For Arab Societies Study

الحرب على غزة

وسؤال القيم الإنسانية اليوم

مجموعة باحثين وباحثات

إشراف وتحرير

أ.د ماريز يونس　　　أ.د جيلالي المستاري

الحرب على غزة وسؤال القيم الإنسانية اليوم

نسخة إلكترونية

حقوق النشر محفوظة للشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية 2024

الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية (إيناس)

International Network For Arab Societies Study (INASS)

بيروت، الزلقا، شارع زغبي، عمارة شلهوب، بناية عازار.

البريد الإلكتروني: Inassnetwork@gmail.com

الموقع الإلكتروني: https://inass-lb.org

منشورات الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية

تعبّر الأوراق المنشورة عن آراء أصحابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الشبكة

بيروت – 2024

شكر وتقدير

أتقدّم باسمي الشخصي، ونيابة عن كل منتسبي الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية من مؤسسات علمية ومراكز بحثية وهيئات مدنية وباحثين/ات وخبراء، بالشكر الخالص لكل من ساهم في إنجاز الملف المعرفي التداولي الأولي الموسوم :" الحرب على غزة وسؤال القيم الإنسانية اليوم". أنوّه في هذا المقام بكل الباحثين/ات المشاركين /ات في هذا الملف بورقة بحثية مختصرة ومكثّفة ويظهرون في فهرسه كلّ باسمه ومقامه، كما أحيّي من شارك معنا بمداخلات شفهية في الجلسات النقاشية التي نظّمت عبر تقنية الزوم أيام 29 نوفمبر، 6 ديسمبر و20 ديسمبر 2023. وأختم شكري الخاص للفريق المسيّر للشبكة وأخصّ بالذكر الأستاذ محمد زهوه والأستاذة نور ابراهيم من لبنان.

كل كلمات الثناء تصمت خجلًا أمام ما قدّمتوه من جهدٍ علميّ متميز لأجل القضية الفلسطينية العادلة من خلال هذا التداول المعرفي والموقف الأخلاقي في هذا المنعطف التاريخي الاستثنائي والحاسم، لقد أثبتم/نّ قدرًا عاليًا من المسؤولية الإنسانية والمدنية، فشكرًا لكم/نّ جزيلًا على جهودكم/نّ الرائعة، مع خالص تحيّات التقدير والوفاء.

أ.د ماريز يونس

رئيسة الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية

المحتويات

الأكاديميون العرب والحرب على غزة اليوم: مداخل للبحث...1

أ. د. ماريز يونس، لبنان

الحرب على غزة: من الإبادة المكانية إلى الإبادة الجماعية...8

أ. د. ساري حنفي، لبنان

عبر غزّة ووهم القيم الإنسانيّة...19

أ. د. محسن بو عزيزي، تونس

كذبة القرن الثانية 23

د. عبد الحسين شعبان، العراق

حرب الإبادة الجماعية على غزة في 2023: تهافت المنظومة الأخلاقية............................ 26

أ. د. أباهر السقا، فلسطين

قراءة في ازدواجية المعايير في قراءة وتطبيق القوانين الدولية.. 30

د. إصلاح جاد، فلسطين

الرأي العام العربي والدولي أمام مأساة غزة: التضييق على الحريات الأكاديمية ومحاصرة الحقيقة.. 33

أ. د. عنصر العياشي، الجزائر

إني أشهد على إبادة جماعية في غَزّة - فلسطين!... 40

أ. د. علي الموسوي، لبنان

غزّة وما حولها بعد 7 أكتوبر: طوفان الأقصى وسؤال اليوم التالي لوقف الحرب في قطاع غزّة..44

د. شرحبيل الغريب ، فلسطين

حرب غزة... أكذوبة القيم العالمية والعنصرية المؤسساتية... 51

أ. د. سحر حجازي، لبنان

غزّة هي الآن.. 56

أ. د. مصطفى النشار، مصر

غزّة.. المجتمع الدولي عارياً.. 59

أ. د. خالد شوكات، تونس

ازدواجية المعايير والوجه المسيَّس لحقوق الإنسان..62

أ. د. أمل عواودة، الأردن

الحرب على غزة بين البدايات والمآلات والمصير.. 66

أ. د. كمال مغيث، مصر

الحواس والحرب: تأملات حول عنف الحواس في غزة فلسطين...................................... 70

أ. ياسمين قعدان، فلسطين

الغرب يخون فلسفته.. 75

د. هلا عواضة، لبنان

الاستعمار الرقمي العالمي، هل يمكن مواجهته؟..78

أ. د. نديم منصوري، لبنان

نحو صحوة عربيّة عنوانها 7 أكتوبر...81

د. لينا جزراوي، الأردن

غزة في مقابل الضمير الإنساني..84

أ. د. علي المهنكر، ليبيا

حرب غزّة: استئناف لسؤال الأرض..87

أ. د. بن شرقي بن مزيان، الجزائر

حرب غزة: القوانين الدوليّة والمعايير الأخلاقيّة...92

د. ماجدة عمر، الأردن

نظرة تحليلية أولية لأبعاد الحرب على غزّة...97

د. نضال سليم، سويسرا

قراءة في امتدادات الحرب على غزة في إسبانيا...101

د. سيف بنعبد النور الحمزاوي، المغرب

حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ سكان غزّة تفضح حقيقة تذرّع سياسات الدول الغربية بحقوق الإنسان..110

د. روضة القدري، قطر

غزة.. الإبادة الممنهجة للفلسطينيين..113

أ. د. عبد القادر الأطرش، قطر

الغاية تبرر الوسيلة: حرب إبادة من أجل إخلاء أراضي فلسطين...118

د. ويزا قلاز، الجزائر

حقوق الإنسان" الغربي ووجود الإنسان" العربي...121

د. غسان صليبي، لبنان

الرهان الفلسطيني...125

أ. د. إبراهيم بن يوسف، كندا

الإنسانية المفكرة تزيد من آلام الإنسانية المتألمة..132

د. نزيهة السعداوي، تونس

غزة بين المقاومة والتطبيع...136

أ. د. سامي زهو، العراق

هول الجريمة وإصرار الحياة...138

د. سوسان جرجس، لبنان

الاحتلال الصهيوني يستهدف القضاء على الهوية الفلسطينية وتهويد القدس..........................141

أ. د. عبد القادر دحدوح، الجزائر

الهوة بين القمّة والقمّة...146

د. سناء الشامي، إيطاليا

طوفان الأقصى؛ لا بد من الدولة المستقلّة..149

د. نوفل الشهوان، العراق

حرب غزّة: بين الحقيقة وصناعة الوهم..151

د. رانيا الغويل، تونس

الموقف العربي من فلسطين: من الشريك إلى المطبّع الوسيط إلى الخصم الحليف..................153

أ. د. حارث علي حسن، العراق

جرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة...155

د. وصال الشيخ، فلسطين

الأسيرة الفلسطينية في السجون الإسرائيلية "القانون والواقع: تحليل لثغرات التطبيق القانوني وتداعيات القوة السياسية"..159

د. ترتيل درويش، لبنان

حرب غزة والثورة الرقمية...168

أ. محمد زهوي، لبنان

المشروع الصهيوني الأمريكي: جرائم حرب تسقط كل شعارات الإنسانية...............................171

د. أمل الجربي، إسبانيا

تأملات في الحرب المستمرة على فلسطين . دعوة لإعادة تقييم المؤسسات الدولية............... 174

د. روزا محجوب، الجزائر

الأكاديميون العرب والحرب على غزة اليوم: مداخل للبحث

أ.د ماريز يونس
رئيسة الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية
لبنان

تأتي مبادرة الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية " إيناس" بنشر ملف أوّلي خاص بـ "الحرب على غزة وأزمة القيم الإنسانية اليوم" في الشهرين الأولين من الحرب، في سياق المسؤولية المعرفية والأخلاقية التي يقتضيها الحدث الاستثنائي الذي تمرّ به غزّة وفلسطين والمنطقة العربية والعالم كلّه. إنها لحظة 7 أكتوبر حيث عرفت القضية الفلسطينية منعطفًا استثنائيًا باقتحام المقاومة الفلسطينية لجزء من منطقة فلسطين التاريخية أو ما يسمّى، إسرائيليا، بغلاف غزة. وماهي إلاّ أيّام قليلة حتّى بدأ الاحتلال الإسرائيلي تصعيدًا غير مسبوق، شنّ من خلال قصف جوّي ثمّ تدخّل بري، حرب إبادة جماعية وتطهير عرقي، وكل أنواع جرائم الحرب، لم تسلم منها المشافي وسيارات الإسعاف والمقابر ودور العبادة، بل وصلت الجرائم إلى قطع الطريق أمام المساعدات الإنسانية ومصادرة "حق الحياة" بالتجويع والحصار وقطع المياه، والوقود والكهرباء والتهجير القسري لأعداد هائلة من سكّان القطاع من الشمال إلى الجنوب. لقد أعلنت الآلة الاستعمارية الإسرائيلية، منذ السابع من أكتوبر، حربًا على "الديموغرافيا والجغرافيا والذاكرة"، وكانت، كما جاء في إحدى الأوراق، " إبادة للإنسان والمكان".

أمام هول الحدث واستثنائيته، وانطلاقًا من الالتزام المدني في التفاعل مع هذه المحرقة الجماعية التي أبانت عن عودة المؤسسة الاستعمارية في أبشع صورها، خطابًا وممارسة، مدعومة بتواطؤ مؤسّساتي دولي وصمت وخذلان عربي غير مسبوقَين، كان على الشبكة القيام بدورها المعرفي في فهم الحدث وتفسيره والدخول في النقاش الدولي حوله، ليس من منطق نضالي وهوّياتي بل من منطق تفاعلي مع المنتج المعرفي والتداول الأخلاقي حول الحرب وآثارها ومآلاتها والمواقف منها، وحدود الخطاب القانوني والإنساني الدولي في ظلّ عودة سرديات الهيمنة والاستعمار والعنصرية والمركزية الغربية والتفوق العرقي، وهي التي اعتقد البعض مناّ أنّها انقضت كما انقرضت كثير من أمراض البشرية التي سادت في عهود مضت.

ارتأت الشبكة أن يكون التفاعل المعرفي مع هذه الحرب الاستثنائية تداوليًا. وهو توجه يأتي انسجامًا مع رسالة الشبكة الرامية إلى تعزيز التفاعل المعرفي بين الجماعة العلمية من جهة، ومن جهة أخرى، مع خصوصية الحدث وتعقيده وتعدّد زوايا بحثه، ناهيك عن الخيط الرفيع في معالجته بين المعرفي والسياسي. إضافة إلى أنّ حدث الحرب المروّعة لا زال ساريًا بل وساخنًا، والمواقف المعرفية حوله لا زالت أوّلية في ظلّ تسارع الأحداث واحتدامها يومًا بعد يوم.

اتخذ التداول حول الموضوع مسارين اثنين: أماّ المسار الأول، فتمثّل بدعوة الباحثين/ات في المنطقة العربية من تخصّصات مختلفة ومناطق جغرافية متعددة للكتابة حول الموضوع. وإذ نعلم أنّه من الصعوبة بمكان، معرفيًا ومنهجيًا، تفسير الحدث الساخن، خاصة إذا كان بدرجة التعقيد الذي يوصف به المنعطف الاستثنائي في غزّة وفلسطين اليوم، ارتأينا أن تكون المساهمات البحثية مختصرة ومكثّفة تعبّر عن القراءات والشهادات والمواقف وربما بعض الفرضيات الأولى للأكاديميين والباحثين في المنطقة العربية انطلاقًا ممّا يملكون من تراكم معرفي في تخصّصاتهم المتنوّعة، واعتمادا أيضًا على اختياراتهم لمداخل مختلفة في قراءة الحدث، وما يمكن أن نطلق عليه "بالقيم الإنسانية على المحك". وكانت الدعوة إلى هذه المساهمات فرصة معرفية

أخرى لرصد التوجّهات الكبرى لردود الفعل الأولى للباحثين/ات العرب حول حدث الحرب على غزّة وأزمة الخطاب الأخلاقي والقانوني الدولي، بما يفسح المجال مستقبلًا لمقارنتها بردود الفعل نفسها في المنعطفات التاريخية والحروب السابقة بين العرب وإسرائيل.

وأمّا المسار الثاني فكان إطلاق سلسة حلقات للنقاش حول الأوراق المقترحة. فكانت الجلسات النقاشية الثلاث، بمثابة تمرين معرفي ومواكبة لتطوّر الأحداث ومرافقة لتشكّل الرؤى والمواقف النقدية الأولى في سياق تداول حرّ منفتح على كلّ الآراء وزوايا النظر. قد لا تكون مجموعة المساهمات معبّرة عن كل التوجّهات التي شكّلت ردود الفعل الأولى للأكاديميين/ات في المنطقة العربية، لكنّها مثّلت آراء مجموعة بحثية مميّزة وقراءات ذات دلالة لبعض المسارات البحثية المشتركة المتوافق عليها في تحليل حدث الحرب والإبادة غير المسبوقة ونقد الخطابات التي برّرتها ومرجعياتها المعرفية ومنظوماتها الأخلاقية المُهيمِنة، وهو ما يفتح الأفق لموضوعات ومشاريع بحثية في المستقبل القريب قبل البعيد.

جمعت الأوراق الأولية ضمن الملف الذي أطلقنا عليه عنوان: " الحرب على غزة وأزمة القيم الإنسانية اليوم"، حيث وصل عددها إلى إحدى وأربعين (41)[1]، من باحثين/ات من فلسطين ولبنان والأردن ومصر

[11] شارك في الملف والجلسات النقاشية التداولية حول موضوع "الحرب على غزة وسؤال القيم الانسانية اليوم كل من: ساري حنفي (فلسطين)، أباهر السقا (فلسطين)، اصلاح جاد (فلسطين)، شرحبيل الغريب (فلسطين، غزة)، عبد الحسين شعبان (العراق)، محسن أبو عزيزي (تونس)، عنصر العياشي (الجزائر)، كمال مغيث (مصر)، خالد شوكات (تونس)، علي الموسوي (لبنان)، مصطفى النشار (مصر)، سحر حجازي (لبنان)، علي المهنكر (ليبيا)، لينا جزراوي (الأردن)، عبد القادر الأطرش (قطر)، ياسمين قعدان (فلسطين)، نديم منصوري (لبنان)، أمل عواودة (الأردن)، هلا عواضة (لبنان)، بن مزيان بن شرقي(الجزائر)، نضال سليم (سويسرا)، سيف الإسلام بن عبد النور (اسبانيا)، روضة القدري (قطر)، ويزا قالاز (الجزائر)، غسان صليبا (لبنان)، ماجدة عمر (الأردن)، ابراهيم بن يوسف (كندا)، نزيهة السعداوي (تونس)، سامي زهو (العراق)، سوسان جرجس (لبنان)، عبد القادر دحدوح (الجزائر)، سناء الشامي (إيطاليا)، نوفل الشهوان (العراق)، رانيا الغويل (تونس)، حارث علي (العراق)، ترتيل درويش (لبنان)، وصال الشيخ (فلسطين)، محمد زهوة (لبنان)، امل الجربي (تونس)، روزا محجوب (الجزائر). كما شارك في الجلسات النقاشية كل من رشيد جرموني (المغرب) وبلقاسم بن زنين (الجزائر)، إضافة إلى المشرفين على تحرير الملف: ماريز يونس (لبنان)، وجيلالي المستاري (الجزائر).

والعراق وسوريا والجزائر وتونس والمغرب وقطر وكندا وإيطاليا وإسبانيا وسويسرا. وكانت المداخل المعرفية فلسفية وأخلاقية وسوسيولوجية وأنثروبولوجية وقانونية وسياسية واستراتيجية استشرافية وإعلامية ولسانية وسيميولوجية وتربوية ونفسية وأركيولوجية، إضافة إلى كتابات عبّرت عن رؤى وشهادات ومواقف ذاتية لباحثين/ات وفاعلين/ات في المجال العام.

استنادا إلى مضامين الأوراق الأولية المقترحة ومناقشات الجلسات المختلفة، يمكن تصنيف مداخل التداول الأوّلي بين المشاركين/ات في الملف المقترح إلى محورين اثنين شمل كلّ منهما عددًا من الثيمات وزوايا التحليل والنقد المعرفيين. تناول المحور الأوّل حدث الحرب على غزة من حيث المعنى ودلالات ورمزية معركة "طوفان الأقصى"، إذ اتّجهت الأوراق نحو قراءة في أحداث الحرب وآثارها ومآلاتها والمواقف الدولية والعربية منها، في حين ناقشت أوراق المحور الثاني أزمة القيم الإنسانية والخطاب الأخلاقي والمعرفي العالمي أمام الجرائم المهولة التي تقترفها الآلة الاستعمارية الإسرائيلية ضدّ المدنيّين الفلسطينيين في غزّة كلّ يوم.

في المحور الأوّل توقّفت مساهمات الباحثين/ات عند إيقاع الأحداث الراهنة والحرب المفتوحة على كل الاحتمالات وآثارها الإنسانية وارتداداتها الأمنية والسياسية على مناطق أخرى مجاورة وعلى العلاقات الدولية بشكل عام. كما كشفت عن ردود الفعل العربية والعالمية المختلفة اتجاه الإبادة الجماعية والتهجير القسري، ومظاهر قصف المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة ومنع المساعدات الإنسانية الموثّقة بالصوت والصورة. وكيف تشكّلت تلك المواقف المتواطئة المنحازة التي برّرت جريمة المعتدي واعتبرتها "دفاعا مشروعا عن النفس"، الأمر الذي حوّل ما يسمى بـ "الجماعة الدولية" إلى جماعة "اللامعنى". وفي مقابل ذلك أشارت الأوراق إلى الضمير العالمي والعربي الحيّ الذي بدا جلياً في المظاهرات والاعتصامات التي شهدتها كل

مناطق المعمورة رفضا للعدوان الإسرائيلي ودفاعًا عن السلام والأمان وإنسانية الإنسان. وكانت الرمزية المعنوية لمعركة "طوفان الأقصى"، ومآلات الحرب المدمّرة، وعودة القضية الفلسطينية إلى واجهة الحدث العالمي، وسناريوهات المستقبل، وسقوط مشاريع التطبيع، وضعف الموقف الرسمي العربي، وتفاعل روّاد التواصل الاجتماعي وفعّالية التقنية الرقمية مقابل "مظاهر الاستعمار الرقمي وكيفية مواجهته"، أهمّ الموضوعات التي تصدّت لها المساهمات والمناقشات.

وفي المحور الثاني، تفاعلت الأوراق المقدّمة مع المنتج المعرفي الحديث و"تهافت المنظومة الأخلاقوية" إلى درجة "شيطنة الفلسطينيين ونزع انسانيتهم"، وتبرير الحروب بواسطة "الكذب على الشعوب"، وازدواجية المعايير في الخطابات القانونية، وسقوط السرديات الأكاديمية أمام فظاعة "إبادة المكان والإنسان"، وانكشاف مواقف بعض المفكرين الليبراليين الغربيين التي مثّلت التعبير الصارخ عن مستوى تواطؤهم وانجرارهم إلى خطابات استعمارية وعنصرية، كانت هي نفسها مواضيع لأبحاثهم التي سخّروا أنفسهم لتحليلها ونقدها من قبل، فضلًا عن محاصرة الحريات الأكاديمية والإعلامية بما في ذلك القيود التي وضعت على وسائط التواصل الاجتماعي لإخفاء الحقيقة وتزييفها، ومحاصرة الأصوات المعارضة للحرب والإبادة الجماعية المفضوحة. ولم تقف الأوراق عند نقد خطاب الحداثة "المفلسة " وقيمها المأزومة على محك جرائم المؤسّسة الاستعمارية في غزّة، بل اتجه بعضها إلى تقديم رؤى تحليلية تأسيسية لمشاريع بحثية مستقبلية مثل نقد "العنصرية المؤسساتية"، والعودة إلى "نقد المنجز المعرفي العربي"، والتفكير في معاينة وتحليل القيم التي كانت وراء الحدث المنجز في غزّة مثل قيم "الأرض والمقدّس والجماعة"، و"نزع الهيمنة عن المعرفة والقيمة والصورة"، والعودة إلى استثمار التراكم المعرفي للخطابات " ضد الكولونيالية" و "ما بعد الكولونيالية، والتداول المؤسّسي حول "أجندات بحثية منافسة".

وبجانب هذه الزوايا التحليلية وبعض الفرضيات الأولية، تناولت بعض الأوراق مواقف إنسانية ونضالية وشهادات معرفية ومواقف إنسانية رأينا أهمية توثيقها في هذه اللحظة الاستثنائية، حيث جمعت بين مرافقة أنين الأطفال والنساء تحت الأنقاض، ودعم "صحوة الشباب" تحت الأنفاق، والتعبير عن رفض الحرب والإبادة وخطابات المؤسّسات الدولية المنحازة.

إضافة الى المحورين أعلاه، وانطلاقا من اهتمامي البحثي حول المسألة الشبابية[2]، أشتغل حاليا على مدخل آخر للتفسير والتفاعل مع موضوع الحرب على غزة وهو الثقافة الشبابية وملامحها في هذه الحرب. فبشكل أولي، يمكن أن نتحدث عن ثلاثة ملامح من ثقافة الشباب التي برزت في الحرب على غزة. الملمح الأول، هو ثقافة "شباب غزة تحت الأنفاق"، فإذا راجعنا خطاباته وسلوكياته وطرق إدارته للمعركة من تحت الأنفاق في غزة، نستطيع الافتراض أنه هناك ثقافة شبابية جديدة تجلّت في هذه الحرب برزت بأشكال متعدّدة، نذكر منها خصوصًا استخدامه للمحتوى الرقمي سواء في تظهير الأحداث اليومية للحرب، أو من خلال تسيير موضوع الرهائن، فضلا عن ملامح شبابية أخرى كسرت الصورة النمطية لفاعلي الحرب مثل اللغة الشبابية المستخدمة (المسافة صفر، ولعت، أكلوها، أضرب، حلل يا دويري) والتي تبين تفاعله مع الجمهور الرقمي خارج الأنفاق سواء العدو أو الداعم، بالإضافة إلى اللباس الرياضي والحيل المبتكرة والجرأة اللامتناهية الخ... . أما الملمح الثاني، فتجلى بـ "شباب غزة المؤثّر بين الركام"، بين سن 16 و 29 عامًا، والذي استخدم الفضاء الرقمي وخصوصًا وسائط التيكتوك والانستغرام، كمنصة للتعريف بحرب الإبادة من بين الركام، وتدويلها بطرق شبابية ولغة تفاعلية (استخدام اللغة الإنكليزية، والحوارات العالمية مع المؤثرين والمشاهير)، ساهمت في بروز حركة عالمية مؤثرة غير مسبوقة تجاوزت مسألة المطالبة بوقف الحرب إلى الدفاع عن القضية الفلسطينية والمطالبة بحقوق الفلسطينيين. أما الملمح الثالث، فهو الشباب الغربي،

[2] أنظر على سبيل المثال لا الحصر: ماريز يونس، سلسلة من ستة دراسات ضمن مشروع بحثي تحت عنوان "الشباب في المناطق المهمّشة في لبنان: جيوب الفقر اللبنانية والمخيّمات الفلسطينيّة والتجمّعات السورية" بإشراف الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية وإدارة د. عدنان الأمين. ومنشورات معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، ط١، بيروت ٢٠٢١.

الأوروبي عمومًا والأميركي خصوصًا، والذي شكّل موضوعًا للنقاش لدى العديد من المراكز البحثية الأوروبية كما المنصات الإعلامية العالمية. إذ أدت الحرب على غزة، إلى بروز خطابات شبابية جيليه ونزعات احتجاجية لدى الشباب الغربي تقطع مع السرديات السابقة، ولا تعترف بها، بل عبرت عن سخط وغضب ومظاهر احتجاجية ضد سياسيات حكوماته قد تؤدي إلى بروز حركة جيليه سياسية جديدة في أوروبا وأميركا مستقبلًا.

شكّلت هذه المساهمات الأولى للباحثين/ات العرب من مناطق مختلفة، فرصة لمقارنة البراديغمات بين مرحلتين تاريخيتين ومفصليتين في تاريخ المنطقة العربية. فما يمكن ملاحظته من خلال المقترحات المعرفية البديلة التي أثارها الباحثون، أنهم لم يعودوا إلى براديغم "نكسة 67 " المتمثل في نقد العقل العربي أو نقد التراث الديني باعتباره تراثا مؤسّسا للهزيمة، لكنّهم توجّهوا هذه المرة، في لحظة 7 أكتوبر وما بعدها، نحو نقد العقل الحديث باعتباره مفلسًا ومهيمنًا ومثقوبًا، وتثمين المنجز المعرفي العربي في إطار –ثقافة الشرق والجنوب– بما يضيف معاني جديدة إلى حداثة اليوم ويسدّ نقصانها وفراغاتها ويعيد إليها إنسانيتها المهزوزة. واقترحوا أجندات بحثية موازية ومنافسة للأجندة البحثية الدولية السائدة في سوق المعرفة اليوم، تنبع من "قوة الضعيف" وأصوات الضحايا وكلمات "البقايا" بما يقدّر حقّوقهم وتضحياتهم.

الحرب على غزة: من الإبادة المكانية إلى الإبادة الجماعية

أ.د ساري حنفي
مدير مركز الدراسات العربية والشرق أوسطية
في الجامعة الأمريكية، فلسطين

نحن نرى أنّ الاحتلال الإسرائيلي كان فظيعاً في الضفّة الغربية وكذلك في غزّة السجن المفتوح، فلماذا يتوقّع المرء سوسيولوجياً أن تكون المقاومة جميلة؟

من الأحيان عبر جعل هذا المشروع مكلفاً للغاية. الجزائر نجحت في نيل استقلالها بعد 1.5 مليون شهيد. أعلم أنه من الصعب، على الصعيدين النفسي والفكري، أن نفكّر وصوت البنادق أعلى من صوت العقل. أنا فلسطيني نشأت في مخيم للاجئين وأعيش مع صدمة الفظائع الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني المتراكمة جيلاً بعد جيل. فكيف يمكننا اليوم أن نرتقي إلى مستوى مسؤوليتنا الأخلاقية والاجتماعية للتفكير في الحرب الحالية؟ يستخدم البعض تاريخ العنف الإسرائيلي في المنطقة لتبرئة حماس، ويعتقد آخرون أنه من المجحف مطالبة الفلسطينيين اليوم بتوخي ميزان «الأخلاق» بينما إنسانيتهم أو «حيوانيَّتهم الإنسانية» (كما وصفهم وزير الدفاع الإسرائيلي) تحت التهديد، وهذا الميزان نفسه محل شد وجذب. أعتقد أن إحجام البعض منا عن إصدار أحكام أخلاقية على تصرّفات حماس، على الرغم من أنها قد تبدو ظاهرياً خاطئة أو كارثية سياسياً من زاوية المراقب المحايد، يرجع إلى عجزنا عن معرفة كيف سنتصرف ونتفاعل إذا عشنا

في سجن مفتوح وعايشنا واقعه المروّع. برأيي، لكي يفكّر المرء في الحرب الفلسطينية–الإسرائيلية، ينبغي له أن يستخدم المقياس نفسه لإدانة أي هجوم لا يميّز بين المدنيين والمقاتلين بغض النظر عن السياق.

مع ذلك، رفضت البدء في التفكير في هذه الحرب من نقطة 7 تشرين الأول/أكتوبر. يمكن قراءة هذه الحرب على أنها إحياء لذكرى حرب 6 تشرين الأول/أكتوبر من العام 1973 حين فاجأت الجيوش العربية "إسرائيل"، ولكنها بالنسبة لي تأتي بعد 30 عاماً بالضبط من توقيع اتفاقيات «أوسلو» للسلام في العام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. سوف أنظر في هذه الاتفاقيات وإرثها المستمر الذي قد يُفسّر، جزئياً على الأقل، في سياق تكثيف "إسرائيل" قمعها: صعّدت الحكومات المتعاقبة بوحشية مسار استكمال الاستعمار الاستيطاني ومحو الفلسطينيين وتحقيق استقرار نظام الفصل العنصري. تحقيق مشروع الإبادة المكانية يصبح ممكناً من خلال نظام يطبق ثلاثة مبادئ: مبدأ الاستعمار، ومبدأ الفصل، وحالة الاستثناء التي تتوسّط بين هذين المبدأين المتناقضين ظاهرياً. أسفرت اتفاقية السلام عن إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بهدف تأمين حكم ذاتي مؤقت لمدة خمس سنوات ريثما تحل المفاوضات القضايا الأساسية العالقة في الصراع. واليوم، بعد ثلاثة عقود من الزمن، لا تزال السلطة الوطنية الفلسطينية قائمة ولكنها فاقدة لشرعيتها مع وقوع 60% من الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية وإطباق الحصار على غزة. كانت هذه 30 سنة من الانتهاكات اليومية للقوانين الدولية على يد القوات الإسرائيلية ومستوطنيها المسلّحين.

كنت أدعو منذ فترة طويلة إلى حل الدولة الواحدة (العلمانية والديمقراطية)، إلّا أنَّني لستُ ضد عملية السلام في حد ذاتها، ولستُ أزعم أن الحرب وحدها قادرة من حيث المبدأ على استعادة الحقوق الفلسطينية العادلة.

وفي مواجهة الرياضة الوطنية المتمثلة في شتم عملية «أوسلو» للسلام التي اعتبرت أنها ولدت ميّتة منذ البداية، فقد شهدت العملية في بدئها إمكانية خلق آلية (دينامية) تساعد على التوصّل إلى تسويات مؤلمة من الجانبين، أقلّه فيما يتعلّق بتقاسم الأراضي. لكنّ هذه الاتفاقيات بالغة السوء في جوانب معيّنة، لدرجة أنّها خلقت أسوأ ديناميات يمكن تصوّرها.

في العام 1998، حين كنتُ أعيش في رام الله، دار نقاش طويل مع صديقي العزيز الراحل إيلان هاليفي، مستشار وزير الخارجية الفلسطيني آنذاك نبيل شعث، عن عدم وجود بند في اتفاقيات «أوسلو» لوقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلّة. وطلب مني الانضمام إليه في عشاء مع شعث في الأسبوع التالي. فذهبت إلى اللقاء وانتقاداتي جاهزة، خصوصاً فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة. لقد اعترف شعث بأنّ هذه القضية كانت حجر العثرة الأكبر في المفاوضات، وبسبب ميزان القوة لم يكن من الممكن أن يقبل الإسرائيليون وقف بناء المستوطنات، لكنه عدَّها «خطأً كبيراً»، وأنّ البند المتفق عليه في اتفاق «أوسلو» والقائل بأنه «لا يجوز لطرف تغيير الجغرافيا من دون موافقة الطرف الآخر»، كان بنداً فضفاضاً مفتوحاً على كل التأويلات. والحقيقة أن المفاوضين الفلسطينيين البؤساء قد عوّلوا على الثقة في المجتمع الدولي لإجبار إسرائيل على وقف بناء مستوطناتها غير القانونية. تشير إحصاءات الأمم المتّحدة إلى أن عدد المستوطنين تضاعف ثلاث مرّات في العام 2000 (من 110 آلاف إلى 450 ألفاً)، أي بعد 7 سنوات على أوسلو. ونقدِّرُهم اليوم بـ 700 ألف مستوطن. بالإضافة إلى ذلك، تدأب "إسرائيل" على سحب المياه من طبقات المياه الجوفية الفلسطينية لاستخدامها من المستوطنين، بينما تحرم الفلسطينيين من الوصول إلى مياههم الخاصة.

من الإبادة المكانية إلى الإبادة الجماعية

بين عامي 1999 و2004 عشتُ في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، في خضم الانتفاضة الثانية. آنذاك، كنت منشغلاً بمسألة اللاجئين الفلسطينيين، ولكن أيضاً بعلم الاجتماع السياسي لهذا الصراع، وحينها صِغتُ مفهوم الإبادة المكانية. أزعم أن المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي مشروع «إبادة مكانية» (Spacio-cide)، على عكس الإبادة الجماعية (Genocide) لأنه يستهدف الأرض لغرض تنفيذ الترانسفير «الطوعي» المحتوم للسكّان الفلسطينيين عن طريق استهداف – في المقام الأول – المكان الذي يعيش عليه الشعب الفلسطيني. إن الإبادة المكانية أيديولوجيا مقصودة ذات سيرورة منطقية موحّدة، وإنْ كانت هذه السيرورة متغيّرة لأنها في تفاعل مستمر مع السياق الناشئ وأعمال المقاومة الفلسطينية. ومن خلال الوصف والتساؤل عن الجوانب المختلفة للأجهزة العسكرية والقضائية والمدنية، بدا واضحاً أنّ تحقيق مشروع الإبادة المكانية يصبح ممكناً من خلال نظام يطبق ثلاثة مبادئ: مبدأ الاستيطان ومبدأ الفصل وحالة الاستثناء التي تتوسّط بين هذين المبدأين المتناقضين ظاهرياً.

اعتادت "إسرائيل" أن تحدّد سعر صرف الإنسان الإسرائيلي مقابل «الحيوان» الفلسطيني بأكثر من 21 ضعفاً. بيد أنه منذ العام 2005، أصبح العنف الإسرائيلي يتحدّى بوحشية جميع القوانين الدولية والإنسانية وقوانين حقوق الإنسان. مع كل الاحترام لجورجيو أغامبين يمكن وصف مكثّف لنظام الاحتلال على أنه تعليق القانون وإهدار الحياة لا يتداخلان تماماً. إنّ الحرمان من المواطنة الفلسطينية ونسخ سيادة القانون بنسيج من الأنظمة والإجراءات والمراسيم هو ما ميّز نظام الاحتلال منذ بدايته، ومهّد الطريق لتخلّيه الأسرع والأعنف عن الحياة الفلسطينية في السنوات الأخيرة (Ophir, Givoni, and Hanafi 2009). ولإعطاء مثال على هذه الوحشية الإسرائيلية ومن واقع إحصائيات الأمم المتّحدة، فمنذ العام 2008 وحتى نهاية آب/أغسطس 2023، قُتِل 6,407 فلسطيني على يد الآلة العسكرية

الإسرائيلية والمستوطنين، في مقابل 308 إسرائيليين (نسبة 21 مقابل 1) والنسبة نفسها للجرحى (152,560 فلسطينياً في مقابل 7,307 إسرائيلياً). ومنذ كانون الثاني/يناير وحتى أيلول/سبتمبر 2023، قُتِل أكثر من 223 فلسطينياً وحوالي 30 إسرائيلياً من دون تغطية جدية من وسائل الإعلام الغربية. منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل 1,400 إسرائيلي (منهم 22 طفلاً) مقابل أكثر من 9,000 فلسطيني (منهم 2,670 طفلاً) في غزّة. اعتادت إسرائيل أن تحدّد سعر صرف الإنسان الإسرائيلي مقابل «الحيوان» الفلسطيني بأكثر من 21 ضعفاً. وحتى اليوم توصي بعض الوزارات الإسرائيلية بطرد جميع الفلسطينيين من غزة. اليأس يولّد العدمية: دعونا نتذكّر المثل القائل: «احذر مَن ليس لديه ما يخسره». فسوف يقاوم بينما تشنّ إسرائيل النكبة الثانية والإبادة ضدّ المدنيين في غزّة. ولا يمكن عَدُّ كل هذه الخسائر أضراراً جانبية كما أعلن الجيش الإسرائيلي في كثير من الأحيان. إنّها بالفعل إبادة جماعية من الناحية القانونية لأنّها محاولة متعمّدة للقضاء على جماعة عرقية موجودة في غزّة. يقع هذا الغيتو تحت الحصار الإسرائيلي، وبتواطؤ مصري، منذ العام 2007. ولا يوجد ملاذ آمن في هذه المساحة الصغيرة من الأرض، التي يبلغ طولها 40 كيلومتراً وعرضها حوالي 8 كيلومترات فحسب. وفي الوقت الحالي، قامت إسرائيل بقطع الغذاء والوقود والمياه والكهرباء، الأمر الذي تسبّب بأزمة إنسانية فظيعة.

لم فعلتها حماس؟

نحن نرى أنّ الاحتلال الإسرائيلي كان فظيعاً في الضفّة الغربية وكذلك في غزّة السجن المفتوح، فلماذا يتوقّع المرء سوسيولوجياً أن تكون المقاومة جميلة؟ لدينا في التاريخ أمثلة مماثلة. يذكّرِنا نورمان فنكلشتاين بمدى فظاعة ثورات العبيد في الولايات المتّحدة، وكيف أنّ عالم الاجتماع الأميركي الأسود دبليو.إي.بي. دو بويز والمصلح الاجتماعي الأميركي والمناهِض للعبودية فريدريك دوغلاس لم يتطرّقا لفظاعتها ولو بانتقادٍ يتيم. كما يُشبِّه ديفيد روفيكس ما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر بانتفاضة غيتو وارسو في ربيع

العام 1943، حين أجبَرت منظّمة القتال اليهودية الجيشَ الألماني على سحب قواته بعيداً من خطّ المواجهة في الحرب مع الاتحاد السوفياتي التي كانوا يخسرونها، من أجل التعامل مع هذه المجموعة من المدنيين الجوعى وأسلحتهم محلية الصنع، حيث لم يتوقع أحد أن تهزم حفنةٌ من اليهود الجيشَ الألماني. وبالتالي، حتى لو تبيّن أن الفلسطينيين الذين دفعوا الثمن الثقيل سيموتون بسرعة لا ببطء، فإنهم يفضّلون القتال واقفين من أجل العدالة والحرية على الموت راكعين أذلاء.

التواطؤ الغربي السياسي والعسكري

بعد عقود من الصمت العربي والدولي تجاه المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي المستمر والفصل العنصري، يضطلع الفلسطينيون بمهمة تغيير قواعد اللعبة. لقد دارت دوائر الغطرسة أخيراً على إسرائيل وبعض الدول العربية وقادتها المتغطرسين. فقد خالَ القادة الإسرائيليون لفترة طويلة أنّهم لا يقهرون، واستخفوا مراراً وتكراراً بأعدائهم. بوسعنا الحديث بشكل تقريبي عن انقسام في المجتمع الدولي: فالشمال العالمي تقريباً يؤيّد الانتقام غير المتناسب من جانب إسرائيل، بينما يؤيّد الجنوب العالمي بثقله المتمثّل في إيران وروسيا والصين وقف إطلاق النار وعملية السلام. وكانت المظاهرات، على الرغم من بعض حالات الحظر، حاشدة في جميع المدن الكبرى تقريباً في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الغرب. وفي الواقع، خلّف القصف الإسرائيلي للمستشفى الأهلي العربي في غزة، الذي تأسّس في العام 1882 وتديره الكنيسة الإنجيلية، زهاء 500 ضحية فلسطينية، ليتسبّب بغضب عالمي من هذه المذبحة البشرية التي راح ضحيتها أناسٌ كان الكثير منهم يحتمون من القصف الإسرائيلي المتواصل للقطاع المحاصر.

حتى لو تبيّن أن الفلسطينيين الذين دفعوا الثمن الثقيل سيموتون بسرعة لا ببطء، فإنهم يفضّلون القتال واقفين من أجل العدالة والحرية على الموت راكعين أذلاء. وعلى الرغم من التحقق المستقل، تبنَّت بعض وسائل

الإعلام والسياسيين الغربيين الادعاء الإسرائيلي بأنّ هذا المستشفى طاله القصف ببساطة. لقد حان الوقت لكي ينتبه الإسرائيليون/الأميركيون/البريطانيون/الفرنسيون/الألمان إلى دروس التاريخ. فطريقتهم في إخفاء هوية الجناة تجعلهم متواطئين. ورفضهم المستمر للحزن على الضحايا الفلسطينيين من أطفال ومدنيين ينتهك القيم الليبرالية المحضة التي دافعوا عنها. كم مرة سمعنا أنّ حماس تريد تدمير إسرائيل من دون أن نطرح السؤال نفسه: كيف تُدمِّر إسرائيل فعلياً الأراضي الفلسطينية المحتلة؟

بعض هذه الدول، وخصوصاً ألمانيا وفرنسا، لا تدعم المشروع الاستعماري الإسرائيلي فحسب، بل تحظر أيضاً أي مظاهرة أو حمل العلم الفلسطيني أو الكوفية. وتزعمُ بأنّه من المعادي للسامية أن تخضع إسرائيل لمعايير القانون الإنساني الدولي التي نستخدمها لتقييم سلوك حماس. وتقبَل أنّ حق إسرائيل في الوجود يساوي حق إسرائيل في إبادة الشعب الفلسطيني، إما جماعياً كما في غزة، أو ببطء كما في الضفة الغربية. تظل غزّة منطقة محتلة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، ما يضع على إسرائيل المسؤولية الأساسية لحماية السكان المدنيين الخاضعين للاحتلال. وهذا التأطير يُبطِلُ خطاب «الحرب» الإسرائيلي و«حق الدفاع عن النفس». وهذا لا يخص السياسيين فحسب، ممن يهتمون بمجموعات المصالح الضرورية لإعادة انتخابهم، بل يشمل أيضاً العديد من الأكاديميين. بوسعنا اليوم أن نقرأ في صحيفة هآرتس الإسرائيلية انتقادات بحق التصرفات الإسرائيلية في غزّة أكثر مما نقرأه في العديد من الصحف الأوروبية. وحتى جمعية علم الاجتماع الإسرائيلية تنتقد الانتهاك الإسرائيلي للقوانين الدولية أكثر من الجمعيات الوطنية الأخرى في أوروبا. وجميعنا يذكر كيف أصدر روبرت بادانتير قرار إلغاء عقوبة الإعدام في فرنسا في العام 1981، لكن ها هي الآن زوجته إليزابيث بادانتير، الفيلسوفة والناشطة النسوية، أصدرت بتصريحاتها عقوبة الإعدام الجماعية على شعب غزة. وغني عن البيان أنّ في الغرب علماء صادقين ومدافعين عن حقوق الإنسان من أمثال كريغ مخيبر، مدير مكتب نيويورك لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. فقد استقال في 31 تشرين الأول/أكتوبر بخطاب استقالة لاذع انتقد فيه

تواطؤ الأمم المتحدة والغرب في الانتهاكات الإسرائيلية. إلّا أنّنا نشهد ظاهرة جديدة، فهذه المرة الأولى التي تُبدي الجامعات الأميركية دعماً قوياً لنضال الشعب الفلسطيني، والدعم نفسه شهدته أوروبا. وظهرت الكثير من الالتماسات وقّعها المئات، بل الآلاف، من الأكاديميين الغربيين ضد الحرب على غزة وتطالب بإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية المحتلة، على الرغم من ملاحقة الأساتذة والباحثين في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا لأنهم ببساطة ينشرون تدوينات على منصتَيْ فيسبوك وإكس توصَف بأنّها «تبرّر الإرهاب».

تعتمد السلطات السياسية الغربية اليوم على ما يُسمّى بالقادة العرب المعتدلين لتهدئة الفلسطينيين بينما يستمر هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني اليومي. لقد اعتمدوا على الصفقة السعودية–الإسرائيلية التي كان من شأنها أن تجفّف التمويل الذي يأتي من القطاعين العام والخاص السعودي وتضغط على الفلسطينيين لقبول حل أقل عدالة لمحنتهم. وفي الشهر الماضي فحسب قال مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان بثقة: «الشرق الأوسط اليوم أهدأ مما كان عليه منذ عقدين من الزمن». أحد الدروس الصعبة لأحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر كان الشعور بالاستقرار الزائف في الشرق الأوسط وفشل الخيال بأنّ عدم التوصّل إلى حل للقضية الفلسطينية يمكن أن يدفع المنطقة إلى حافة الهاوية.

لقد رأى سكان منطقتي في طوفان الأقصى استعادة لكرامة الفلسطينيين وللمؤمنين بالعدالة. هذا الجانب العاطفي–النفسي مهم جداً لمَن يدافع عن العدالة، وقد يتساءل المرء لماذا الغرب متواطئ إلى هذا الحد مع المشروع الاستعماري الإسرائيلي. بالطبع، لدينا ذكرى المحرقة، ولكن لدينا أيضاً ذلك الضرب من الاعتقاد بأنّ إسرائيل دولة علمانية لا يمكنها أن ترتكب أي خطأ. وإذا نظرنا إلى أحد مؤشرات توسّع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فسنجد أنّ القادة الإسرائيليين اليساريين قد توسّعوا أكثر من اليمينيين (Hanafi 2013). أتذكّر كلمة ألقاها آلان تورين في كلّية الدراسات المتقدّمة في

العلوم الاجتماعية (EHESS) في باريس في العام 1993، حيث استذكر «المعجزة» الإسرائيلية المتمثلة في استيعاب 150 ألف يهودي روسي في غضون عام واحد. وحين اعترضتُ على هذه المعجزة بأنّ بعض هؤلاء المهاجرين قد أقاموا بطريقة غير قانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أجاب: «هؤلاء المهاجرون سيغيرون المعادلة، فقد نشأوا في الاتحاد السوفياتي، وهم علمانيون، لذا سيدعمون عملية السلام». وهو لا يعلم أنّهم أسّسوا الحزب السياسي اليميني المتطرف «إسرائيل بيتنا»، وتحالفوا مع حركة المستوطنين المتدينين في الضفة الغربية. لا تزال تهيمن على قراءة الصراع العربي–الإسرائيلي علمانية معادية للإسلام لا يسعها إلّا أن تكون ضد حماس. ومن خلال مساواتها بداعش، تصبح حماس إنساناً حراماً (Agamben 1998)، يمكن أن يُقتل سكّان غزة من دون محاسبة قاتليهم على قتلهم.

من يمثِّل الفلسطينيين؟

يعتبر البعض أنّ حماس لا تمثِّل جزءاً هاماً من الشعب الفلسطيني. برأيي تحظى حماس بدعم كبير جداً من الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الشتات. انتخب الشعب الفلسطيني حماس في العام 2005، وكانت أيديولوجيتها واضحة لمَن انتخبها. ورأيتُ حينها أصدقاء مسيحيين يدلون بأصواتهم لصالحها. ولا تزال حماس تفوز في انتخابات الهيئات الطالبية في الجامعات الفلسطينية في الضفّة الغربية حتى في السنوات الخمس الماضية. وتأتي شعبيتها من حقيقة عدم وجود حل سياسي مع "إسرائيل" وضرورة جعل المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي المستمر مكلفاً ل"إسرائيل". وهذا يترك الفلسطينيين مع حماس بصفتها المجموعة الوحيدة التي تعمل فعلياً من أجل مصالحهم بطريقة جدية. وينبغي لمَن يعترض على تصرفات حماس أن يخبرنا لماذا كانت السلطة الفلسطينية «المعتدلة» غير قادرة على إرغام "إسرائيل" على التخلّي عن الضفّة الغربية وإنهاء الاحتلال. لم يَعُد بيد هذه السلطة أي أوراق بعدما صار قادتها

يعتمدون على نبذهم غير المشروط للعنف ضد "إسرائيل"، في مقابل الحصول على لقمة عيشهم ومساعدات الدول الغربية والعربية.

العنف والحوار

لم أرَ أيّ مشروع استعماري استيطاني أُجلِيَ من خلال التفاوض وحده قبل إقامة توازن معيّن للقوى، ويجري ذلك في كثير من الأحيان عبر جعل هذا المشروع مكلفاً للغاية. الجزائر نجحت في نيل استقلالها بعد 1.5 مليون شهيد. لا يمكن النظر إلى التاريخ كأحداث معزولة، بل كصيرورة لها مسارها ولكنها حتمية. تحترم الدول والمجتمعات الجهات الفاعلة القوية، سواء كان وراءها قضية جيّدة أو سيّئة. ونعلم أنّ العديد من الدول اعترفت ب"إسرائيل" بعد حرب حزيران/يونيو 1967. والآن فُرِضَت إيران كطرف جيوسياسي مهم. وحماس شأنها في ذلك شأن إيران. لقد رأى سكان منطقتي في طوفان الأقصى استعادةً لكرامة الفلسطينيين وللمؤمنين بالعدالة. هذا الجانب العاطفي–النفسي مهم جداً لمَن يدافع عن العدالة بينما يرى الكثير من الانتهاكات الإسرائيلية للقوانين الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان. إنه تغيير لقواعد اللعبة ولكننا ما زلنا لا نعرف في أي اتجاه. وما زلت آمل أن تجبر هذه الحرب إسرائيل والمجتمع الدولي على الدفع من أجل حلّ سياسي عادل أو على الأقل إجراء حوار بين شركاء متساوين، وهذا يتوافق مع دعوتي الأخيرة لمشروع ليبرالي حواري (حنفي 2023). أخشى مما ينتظر غزة وربما لبنان. وقلبي يعتصر على ما يجري في غزّة.

المراجع:

حنفي، ساري (2023) «نحو علم اجتماع حواري: الخطاب الرئاسي – المؤتمر العالمي العشرين لعلم الاجتماع 2023»، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية. العدد 46

Agamben, Giorgio. 1998. Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life. Stanford, CA: Stanford University Press.

Hanafi, Sari. 2013. “Explaining Spacio-Cide in the Palestinian Territory: Colonization, Separation, and State of Exception.” Current Sociology 61 (2): 190–205.

Ophir, Adi, Michal Givoni, and Sari Hanafi. 2009. “Introduction.” In The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories, edited by Adi Ophir, Michal Givoni, and Sari Hanafi, 15–32. New York: Zone Books

عبر غزّة ووهم القيم الإنسانيّة

أ.د محسن بو عزيزي
أستاذ علم الاجتماع بجامعة تونس المنار، تونس

حينما قرأت عنوان هذه النّدوة الذي يربط بين غزّة وسؤال القيم الإنسانيّة استحضرت استعارة المطرقة لفريديريك نيتشه، ومعركته مع ما يسمّيه الأكاذيب الكبرى التي تنشرها الثّقافة الغربيّة بمرجعيتها المسيحيّة. هذه الثّقافة لا يرى فيها محاور حسن النيّة ضمن عالم حقيقيّ تشتبك فيه الأفكار، ولا حتّى خصما، بل مرضا يستهدف القوّة الحقيقيّة للإنسان، فيقتل فيه معنى الحياة[3]. لعلّنا نستطيع اليوم أن نفهم بأكثر وضوح الدّافع إلى اللّجوء إلى مثل هذه الاستعارة حين نرى كيف يبرّر مثقّف الحداثة وعلوم الإنسان قتل الأطفال في المستشفيات تحت ذريعة الدّفاع عن ديموقراطية "إسرائيل"، التي تنتمي إلى العالم المتحضّر ضد "وحوش بشريّة". لقد جعل نيتشه مطرقته تتكلّم لأنّه انتبه إلى زيف ما يسمّى "العالم الحقيقي": " العالم الحقيقي، فكرة لا جدوى منها"[4]، وقياسا على هذا تبدو فكرة القيم الإنسانيّة فكرة للهيمنة وخلق التّفاوت بين عالم اعتبر، بروابط من الهيمنة والقوّة، إنسانيا، وآخر أقلّ إنسانيّة منه، وهذا في الحدّ الأدنى. هذا يعني أنّ استعارة المطرقة تضعنا أمام الحاجة إلى نقد جذريّ لما كنّا نتداوله، ونسلّم به من مفاهيم وقيم أنتجها الفكر الغربي حول المعنى الغربي للقيم الإنسانية ولمفاهيم أخرى من قبيل العولمة والحداثة والحقوق الإنسانيّة.

هذا المدخل النيتشوي يأخذني إلى العبرة التي يمكن أن نأخذها من الحرب على غزّة وتشريع بعض المثقّفين من الغرب لما تفعله آلة القتل الإسرائيليّة من تدمير لمعنى الإنسان. أولى هذه العبر هو التحرّر من القيم

[3] Friedrich Nietzsche, *Œuvres* (Paris, Robert Laffont, 1993), p. 1034.
[4] Ibid, p. 968.

الغربيّة المتخفية تحت معطف القيم الإنسانيّة. فما يسمّى قيما إنسانيّة قد لا يعدو أن يكون سوى قيم الغرب تحوّلت بقوّة الحداثة المنتصرة إلى قيم كونيّة.

هذه أوّل العِبر ممّا أسمّيه دروس غزّة أن نضع مسلّمة القيم الإنسانيّة على المحك، فلا وجود لها في المطلق إلاّ بقوّة غالبة تضفي عليها كونيتها. إنّها، بهذا المعنى، تقنية للسيطرة على "إرادة الاقتدار". لقد رفض العالم الغربي، في غالبيته، انتفاضة غزّة لأنّها مثّلت بالنسبة إليه صفعة لمفهومه للقيمة، ولقوّته التي لا تُقهر بما لديه من طاقة على التّدمير. إنّ ذنب غزّة الذي لا يُغتفر هو إثباتها أنّ القيمة قد تأتي من الأسفل وتخرج من تحت الأنفاق لتواجه صلف القيم الفوقيّة "الإنسانيّة". لقد رأينا، بأمّ العين كيف يتلذّذ بعض ممّن تربوا على هذه القيم الكونيّة كيف يتلذّذون بطعن الموتى الذين فضحوا عجز القوّة الغاشمة على احترام معنى الحقّ وتعريتها. هذا العجز ولّد كرها مرعبا كأشدّ ما يكون.

إنّ ما يعتبر، قيما إنسانيّة، هكذا في المطلق، يبدو غير إنساني. القيمة في المطلق لا وجود لها. وإذا رُمنا الاستفزاز بغرض تبليغ الفكرة، فإنّنا نختصرها في العبارة التّاليّة: لا إنسانيّة القيم الإنسانيّة. والمراد بها أنّها لا تخصّ الإنسان في المطلق، بل ترتبط، على نحو خاص، بقيم الإنسان الغربي المتفوّق بحداثته. ثاني عِبر غزّة، ما لم تستفق الجماعة العلميّة العالميّة. هناك توظيف لا إنساني لما يسمّى بالقيم الإنسانيّة وتلاعب دوليّ بها تفرضه روابط القوّة، بما في ذلك من تلويح بالقوّة النوويّة. ممّا قد يحتاج منّا إلى مقاربة جذريّة تعيد النّظر في معنى القيمة الإنسانيّة، لتربطها بسياقات إنتاجها الفكريّة والثّقافيّة والتاريخيّة، وخاصّة الاجتماعيّة. كلّ قيمة نتاج مجتمعها، وإذا ما تواضع العالم على قيم إنسانيّة مشتركة فيفترض على عالم الاجتماع، وعلى الفيلسوف بدرجة أقل، أن ينتبه إلى ميكانيزمات الهيمنة التي تتخفّى وراء ما يبدو اتفاقا أو تواضعا على نسق قيميّ كونيّ. ما هو سائد، حاليا، قيمٌ مهيمنة تحوّلت بفعل القوّة والغلبة إلى قيم عالميّة مع حجب ما فيها من هيمنة. يدافع إدغار موران، على سبيل المثال لا الحصر، عن إيتيقا عالميّة يراها

اختنقت واحتجبت بأخلاقيات جماعات مغلقة تسترّت بالدّين[5]. ولكنّه ينسى أنّ هذه الجماعات ما كان لها أن تنغلق على أخلاقها وقيمها لو لم تحاصرها الثّقافة الغربيّة باسم الكونيّة. ويبدو أنّ نيتشه كان أكثر وعيا بميثولوجيا القيم الإنسانيّة كما تصوّرها الغرب المسيحي، ويرى أنّ القيم تختلف باختلاف الثّقافات والمجتمعات. كلّ ثقافة تمجّد قيمها وتدين ما سواها[6]. هذه القيم تختلف بحسب الأزمنة والأمكنة.

ثاني عبر غزّة تتعلّق بالخطاب الفكري الغربي. وأتعمّد استعمال مفهوم الخطاب لبيان قدرته على التّوظيف وعلى التلاعب بالمفاهيم والمعاني التي أنتجها هذا الفكر منذ عصر النّهضة، مرورا بفلسفة التّنوير ووصولا إلى القرن التّاسع عشر، قرن علوم الإنسان. وأخطر ما فيه تبرير الشّر وتشريعه وجعله مألوفا ومبتذلا (Banalisation du mal). طبعا، هذه الفكرة لا هذا الفكر برمّته، بل ببعض وجوهه البارزة، ومنهم هابرماس الذي بات بعد 7 أكتوبر 2023 لا يرى الموت إلاّ من جانب واحد ليستغلّ كغيره مفهوم معاداة السّامية، ليدين المقاومة ويشرّع الاحتلال. وهو الذي اشتهر بأطروحة الاتفاق والتّفاهم وتجسير الفجوة بين ذوات تتواصل في "الفعل التواصلي". إنّ ازدواجيّة الخطاب الفكري الغربي إزاء الإبادة العرقيّة في غزّة تجعلنا في حيرة إزاء ما كنّا نتبنّاه وندافع عنه وندرّسه لطلبتنا من مفاهيم صاغها هذا الفكر، كالحداثة وحقوق الإنسان والديموقراطيّة. أيّ حداثة تشاهد الموت ولا تراه شرّا؟ أيّ حقوق للإنسان تبرّر القتل وحتّى الإبادة، فلا تدفع أهلها حتّى إلى الدعوة إلى إيقاف الحرب؟ إنّ هذه الخيبة التي نعيشها اليوم إزاء معاني الحداثة التي خلقها الغرب تدفع باتجاه الإجابة على مثل هذه الأسئلة، وهذا في الحدّ الأدنى: كيف نحرّر أنفسنا من أن نرى ثقافتنا بعيون غيرنا؟ كيف نعيد الكلمات إلى الأشياء في ثقافتنا العربيّة؟ كيف نعْقِد مجدّدا أواصر القربى بين الثّقافة والمجتمع بعد أن تعطّلت، بفعل هيمنة الثقافة الغربيّة، قدرتها على توليد المعنى من ذاتها، من داخلها؟ إنّ ما يحدث اليوم من تبرير للشّرّ وتشريع للاحتلال يبدو

[5] Edgar Morin, *Méthode 6 : Ethique* (Paris, Seuil, 2004), p. 180.
[6] Olivier Reboul, *Nietzsche, Critique de Kant* (Paris, P.U.F, 1974).

عصيّا على الفهم (Au – delà de l’entendement) العبرة الثالثة من "غزّة"، كمعنى، أو حتّى كمفهوم، إن جازت مفهمتها، هو أنّ القوّة الغاشمة تحمل ميكانيزمات مقاومتها. فالاحتلال وشرعيّة مقاومته والتحرّر منه متلازمان. لقد تحوّلت غزّة اليوم إلى علامة بالمعنى السيميائي للكلمة تشير إلى المقاومة. وهنا يختفي تصنيفها المعتاد بأنّها حركة إخوانية متطرّفة لتصبح معنى، علامة اتفاقيّة لا يختلف حولها اليمين أو اليسار.

على وقع "أنغام" الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتدمير الشامل، الذي تعرّض له سكّان غزّة، إثر عملية 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023، التي نفّذتها المقاومة في اقتحام جدار غزّة، روّجت وسائل الإعلام الأمريكية، استنادا إلى الرواية "الإسرائيلية"، كذبة القرن الثانية، التي ذكّرت بكذبة القرن الأولى عن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل.

كذبة القرن "الإسرائيلية" تزعم: أن المقاومة قامت بقطع رؤوس أطفال "إسرائيليين"، وهذه الكذبة السمجة سرعان ما تبنّاها، دون تدقيق، الرئيس الأمريكي جو بايدن وكررها وزير الخارجية أنتوني بلينكن، الذي خاطب رئيس الوزراء "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو متضامنًا معه بصفته يهوديًا أيضًا وليس كمسؤول أمريكي فحسب، وعلى نهجهما سار مدير وكالة المخابرات المركزية وليام بيرنز ووزير الدفاع لويد أوستن وغيرهم. واستكمالًا لهذه الكذبة ادعت "إسرائيل" بعد قصفها مستشفى المعمداني، أن صاروخًا أطلقته "حركة الجهاد الإسلامي"، سقط على المستشفى عن طريق الخطأ، وأحدث فيها هذا الدمار الهائل. وبرّر الإعلام الغربي عمومًا، أن "إسرائيل" تدافع عن نفسها، وحق الدفاع عن النفس مشروع ضدّ "الإرهابيين"، وكأن قوات الاحتلال هي من يحق لها الدفاع عن النفس ضدّ من تحتلّ أراضيهم وتحاصرهم وتجوّعهم، وتعمل على تدمير مستلزمات حياتهم اليومية بطرق أقل ما يُقال عنها أنها لا إنسانية، وتذكّر، هذه الأعمال الوحشية، بعمليات الإبادة النازية التي تعرّض لها اليهود وشعوب وأمم أخرى، علمًا بأن قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، تُعطي الحق للشعوب المحتلة أراضيها، باستخدام جميع

الوسائل المشروعة، بما فيها المسلّحة لتحريرها. ومثلما عاد الرئيس الأمريكي وتراجع عن مزاعم قطع رؤوس الأطفال، قامت وسائل الإعلام الأمريكية بتبهيت الرواية "الإسرائيلية" بشأن مستشفى المعمداني، بعد التأكد من نوع القنبلة التي ألقيت عليها وحجمها ووزنها، تلك التي لا يمتلكها غير "إسرائيل" في المنطقة. كذبة القرن الثانية تُذكّر بخطاب كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي في مجلس الأمن الدولي يوم 5 شباط / فبراير 2003 (عشيّة الحرب على العراق) الذي قال فيه: "ما نقدّمه لكم هي حقائق واستنتاجات مبنيّة على استخبارات قويّة تؤكّد امتلاك العراق أسلحة دمار شامل".

لم يكتفِ بأول بذلك، بل رفع أنبوبة تحتوي على مسحوق أبيض، إشارة إلى الجمرة الخبيثة، وصورًا لأقمار صناعية، باعتبارها أدلّة لا يمكن دحضها، مطالبًا المجلس منح واشنطن الضوء الأخضر لتنفيذ عمليتها العسكرية ضدّ العراق، بعد أن أرجأ المجلس الترخيص بذلك طبقًا للقرار 1441، الصادر في 8 تشرين الثاني / نوفمبر 2002، مستعيضًا عن التخويل بإعطاء العراق فرصة أخيرة للوفاء بالتزاماته في مجال نزع السلاح المنصوص عليها بعدد من القرارات الدولية، أهمّها القرار 687 الصادر في العام 1991، إثر هزيمة القوات العراقية في الكويت، واضطرارها الانسحاب ووقف إطلاق النار، وقد استُخدم هذا القرار لاحقًا مبرّرًا للغزو الأمريكي في العام 2003.

وفي العام 2005، قال كولن بأول نفسه "أن خطابه الشهير في مجلس الأمن سيظل وصمة عار في مسيرته السياسية". ولعلّ الإعلام الأمريكي، الذي سبق له أن روّج لتلك الكذبة الكبرى، ومارس دورًا لا يقلّ عن الدور الحربي الذي قامت به القوات الأمريكية في العراق، هو نفسه الذي يمارس ذات الدور إزاء غزّة في محاولته لشيطنة المقاومة. إذا كنا نقول عن واشنطن أنها تتعامل بمعايير مزدوجة وبطريقة انتقائية ممالئةً لـ"إسرائيل"، فإنها اليوم تتعامل بمعيار واحد، وهو معاداة شعوب المنطقة، وتأييد "إسرائيل" بالمطلق، بل أنها كانت شريكة لها في الحرب على غزّة، ودفعت الغرب بثقله للالتحاق بها في هذه المعركة غير المشرّفة، حيث حجّ إلى "إسرائيل" كلّ من ريشي سوناك، رئيس وزراء بريطانيا وإيمانويل

ماكرون، رئيس فرنسا والمستشار الألماني أولاف شولتس ورئيسة إيطاليا جورجيا ميلوني، إضافة إلى الرئيس الأمريكي جو بايدن وآخرين.

وإذا كنا نتفهّم مواقف البعض من المشروع الأيديولوجي القومي الإيراني، ذو الصبغة الدينية – المذهبية، وندرك الحساسية من التمدّد الإيراني، ومحاولات طهران بسط السيطرة والنفوذ على دول الجوار، إلّا أننا لا نستطيع قبول المزاعم بشأن قصفها مستشفى المعمداني، وهي الكذبة ذاتها التي ردّدها البعض بخصوص "الجمرة الخبيثة"، مروّجًا للأكذوبة الأمريكية، وهؤلاء أنفسهم الذين اعتبروا برنارد ليفي، "جيفارا القرن الحادي والعشرين"، محرّرًا للشعوب، وهو المؤيد للصهيونية وممارساتها العنصرية ضدّ شعب فلسطين.

واستنادًا إلى ذلك، لا نستطيع أن نفهم اندفاع هذا البعض لتبرير "حق إسرائيل" في الدفاع عن نفسها، وعن دمغ حركات المقاومة بالإرهاب، وعن إلصاق تهمة قصف مستشفى المعمداني بزعم قطع الطريق على مبادرة أنتوني بلنكن، في إطار مشروع غربي – عربي لإنقاذ الوضع، وأن تدمير غزّة هو "لملاحقة حماس"، التي لها مقرّات عسكرية في المناطق المدنية، وأن ما حصل في غزّة من تدمير شامل هو من عواقب هجوم السابع من أكتوبر. كلّ تلك الحجج التي يسوقها هذا البعض تضع علامات استفهام كبيرة، ربما أكبر من الخطأ في الاجتهاد أو التقدير.

حرب الإبادة الجماعية على غزة في ٢٠٢٣: تهافت المنظومة الأخلاقية

أ.د. أباهر السقا
أستاذ مشارك، في دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية بجامعة بيرزيت، فلسطين

يمكن اعتبار السابع من أكتوبر/ تشرين 2023، حدثا تاريخيا مفصليا لمساءلة مجموعة من الاصطلاحات والمفاهيم المركزية التي جرى تناقلها من قبل الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية لتوصيف ممارسات التحديات الأخلاقية للعالم في زمن الحروب منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم. راهنية حرب الإبادة على قطاع غزة اليوم تفتح السجالات عن مشروعية ونجاعة هذه الاصطلاحات واستخداماتها. عند استجلاب هذه المقاربات لتوصيف حرب الإبادة " الإسرائيلية" فإنها تتساقط واحدة تلو الأخرى إما بسبب تهميش استخداماتها او لاحتكارها لتوصيف حالات معينة دون أخرى من قبل الجماعات المهيمنة والمخولة للقيام بذلك. نعرض فيما يلي بعضا من هذه المفاهيم التي يساءل حول حضورها وغيابها المواطن العادي قبل الأكاديمي العارف.

أولاً: ما يسمى ب"الجماعة الدولية" أضحى هذا التعبير مرادفا لمعنى اللا معنى، حيث يظهر بشكل أكثر وضوحا من ذي قبل بانه مجرد مرادف لتوصيف جماعة مهيمنة على العالم تقوم بفرض إرادتها. ويتهاوى معها أيضا مفهمة "الشرعية الدولية" التي تؤكد عجز المؤسسات والتكتلات الأممية وحصرها بمشروعية استخدامها من قبل الدول المهيمنة والمتنفذة لصالحها. وعلى نفس النحو ينسحب التساؤل عن مفهمة "الديمقراطية" وممارستها وحدودها؛ باعتبارها منظومة حقوقية وأخلاقية وسياسية تواجه الكثير من

الصعوبات الآنية سواء في تلك المجتمعات التي يجرى تصنيفها كدول ديمقراطية "المجتمعات الغربية "الحرة" والتي تختزل فيها الممارسة الديمقراطية بالحق بالتظاهر ضد الحرب على غزة ومع ذلك لا يجرى أي تغير حقيقي في السياسات الخارجية وتحديدا فيما يخص الانحياز لدولة الاستعمار "الإسرائيلي" سوى بعض التبدلات هنا أو هناك. أو في تناظر لمجتمعات تصنف بأنها غير ديمقراطية حيث يصبح تأثير هذا الحق في ممارسة الديمقراطية يشبه الممارسات اللاديمقراطية لتغول لأجهزة الدولة والسلطات على المجتمعات العربية؛ وسلب إرادة الشعوب وحقهم في رفض المواقف الرسمية للأنظمة العربية كاستكمال للعمليات المستمرة تاريخيا لسلب حقوقهم في مجمل الحيوات السياسة والاقتصادية والاجتماعية في قضاياهم المحلية.

ثانياً: لدوما كانت المنظومة الأخلاقية قاعدة أساسية ومركزية ومرجعية في قواعد القوانين الإنسانية ومن ضمنها "قوانين الحرب" و"القوانين الدولية الإنسانية" والتي تضبط من منظور أخلاقي قواعد الاقتتال والصدامات وآليات استخدام القوة وحدودها فيما يخص المتحاربين وتضع حقوق للضحايا بما فيهم المقاتلين والأسرى والمرضى والضحايا المدنيين الذين تحميهم هذه المنظومة؛ في حين تظهر لنا حرب الإبادة الجماعية الحالية؛ وعبر شاشات التلفزة المباشرة كتجسيد لمجتمع الفرجة والمشاهدة؛ أن الاستعمار الصهيوني لم يترك أي جريمة وإلا ارتكبها: جرائم الإبادة الجماعية، جرائم التطهير الحضري، جرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب التي لا حصر لها، جرائم التطهير العرقي والمكاني، وجرائم استهداف المشافي والمقابر، جرائم فرض التهجير القسري، جرائم قصف دور العبادة، جرائم قطع المياه، والوقود والكهرباء، وجرائم قصف المناطق التي يجبر المهجرين للذهاب اليها ليقوم بقصفها، وجرائم قصف سيارات الإسعاف والمسعفين. والأهم هو جريمة مصادرة الحق بالحياة المرتبط بتوفير الغذاء والماء. ومع ذلك فإن استخدامات هذه المنظومة الأخلاقوية منذ اندلاع الحرب حتى هذه اللحظة لايزال خجولا ويجرى التشكيك من قبل بعض الفاعلين في العالم بأن ما تفعله "إسرائيل" قد يقع تحت خانة من هذه الخانات.

بالتوازي مع هذه الحرب الدائرة على الأرض، يجرى بث الخطابات العنصرية من قبل ممثلي سلطات الاستعمار ومسانديهم (الفلسطينيين حيوانات بشرية، غزة كأرض للتوحش)، وبث خطابات المستعمرين في الأزمان الاستعمارية السابقة (نحن لدينا مهمة تحضيرية، نحن نخوض حربكم) وشيطنة الفلسطينيين ونزع إنسانيتهم وتوصيفهم ضمن ثنائيات العالم الحر مقابل العالم الظلامي، العالم المتحضر مقابل العالم المتوحش. هذه التعبيرات الخطابية جرى تفكيكها وتمحيصها في سياقات تاريخية سابقة ولكن في السياق الاستعماري الحالي يتم التطرق اليها بشكل عرضي ويوجه لها نقد خجول. وتتقاطع هذه الخطابات مع تصريحات صريحة وعلنية تصدر عن قادة وسياسيين ومخططين وأكاديميين " إسرائيليين" عن ضرورة قتل الفلسطينيين وإبادتهم وحتى لاستخدام القنبلة النووية ضدهم، والدعوات لطردهم وتهجيرهم قسريا وحتى مطالبة بعض دول العالم لتمويل تهجيرهم ليصبح طوعيا وبل للذهاب بعيدا في تخيل شكل متخيل لما بعد الحرب فتطلق السلطات الاستعمارية العنان لضرورة تغيير ثقافة الفلسطينيين في غزة لتتكون لديهم ثقافة تتقبل "إسرائيل" واستعمارها. ومع ذلك لم تعطى هذا التصريحات أهمية في العالم المهمين في العالم، بل جرى التغاضي عنها ضمن منطق تطبيق سياسات يمكن تصنيفها بأنها ممارسات استعمارية جديدة للمعرفة من خلال التشكيك بأعداد الضحايا الفلسطينيين واتهامهم بفبركة وتضخيم الأرقام، والتشكيك بالمشافي نفسها واستخداماتها، واستعمال معمم لمفردات "الإرهاب والاجرام" كملازمات لتوصيف المقاومة الفلسطينية ونزع الشرعية عنها. مقابل رفض استخدامات تعابير الاستعمار الاستيطاني الإحلالي، وتوصيفات الأبارتايد ومنظومة التميز العنصري وتوصيف "إسرائيل" كدولة فوق القانون، أو باعتبارها كبينة استعمارية وتوصيف هذه المفاهيم كمفردات "نضالية" و"غير موضوعية". علاوة على الاحتكار الأحادي الدائري للمعلومات، ومصادرة الحريات الإعلامية والأكاديمية وبل الذهاب نحو منع لأي انتقاد "لإسرائيل" وحكومتها ومطالبة أي متحدث للبدء بإدانة هجوم السابع من أكتوبر باعتباره جواز مرور لدخول للعالم المتحضر، كما لو أن " الصراع" بدء في السابع من أكتوبر/ تشرين 2023 وليس كسيرورة وصيرورة لممارسة ممنهجة

ومنظمة لنظام استعماري عمل على استمرارية النكبة كحدث مؤسس في الظلم التاريخي للشعب الفلسطيني الذي بدء منذ قرن ولازال مستمرا، والذي يعبر عنه بالسيطرة على الأرض ومصادرتها وارتكاب المجازر وطرد السكان ونفى كافة الحقوق التاريخية والسياسية للشعب الفلسطيني بأرضه. كما وتعمل هذه الدوائر على الاستمرارية في تشويه تغطية الحرب وتسميتها (حرب إسرائيل/ حماس). وممارسة سياسات تكميم الأفواه واتخاذ تدابير استبدادية مكبلة للحريات الأكاديمية واحتكار للمقاربات وفرضها على العاملين في المراكز البحثية والجامعات في العالم المهيمن. وممارسات الإكراه والابتزاز والترهيب وتهديد الأمن الوظيفي للعاملين في المؤسسات الأكاديمية. ووقف التمويل للمؤسسات الرافضة للسرديات الاستعمارية الصهيونية، والتلويح بوقف تمويل النشاطات واشتراطات للتمويل للمؤسسات التي تقدم مقاربات نقدية للحرب على غزة وقطاعها.

ولذا نحن أمام تهافت للمنظومة الأخلاقوية المهيمنة ومفرداتها، لانتقائيتها وتمييزها وفق تصنيفات تمييزية تقوم على استبطان لخطابات إثنية وعنصرية تتغذى من الفوقية الغربية ومن طغيان المركزيات الثقافية ومن ممارسات لها بالإسلاموفوبيا والعروبوفوبيا المتناميتين في العالم، وقبول سياسات ازدواجية المعايير وسيادة قانون القوة وتقويض الأوهام للإيمان بقوة القانون؛ بالتوازي مع ديمومة التشكيك والاصطفاف لحد رفض الدعوة لوقف إطلاق النار، والسماح " لدولة خارج القانون" بالاستفراد بالقتل وشرعنته والبحث عن مبررات ومصوغات له، والتسامح إزاءه واحتكار المنطق الضحووي لصالح" إسرائيل". هذا التهافت، قد يولد الحاجة لتخليق منظومة معرفية ومعيارية جديدة تنبع من حاجاتنا ومن مقارباتنا في المنطقة العربية وفى الجنوب.

قراءة في ازدواجية المعايير في قراءة وتطبيق القوانين الدولية

د. إصلاح جاد
مديرة معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، فلسطين

عندما شاهد العالم سرعة التحرك للدول والحكومات والمنظمات الدولية وشركات التواصل الاجتماعي العالمية وحتى الأنشطة الرياضية والفنية وعالم السينما في هوليوود حول الحرب في أوكرانيا وإدانة روسيا وحلفائها باعتبارها من قام بالاعتداء على أوكرانيا توسم البعض أن هذه المعايير ستطبق على أماكن أخرى. هذا لم يحدث في حالة فاضحة من عنف واعتداء واحتلال دام ومازال يدوم لعقود تجاه القضية الفلسطينية وتجاه الشعب الفلسطيني.

كل ما تم ترداده عن القيم الإنسانية وحقوق الانسان والمواثيق الدولية والمجتمع الدولي ومؤسساته الدولية تم القائه في سلة المهملات عندما تعلق الأمر بدولة "إسرائيل" المحتلة والعدوانية والتي تصرح علنا بعدم قبولها لتلك المواثيق عندما يتعلق الأمر "بأمن إسرائيل". هذا الأمن، كما خبرناه في فلسطين، يعني سرقة الأرض، اقتلاع أصحاب الأرض من بيوتهم وارضهم، حرق وتدمير سبل معيشتهم، تدمير مؤسساتهم سواء مدارس، جامعات، مستشفيات، جمعيات ومؤسسات خيرية ومدنية ناهيك عن سجن مئات الآلاف منهم على مدى سنوات. كلها أعمال تحرمها الشرائع والمواثيق الدولية وكلها تحدث جهارا نهارا أمام العالم سواء في الأربعينيات من القرن الماضي أو هذا القرن. المذابح بحق الفلسطينيين وثقتها العديد من الدراسات العلمية والأكاديمية بما فيها دراسات إسرائيلية والمذابح والتطهير العرقي الذي يحدث اليوم توثقه كافة وسائل الإعلام، الغير منحازة لإسرائيل، ووسائط التواصل الاجتماعي.

مئات الجامعات في العالم العربي تدرس الشرائع والمواثيق الدولية لطلابها، آلاف الكتابات والمحاضرات عن حقوق الانسان، حقوق الطفل، حقوق المرأة وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.... الخ. خرج العديد من مدرسي هذه المحاضرات للاعتذار من طلابهم عما درسوه لهم لأنه في الواقع المعاش ثبت عدم صدقيته وزيفه وسقوطه. فهل معنى هذا السقوط أن نبحث عن مواثيق ومبادئ عالمية أخرى نحتمي بها من الظلم والعنف والقمع والاحتلال أم مازال هناك رجاء في تلك المبادئ والمواثيق.

بالرغم من الظلم الفادح في تطبيق المواثيق والشرائع الدولية وأبسط مبادئ الإنسانية التي يفرضها الحس الإنساني الأخلاقي السليم إلا أنه يجب التمسك بها بالرغم من كل شيء. عندما يتساءل المرء ما سبب هذا التحيز والعمى الأخلاقي عندما يتعلق الأمر بحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه وحريته نجد أن الأمر يرجع لمصالح الدول الكبرى وتحديدا للدور الامبريالي الأمريكي في المنطقة العربية والعالم. تكرّر القول أكثر من مرة من قبل الإدارة الامريكية "بأنه لو لم تكن إسرائيل لخلقانها" وذلك لأن إسرائيل هي إذن لهذه الدول في التجسس على منطقتنا، هي الذراع الضارب عندما يرفع نظام رأسه ضد المصالح الامريكية والإسرائيلية، هي القوة المهيمنة على مقدرات وثروات دول المنطقة العربية هي الضامن والحامي لكل الأنظمة المستبدة بشعوبها في المنطقة طالما هي حامية للمصالح الأمريكية والإسرائيلية. ما يجعل شن الحروب على دول المنطقة "لكي تتحضر وتصبح ديمقراطية" كذب ونفاق.

إذا ما يحرف أجمل المواثيق والشرائع الدولية وأخلاقياتها عن وجهتها الصحيحة هي القوة الامبريالية التي جعلت هذه المواثيق أداة لتحقيق أهدافها ولكن ما قد يصحح هذا الانحراف هو عدم اليأس والإصرار على مخاطبة شعوب هذه الدول وقواها المنظمة من أحزاب، نقابات، جامعات، مؤسسات مدنية والتي أصبحنا نراها تحشد الملايين في شوارع العالم للمطالبة بالحرية لفلسطين وشعبها وللمطالبة بوقف الظلم أي كان مرتكبه، ما جعل اكثر من 600 محامي على مستوى العالم للتنادي لمحاسبة دولة إسرائيل ومن

يساندها في لاهاي في محكمة الجرائم الدولية. لا يوجد حق وراءه مطالب، ولا يوجد حق لا تسنده قوة. القوى التي تسند القيم الأخلاقية والحقوق هي قوة الشعوب في تضامنها وتكاتفها لوقف الظلم، ووقف تحريف واختطاف المواثيق والشرائع الدولية. قوة الشعوب في تضامنها ومعاقبة من يخرق هذه المواثيق هو الأمل في ظل هذه الظروف الحالكة، الامل في معاقبة دولة "إسرائيل" العدوانية في تجريم قيادتها، في مقاطعة اقتصادها ونخبها، في وقف الاستثمارات عنها وتجريمها في كافة المحافل التي يتواجد فيها الشعوب سواء محافل ثقافية، رياضية، تجارية، أكاديمية. عزل إسرائيل ومعاقبتها شيء بمستطاع الشعوب فعله وشيء سيصحح بوصلة الشرائع والمواثيق الدولية والقيم الإنسانية.

الرأي العام العربي والدولي أمام مأساة غزة: التضييق على الحريات الأكاديمية ومحاصرة الحقيقة

أ.د عنصر العياشي
أكاديمي وباحث متخصص في علم الاجتماع،
جامعة عنابة، الجزائر

أولا: الرأي العام والدولي قبل طوفان الأقصى

يتميّز الرأي العام سواء على مستوى المنطقة العربية أو على المستوى العالمي تجاه القضية الفلسطينية بحالة من التذبذب مع مرور الزمن، إذ يشهد انتعاشا وتعبئة قوية أحيانا لتعقبه فترات فتور أحيانا أخرى بسبب عوامل عدة، في السنوات الأخيرة لامست مواقف الرأي العام حالة التجاهل والنسيان، وتراجعت درجات الحشد والتعبئة الجماهيرية حول الحق الفلسطيني. لعل من أهم الأسباب تخاذل السلطة الفلسطينية التي غرقت في وهم التسوية السلمية والتعاون والتنسيق الأمني مع دولة الاحتلال التي أفقدتها كل مصداقية مع مرور الوقت، فضلا عن التمادي في سياسة الاستيطان التي مارستها سلطة الاحتلال الإسرائيلي بشكل مستمر. أما بالنسبة للأنظمة في الدول العربية فلم يكن الوضع مختلفا كثيرا، حيث أنخرط معظمها بشكل مباشر أو ضمني، علني أو سري في عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني مرة تحت الترغيب، ومرة أخرى تحت الترهيب الممارس من طرف الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

عربيا، خفت بريق القضية الفلسطينية حتى كاد ينطفئ شعاعها تماما بعد فترة الانتفاضات المتتالية والعدوان المتكرر على غزة وحصارها منذ ما يقارب عقدين من الزمن. أنصرف الشارع الفلسطيني والعربي معا عن القضية وعن المقاومة التي أضحت بمثابة حلم بعيد المنال لدى البعض، وكابوس يؤرّق البعض الآخر.

غرقت السلطة الفلسطينية في وحل سراب التسوية السلمية وحلّ الدولتين الذي تجاهلته سلطة الاحتلال الصهيوني وقضت على كل إمكانية فعلية وعملية لتحقيقه من خلال تصعيد سياسة الاستيطان المكثف لكل التراب الفلسطيني، بالإضافة إلى بناء جدار الفصل الذي قطع أوصال الوطن الفلسطيني ومزقه إلى أشلاء متفرقة لا يمكنها عمليا أن تشكل قاعدة صالحة لدولة وطنية مستقلة، فضلا عن كون سلطة الاحتلال تسيطر على جميع الإمكانيات والموارد التي تحتاجها مثل تلك الدولة. وهكذا انطفأت أو كادت جذوة الوعي النضالي، وتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية إلى حدّ التلاشي بين الجماهير العربية، بخاصة مع تراجع وتقييد واضح في الحريات السياسية والمدنية أعقاب ما سُمي "ثورات الربيع العربي"، وما تبعها من عدم استقرار وصراعات داخلية وحروب طائفية مزّقت عددا من البلدان العربية (ليبيا، سوريا، اليمن، السودان، العراق، البحرين، لبنان)، بينما تراجعت حرية التعبير والتنظيم والنشاط السياسي نتيجة القيود على نشاط الأحزاب وحركة المجتمع المدني والإعلام في عدد آخر من البلدان العربية مثل مصر والجزائر والمغرب...

دوليا أيضا انحسر الاهتمام بقضية الشعب الفلسطيني بشكل ملحوظ بعد أن كانت على لسان الجميع، وتقدّمت على مجموع القضايا التي أذكت شعلة الوعي لدى الجماهير الشعبية في مختلف بلدان العالم، بل وحتى على المستوى الرسمي حيث نالت القضية الفلسطينية تأييد عدد كبير من الدول وتصدرت أجندة الهيئات والمحافل الدولية والإقليمية سواء السياسية أو المدنية. لكن تلك الوضعية تغيرت بشكل مأساوي مع مرور الوقت، حيث خَفَت الاهتمام بالقضية الفلسطينية على المستويين الشعبي والرسمي، واكتسحت "إسرائيل" الساحة الدولية محرزة انتصارات ديبلوماسية كبيرة ومتتالية بربطها علاقات ديبلوماسية واقتصادية مع عدد كبير من الدول وفي مقدمتها دول عربية، إلى جانب عودتها بقوة على الساحة الدولية وفي المنظمات العالمية بتأييد ودعم غير مشروط من الدول الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة.

ثانيا: الرأي العام العربي والدولي بعد طوفان الأقصى

عودة الوعي، شكل تاريخ 7 أكتوبر منعطفا حاسما في مسيرة القضية الفلسطينية حيث أعادها بقوة على ساحة الأحداث العالمية، لكن مع عدد من المفارقات التي تستحق التنويه بها وإبراز دلالتها.

تمثلت المفارقة الأولى في خذلان الأنظمة العربية الرسمية للقضية بشكل لافت ومأساوي ومحبط في آن بحيث وقفت متفرجة على الحرب الفظيعة التي تتعرض لها غزة وسكانها. كانت وما تزال الأنظمة العربية مشلولة الإرادة غير قادرة، أو ربما غير آبهة بالدمار الذي سلط على قطاع غزة والشعب الفلسطيني عموما متجاهلة الحرب التي تستهدف تقتيل وتشريد سكان غزة العزّل والتدمير الكامل لبنيتها التحتية. أما المفارقة الثانية فكانت المواقف المنحازة والداعمة غير المشروطة لدولة الاحتلال الصهيوني المتطرفة من قبل جميع حكومات الدول الغربية ومؤسساتها الإعلامية. بل أكثر من ذلك عملت هذه الحكومات على تسيير أساطيلها البحرية وقواتها نحو المنطقة وإصدار تحذيرات متكررة شديدة اللهجة لدول المنطقة ألا تفكر في الوقوف إلى جانب المقاومة الفلسطينية، أو التدخل لنجدتها ومساعدتها بأي شكل من الأشكال. وجاءت المفارقة الثالثة من الإعلام الغربي الذي أبان عن درجة غير متخيلة وغير مسبوقة من الحقد والتشويه وتزييف الأحداث، واختلاق الوقائع ونشر الأكاذيب التي تنتجها الدعاية الصهيونية. فضلا عن الحصار الإعلامي الذي ميز وسائل الإعلام الثقيلة (وكالات الأنباء والقنوات الفضائية) وممارسة الكيل بمكيالين حيث لا اعتبار لأرواح الآلاف من الأطفال والنساء والعزّل الذين تم قتلهم والذين تجاوز عددهم عتبة 12 ألف، ناهيك عن الجرحى والمفقودين، بينما يجري النواح المستمر على مدار الساعة واليوم منذ أكثر من شهر ونصف حول القتلى والأسرى الإسرائيليين. بالإضافة إلى ذلك، مارست وسائل الإعلام الغربية وكذا بعض وسائط التواصل الاجتماعي حصارا شديدا على كل الأصوات المخالفة لما تنشره آلة الدعاية الصهيونية التي لم تتوان عن نشر الأكاذيب وتزييف الحقائق واختلاق الأخبار المثيرة (قتل الأطفال الإسرائيليين وذبحهم وحرقهم...الخ).

محاصرة الحقيقة، عملت وسائل الإعلام الغربية، وهي إمّا مملوكة لرأس المال الصهيوني أو واقعة تحت تأثيره ونفوذه منذ فترة طويلة، على محاصرة الحقيقة وطمسها من خلال نشر الأخبار المزيفة والدعايات وعدم التحقق من صدق الأخبار قبل نشرها. لقد تنصلت هذه الوسائل الإعلامية من أبسط قواعد العمل الإعلامي، ممثلة في التحقق من مصادر الخبر وصدقيته، وتنكّرت لأبسط معايير المهنية ممثلة في الحياد والموضوعية والتوازن وتكافؤ الفرص في عرض وجهات النظر والتعبير عنها. بل عملت بشكل منهجي على طمس الحقائق، والانسياق وراء آلة الدعاية الحربية الصهيونية التي تدعي أن المؤسسات الصحية والمدارس والمجمعات السكنية تأوي مراكز فصائل المقاومة الفلسطينية التي تعتبرها حركات إرهابية، متناسية أنها هي نفسها تمثل قوة احتلال وأنها تخرق القانون الدولي والشرعية الدولية على مدار السنة ومنذ أكثر من سبعة عقود، كما تتناسى أن القانون الدولي يعطي الشعوب المحتلة من قبل قوى غاصبة حق المقاومة لاسترجاع أرضها وكرامتها.

الكارثة الجديدة أكثر من ذلك يتم الحجر على كل رأي مخالف وإقصاء كل صوت يغرد خارج سرب الإعلام الغربي الذي يعكس الدعاية الحربية الصهيونية بكل زيفها وخداعها وتحريفها للحقائق. لقد شاهدنا سيلا من حلقات النقاش المنظمة على مختلف الفضائيات الغربية من ألمانيا إلى أمريكا وكندا مرورا بفرنسا وبلجيكا وبريطانيا أين شارك مثقفو وسائل الإعلام، أو المثقفون الإعلاميون كما يسميهم باسكال بونيفاس في كتابه "مثقفو التزييف"، وغاب المثقفون النقديون والسياسيون النزهاء الذين يحترمون عقولهم وعقول الجمهور، بينما مورست ضغوط شديدة وعمليات ابتزاز وتلفيق التهم بمعاداة السامية على العدد المحدود من الذين كانت لهم آراء مختلفة وعبروا عن مواقف متوازنة من القضية الفلسطينية ضمن تلك الحلقات النقاشية. في المقابل، حصل المناصرون لإسرائيل والموالون لها من نخبة البلدان الغربية على حق الإقامة الدائمة باستوديوهات القنوات الفضائية. ومن بين هؤلاء المثقفين الإعلاميين في فرنسا مفكرين وباحثين وأساتذة جامعات وفلاسفة أمثال ميشال وأنفري Michel Onfray وآلان فينكلكروت Alain finkielkraut وجيل

كابيل Gilles kepel وبرنارد هنري ليفي Bernard–Henri Lévy وآخرين غيرهم من المعروفين بولائهم غير المشروط لدولة الاحتلال. لكن المفاجأة الكبرى جاءت من ألمانيا إذ سقط عميد الفلاسفة العقلانيين يورغن هابرمس Jürgen Habermas رفقة مجموعة أخرى من المفكرين والمثقفين الألمان في نفس الوحل. هكذا يبدو أن غالبية المثقفين في البلدان الغربية، مع استثناءات قليلة، لم يستطيعوا تجاوز عقدة المركزية الأوروبية وتفوق العنصر الغربي وسطوة التفكير الكولونيالي. إنهم لم يستوعبوا لغاية اليوم الحقيقة البسيطة أن الدولة الصهيونية كيان مصطنع زرعه الاستعمار الغربي، وتحديدا البريطاني في قلب المنطقة العربية والشرق أوسطية لدواعي السيطرة والهيمنة على ثروات المنطقة، والمحافظة على المصالح الاستراتيجية للغرب الامبريالي. وبالتالي لم يتمكن هؤلاء المفكرون والمثقفون الغربيون بمختلف أطيافهم الفكرية وعقائدهم السياسية من هضم حقيقة أن حماس، بصرف النظر عن أيديولوجيتها الإسلاموية، تشكل واحدة من فصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية التي تواجه سلطة الاحتلال العنصري، وتناضل من أجل استعادة الأرض المسلوبة والكرامة المغتصبة. وبالتالي فإن عملية طوفان الأقصى ليست سوى فعلا آخر يندرج ضمن سلسلة طويلة من أفعال المقاومة، وإن أختلف نوعيا هذه المرة عما سبقه من أفعال، بالنظر إلى طبيعة تنظيمه المحكم، وكونه فعلا هجوميا بادرت به المقاومة ولم يكن مجرد رد فعل كما حدث في مرات سابقة، فضلا عن طابعه المفاجئ وكذلك الجرأة التي ميزته، وما حققه من نتائج تضمنت قتل عدد معتبر من جنود الاحتلال وأسر أعداد أخرى بين عسكريين ومدنيين، فضلا عن تدمير آليات وتجهيزات عسكرية، والاستيلاء على أسلحة وأجهزة ومعلومات استخباراتية لا تقدر قيمتها بثمن.

لعل هذا الفعل الذي فاجأت به حماس الجميع، الأصدقاء قبل الأعداء، ومستوى الإتقان في تنظيمه وتنفيذه وما خلفه من خسائر معنوية ومادية هو الذي أثار جنون حكومة الاحتلال وقادتها العسكريين. وهو أيضا الذي أثار غضب حلفائها ومناصريها والمدافعين عنها في الدول الغربية الذين لم يكونوا يتصورون أن المقاومة الفلسطينية بإمكانها القيام بعمليات على هذا المستوى من الدقة والكفاءة التنظيمية والفاعلية

التنفيذية. بل لقد أحدثت هذه العملية جرحا عميقا في نرجسية الاحتلال الصهيوني وحلفائه الغربيين الذين لم يتمكنوا لغاية اليوم من تجاوز عقدة تفوق الإنسان الغربي، وعقدة تفوق الحضارة اليهودية– المسيحية على ما سواها من الحضارات الشرقية وبخاصة الإسلامية.

تعبئة استثنائية كان رد فعل حكومة الكيان العنصري المحتل على أعلى درجات القسوة والتدمير كما كان متوقعا، وجاء العدوان على أعلى درجات الوحشية في شكل حرب إبادة استخدمت فيها جميع أنواع الأسلحة المدمرة بما فيها المحرمة دوليا (قنابل الفسفور الحارق). لقد شنت الحكومة الصهيونية حربا مدمرة تأتي على الأخضر واليابس كرد فعل انتقامي من الشعب الفلسطيني الأعزل، وبالذات من سكان قطاع غزة. فكانت الخسائر في الأرواح فادحة، وتسببت في خراب كبير للبنية التحتية التي دُمرت بكاملها ولم تستثن من ذلك المستشفيات ولا المدارس ولا أماكن العبادة (المساجد والكنائس).

في مقابل ذلك كانت ردة فعل الرأي العام العربي والدولي قوية ونوعية، وجاءت الهبة الشاملة لكافة تنظيمات المجتمع المدني الذي عبر، بمختلف تنظيماته وأطيافه، عن تضامن قوي لم يسبق له مثيل. لقد حدثت نقلة نوعية في موقف الرأي العام العربي والدولي جسدتها عودة الوعي، والاستفاقة من غفوته الطويلة، كما مثلتها تعبئة استثنائية للرأي العام العربي والعالمي بعد سبات طويل وعميق. فكانت المظاهرات القوية الصاخبة التي حشدت مئات الآلاف في مختلف عواصم العالم وكبريات المدن من أستراليا ونيوزيلندا في أقصى الشرق إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية في أقصى الغرب مرورا باليابان وإندونيسيا وماليزيا والهند، ثم ألمانيا، وإيطاليا وفرنسا، وبلجيكا وهولندا والسويد، وبريطانيا وإيرلنديا. خرج الناس من مختلف الأعراق وفئات العمر والجنس والمستوى التعليمي ومن كل المهن في جميع عواصم هذه البلدان ومدنها الكبرى في مسيرات صاخبة جمعت مئات الآلاف من الناس حاملين الأعلام الفلسطينية، ويهتفون بتحرير فلسطين، ينشدون أغاني مناصرة للقضية الفلسطينية، ويطالبون بإنهاء الحرب على غزة. ولم يتخلف عن

ذلك طلاب الجامعات والكليات وحتى المدارس الثانوية الذين خرجوا بقوة في مظاهرات تأييدا للشعب الفلسطيني وحقه في الاستقلال والكرامة.

في مقابل التعتيم الإعلامي الرسمي للقنوات الفضائية الغربية، وانحيازها المفضوح للدعاية الصهيونية، ودفاعها المستميت عن "إسرائيل" وحقها المزعوم في الدفاع عن النفس، اكتسحت شبكة الأنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي موجة عارمة من الصور والفيديوهات التي تفضح الدمار المسلط على غزة وسكانها وبنيتها التحتية ومرافقها الاجتماعية، منددة بالحصار والتجويع الذي تمارسه سلطة الاحتلال ضد غزة وسكانها بحرمانهم من الغذاء والماء والمعونات والمساعدات الغذائية والطبية، وقطع التيار الكهربائي عن المستشفيات. لقد كسرت منصات التواصل الاجتماعي الحصار الإعلامي المضروب على غزة وأرسلت آلاف الفيديوهات والصور المناصرة لسكان غزة ومقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال والاستيطان وحرب الإبادة والتطهير العرقي التي تقوم بها الدولة الصهيونية بمباركة ومساعدة مباشرة من الدول الغربية الكبرى التي تمدها بالسلاح والذخيرة الحربية والمساعدات المالية. سيبقى 7 أكتوبر علامة فارقة في نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرير أرضه المحتلة واستعادة حقه المسلوب في الحياة الكريمة بين بقية شعوب العالم، وسيبقى هذا التاريخ نقطة تحوّل كبرى في تشكيل الوعي لدى الجماهير الشعبية في مختلف بلدان العالم، وحشد التأييد والمناصرة لدى الرأي العام العربي والدولي على حد سواء.

إني أشهد على إبادة جماعية في غَزّة- فلسطين!

أ.د علي الموسوي
أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية، لبنان

يكتب أحد المغردين "فلسطين قضيتي كإنسان حر شريف قبل ان اكون مسلمًا"... (وأنا أضيف أو مسيحيًا او يهوديًا) ..."يومًا بعد يوم تسقط من أعيننا الشرائع الأممية والمنظمات الحقوقية والحضارة الغربية المزعومة"[7]. ويكتب آخر "على العالم أن يجبر "إسرائيل" على وقف هذا الجنون. وبصرف النظر عن الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين، فإن هذا القصف سيكون له في نهاية المطاف تأثير زلزالي كبير على المنطقة "[8].

فضّلت أن يكون هذا المدخل للكلام على غزّة – فلسطين، فالإجرام الصهيوني الذي يُمارس الإبادة الجماعية في غزّة وفلسطين منذ 8 تشرين الأول، لم يكن بعد العام 1948، تاريخ إنشاء دولة الاحتلال، بل قبل تأسيسها. قضية ما يجري في غزّة – فلسطين الآن، هي قضية يمكن مقاربتها من زوايا نظر أكاديمية عديدة، وحتى في اختصاص العلوم الاجتماعية يمكن تناولها بأكثر من مقاربة. والمقاربة التي تمّ اعتمادها هنا هي مقاربة سياسية أخلاقية، ومع أنها تتطلب حيادًا وموضوعية كاملين من الباحث، إلا أن الأخير معني ضميريًا وسياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا بالقضية، ليس من منطلق الانتماء العربي، بل من

---

7 من صفحة علي حسين من المنية الضنية على صفحة الفيسبوك بتاريخ 2023/11/22 .

8 العربية .نت ، هوغربيتس 22/ 11/ 2023 الساعة 11.50 ص GST، وآخر تحديث الساعة 4.48 م بحسبGST.

منطلق الثقافة الفرعية التي تنشأ عليها، والنظرة الملتزمة لقضايا الناس أينما كانوا كوحدة بشرية بعيدًا عن الجنس والعمر والجنسية والدين من جهة ثانية.

بدأ الصراع على غزّة خصوصًا، وفلسطين عمومًا، منذ احتلالها في العام 1948 لا بل قبل ذلك، وما حركة 7 تشرين الاول من العام 2023 الا إعلان عن "طفح الكيل" تم التعبير عنه بهجوم سمّي "طوفان الاقصى"، والتي لطالما حذّر منها هذا التنظيم في ضوء الاستفزازات المتتالية على المقدسات الإسلامية، فاستغلت حماس يوم الاحتفال السنوي بعيد الغفران اي "كيبور"[9]. إنّ القصف الذي نتابعه صوتًا وصورة، يكشف عن همجية هذا المستعمر المتكبر، الذي يرتكز على عنجهية يستمدها من تفسيرات توراتية، يناقضها اتباع من الديانة اليهودية في العالم، ويُختصر التمييز بين اليهودية والصهيونية أن الأول اي اليهودية هو دين سماوي أما الصهيونية فهي سياسة استعمارية. بالعودة الى غزّة – فلسطين، القضية المركزية، أي المكان الذي يُمارس فيه التوحش، فإنني أشهد على هول المجازر البشرية، التي لم ترحم لا البشر ولا الحجر، والقصد الأساسي منها إرهاب العناصر المقاومة في غزّة خصوصًا، وفي فلسطين والعرب عمومًا، وحثهم على عدم الإقدام على أي عمل يؤذي "اسرائيل والاسرائيليين"! فالقصف اليومي المتكرر على المؤسسات، وعلى القرى والأراضي اللبنانية والسورية، هو أيضًا للقول انها ليست وحيدة في هذا الشرق، بل هي رأس حربة لكل الدول التي حضرت بأساطيلها والتي كانت قد ساهمت بتأسيسها في العام 1948. إن الوحشية والتدمير المنهجي للمستشفيات والمدارس والبنايات على انواعها، والتي تؤشّر الى عدم الاحترام والاعتبار لأي قانون دولي، تؤكّد ان الاسرائيليين، هم قوم عنصريون متعجرفون ولا يُحاكمون، على الرغم من كل ما ارتكبوه من اعتداءات ومجازر متوحّشة فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا.

[9] يوم صيام عند اليهود يلتزمون فيه منازلهم او يتوجهون الى دور العبادة" الكنس". تغلق فيه المعابر الجوية والبحرية والبرية. ويتم الصيام فيه لمدة 26 ساعة حيث يمنع على المؤمنين تناول الطعام والشرب والاغتسال والمشي ولبس احذية جلدية بهدف التمتع. من المناسبات الدينية التي يتبعها اليهود غير المتدينين حيث يحترمون الحظر على قيادة السيارات.

إنّ سياسة التمسكن والضحية لم تعد تنطلي على الأجيال الجديدة من الشباب، فما يعانيه الأطفال الفلسطينيون والأمهات وكبار السن والشباب، بمن فيهم العاملون في فلسطين التاريخية، لم يكن يهدف إلا الى التخويف لتكرار النكبة، والمشكلة أن التنفيذ الآن يتم على مرأى ومسمع من العالم اجمع، بسبب تطور الإعلام عمومًا، ووسائل التواصل الاجتماعي خصوصًا، حيث ينقسم العالم حاليًا بين فريقين أساسيين، فريق كان كبيرًا ويؤيّد "إسرائيل" وبدأ يضمر وتتراجع أعداده مع صبيحة كل فجر وارتكاب مجزرة جديدة، وفريق يؤيّد فلسطين، ويزداد عددًا وينشط من خلال التظاهرات مع صبيحة كل يوم وبعد انتشار صور كل مجزرة. أمام المشهد السوريالي للدمار والتخريب والإجرام على غزة – فلسطين ينبري بعض الصحفيين الابطال، الذين انتقل بعضهم بالقصف المتعمّد لمغادرة هذه الحياة، الى نقل الأحداث بالصورة والصوت، والذي يصعب معه تبرير القتل المجاني غير المسؤول.

إنّ جذور هذه الأزمة المتوحشة في السيطرة على المكان، أي غزّة – فلسطين، والتي تتجلّى بمحاولة تطهير عرقي للسكان الأصليين الفلسطينيين هي أزمة ترتبط بالتفكير الغربي أساسًا وبنهجه الاستعماري "ارتباط بنيوي لسياسة الغرب الرأسمالي، في عقلانيتها العنفية وفي عنفها العقلاني انتقلت مع سعي الغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين الى العالم العربي، فكان أن تشكل للأخير تاريخ جديد أدخله في خط انتقالي مديد من الأزمات والمآزق لمّا يستطع ان يتخلص منها الى اليوم..." [10]. لقد أدّى دخول العلاقات الرأسمالية في ركاب الاستعمار الغربي، الى قطع مسار التطور الطبيعي في العلاقات المجتمعية في البلاد العربية، فحصل جراء ذلك تعايش في وحدة البنى المجتمعية بين بنى رأسمالية حديثة، وبين بنى تقليدية ذات جذور واقعية عميقة، لكنها اخذت تفقد تدريجيًا نزوعها التطوري الخاص.

[10] فؤاد خليل: الغرب أمات الله – غزّة أحيته، مقالة على الواتساب حول غزّة.

نخلص من كل هذه المشهدية الى استنتاجات حول حصيلة العدوان المتوحّش الجديد ادّت الى تغيير يُمكن البناء عليه للحلول القادمة ومنها:

التحوّل في الرأي العام العالمي من خلال التظاهرات التي ينظّمها مؤيدو القضية الفلسطينية ويطالبون فيها بوقف إطلاق النار في غزّة – فلسطين، والتي يفترض ان تُستكمل وتتعزّز بعد هذا الوقف، وهو تحوّل يمكن الارتكاز اليه وكسر الهيمنة الدعائية المزيّفة الاسرائيلية.

التحوّل في الرأي العام العربي حيث تصدّرت قضية غزة – فلسطين القضايا كلها لجهة أهميتها، وسارت تظاهرات ضخمة في عدد من هذه الدول.

كشف زيف ادعاءات الليبرالية الغربية عن حقوق الإنسان وما يتعلق بها من مبادئ، حيث تمر الإبادة اليومية للأطفال وتدمير المساكن والمستشفيات ودور التعليم ومراكز الاونروا و... وكأن شيئا لا يحصل، بينما يهب هذا المجتمع "الحضاري الانساني" نفسه ليثبت للعالم ان الاعتناء بقضية أوكرانيا أو غيرها من القضايا الإنسانية وهو أمر أثار شهية الباحثين حول مقولة ازدواجية المعايير.

كشف هشاشة موقف الحكام العرب والمسلمين تجاه فلسطين تحديدًا، والقضايا العربية عمومًا، حيث عقدوا قمة بعد اسابيع من الرهان على إبادة "إسرائيل" للفلسطينيين، وتبين أن القدرة على ضرب المقاومين في غزة – فلسطين، ومنها في لبنان وسوريا، ليس عفويًا وإنما هو تنفيذ لوعد توراتي لا نعرف الى أين سيؤدي بهذا العالم.

يبقى القول أن لا حل عسكريًا في غزّة – فلسطين، والحل الوحيد هو حل الدولة الواحدة، التي تعتمد المواطنية والديموقراطية والعدالة والإنصاف، مع تحديد دقيق لمعاني هذه المفاهيم حتى لا يقع السياسيون في نزاع إضافي ويتم التفسير على أساس المصالح لا المبادئ، وعند تحقيق ذلك يتم العيش بسلام ووئام في منطقة الشرق الأوسط الذي يستحق أن يُسمى جديدًا.

غزّة وما حولها بعد ٧ أكتوبر طوفان الأقصى وسؤال اليوم التالي لوقف الحرب في قطاع غزّة

د. شرحبيل الغريب
رئيس منتدى العلاقات الدولية للحوار والسياسات، غزة- فلسطين

ليس سراً أن العديد من الأطراف الدولية والإقليمية تنشغل هذه الأيام باختصار كل القضية الفلسطينية في سؤال ماذا سنفعل في غزة، وتفترض هذه الأطراف أن انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية سيكون قريبا بعد أن بلغت الحملة العسكرية جانبا مهما من أهدافها وأن العالم لم يعد يحتمل صور القتل والدمار والمأساة الانسانية ، وأن حماس، أضعفت إلى الحد الذي لن يمكنها من العودة إلى الحكم أو المشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية المستقبلية وتقول أيضا، أن هذه الأطراف أبلغت الاحتلال الإسرائيلي بأن إعادة احتلال غزة ولفترة طويلة من شأنه أن "يعقد الأمور ويؤبد الصراع ويضر بالمصلحة الإسرائيلية على المدى البعيد والنفوذ الغربي في المنطقة أيضا" .

يا تداول خيارات متعددة منها بتشكيل قوة دولية من الأمم المتحدة وبقرار من مجلس الأمن، ويستندون في ذلك إلى تجربة الأمم المتحدة في كوسوفو وتيمور الشرقية. المعلومات تشير إلى أن عواصم عربية رفضت ضمنا القيام بهده المهمة، وأنهم لن يقوموا بدور جمع قذارة كل ما فعلته قوات الاحتلال في غزة .يدعي أصحاب الخيار الأممي أيضا أن السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس أبلغوا

محاوريهم الأمريكيين والأوروبيين أنهم لن يعودوا على ظهر دبابة إسرائيلية، وأنهم يتوقعون أولا، إجراءات سياسية وعملية من الجانب الإسرائيلي تفتح الباب لحل سياسي شامل.

لماذا نرفض تواجد القوات الدولي في غزة؟

– لأنّ أي من المقترحات لم يتحدث عن انسحاب كامل للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة، ما يعني أن هذه القوات ستخضع للمصالح الإسرائيلية واعتباراتها الأمنية التي لم تعد خافية على أحد.

– أنّ مثل هذا القرار أو التوجه يحتاج للتنفيذ الى أشهر طويلة وقاسية، يعني إعطاء الإسرائيلي فرص زمنية إضافية كي يكمل مهمته وجرائمه في غزة وصولا إلى الهدف غير المخفي، وهو إجبار الناس على الرحيل من الشمال إلى ما بعد المحافظات الوسطى نحو جنوب غزة وخلق حالة إنسانية كبرى كنواة التهجير وأخرى مأساة من الأمراض والجوع والعطش لدفع الناس لاختراق الحدود مع مصر.

– إنّ مهمة القوات الدولية كما تجربة كوسوفو وتيمور الشرقية يفترض بها تأهيل قيادة محلية تتولى الإدارة تدريجيا، وهذا استبهال خالص، لأن الدمار الذي أحدثته القوات الإسرائيلية ودمر كل البنى والمؤسسات والنسيج الاجتماعي الذي يفترض أن يخرج منه من يستعد لتحمل المسؤولية عن المشركة في إدارة القطاع.

– فرضت "إسرائيل" والولايات المتحدة إطارا سياسيا، يرفض بالمطلق أي ربط بين قطاع غزة ومستقبله السياسي والإداري ببقية الأراضي المحتلة. بحجة أن وقت الحلول السياسية النهائية، ليس الآن. الأمر الذي يجعل طلب القوات الدولية لغزة

بهذا الإطار السياسي تعزيزا لتجزئة القضية الفلسطينية وانفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية والقدس.

ماذا عن الرؤية الفلسطينية؟

• لا خيار منظور وعملي في الوقت الراهن سوى التقدم برؤية فلسطينية موحدة، والمسؤولية الأولى تقع على كاهل حركة حماس والسلطة وحركة فتح في رام الله، بتفاهمات داخلية، تقوم بتشكيل حكومة كفاءات جديدة بصلاحيات كاملة، تكون مهمتها الرئيسية إضافة إلى إعداد البلاد لانتخابات فلسطينية شاملة، رئاسية وتشريعية وبلدية ومجلس وطني، عودة الحكومة الجديدة لممارسة مهامها في إدارة قطاع غزة.

• وحتى نتمكن من تمرير هذا الحل الفلسطيني، نطالب رسميا دولا عربية وعلى رأسها السعودية ومصر والأردن والإمارات وقطر، بأن يكون لها دور للإشراف والمراقبة وإعادة الاعمار.

• التقدم بخطاب دبلوماسي وسياسي يشرح للعالم أن القوات الدولية لا تستطيع إدارة منطقة توتر وكارثة إنسانية كبرى، لها خصوصيتها باعتبارها جزء أصيل من صراع سياسي وتاريخي طويل، وأن الحل العملي هو يساعد الجهد الدولي بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة المختصة، في تسهيل حل فلسطيني وضمانات عربية، لإعادة تأهيل قطاع غزة ليكون صالحا للعيش.

حاليا وبعد 44 يوم تنشغل الدوائر السياسية والبحثية الغربية المختلفة بسؤال اليوم التالي في غزة، وتفترض أن مهمة تدمير قوة حماس قد استكملت، ولم يبق سوى

البحث عن إدارة ما تبقى من جيب صغير يعيش فيه ما يفوق مليوني فلسطيني، وتفترض الأسئلة أن هناك يوم تال في غزة، إذا استمرت حرب الإبادة والتدمير الشامل الذي لم يتوقف، ولم يبق مكان فيه صالح للعيش الادمي.

من الواضح أن الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة قد لفترة طويلة وربما لأشهر، وحتى اللحظة يكتنف الغموض أهداف العملية البرية التي بدأت بتغيير وجه الشرق الأوسط كما قال نتنياهو ووزير الحرب يوآف غالنت "أن ما يجري هو حرب الاستقلال الثانية للدولة اليهودية ".

أهداف معلنة لن تتوقف قبل تدمير حماس. ويشكو القادة الغربيون الذين زاروا "إسرائيل" تضامنا ودعما لها أنهم لا يعرفون على وجه التحديد ما تعنيه هذه الأهداف في الواقع العملي. لكن مصير غزة في الأمد الأبعد يشكل السؤال الأكثر تداولا ومصدر قلق لكل الاطراف.

الخيارات الإسرائيلية

تتلخص احتمالات الخطط الإسرائيلية في مسارين:

الأول هو إعادة احتلال القطاع وضمه رسميا ل"إسرائيل" أو وضعه تحت الوصاية الإسرائيلية، ويندرج تحت هذا الخيار، إما ترحيل الفلسطينيين إلى سيناء، وفقًا لوثائق حكومية، أو احتلال عسكري وحصار مؤقت الى حين إيجاد قيادة محلية من العائلات والشخصيات الاعتبارية، لا دور سياسيا لها، وينحصر دورها في إدارة المساعدات الإنسانية الدولية، تحت الوصاية الإسرائيلية المباشرة.

المسار الثاني المتداول في بعض الأوساط السياسية الإسرائيلية هو إعادة السلطة الفلسطينية، لكن رأيا قويا داخل الحكومة، يشكك في إمكانية قبول فلسطيني في القطاع لأي وجود للسلطة الفلسطينية، التي ينظر إليها في قطاع غزة بأنها خانتهم وتخلت عنهم طيلة سنوات الحصار والمذبحة المفتوحة بعد السابع من أكتوبر. وتشارك في هذه النظرة للسلطة، مراكز تساهم في صنع القرار في أوروبا والعواصم الأوروبية(مثل تشاتام هاوس وروسي ومعهد واشنطن وبروكنغز وأتلانتيك) ولهذا يظل السؤال لديهم، من هي القوى والشخصيات التي يمكن أن تشارك في إدارة قطاع غزة، تقوم بدور الوكيل المحلي للمؤسسات الإنسانية دون أن يكون لها دور في تقرير المصير السياسي لسكان القطاع أو القضية الفلسطينية برمتها.

خيار ثالث هو فشل الخطة الإسرائيلية في تحقيق الأهداف وسط رفض السلطة بالعودة أو دخول قوات عربية ، ويبقى الوضع على ما هو عليه في استمرار حماس في حكم قطاع غزة.

الخيار الدولي

– تدرك العواصم الأوروبية والدولية الفاعلة أنها لا تستطيع التقدم بحلول طويلة المدى، في ظل حالة الدمار التي خلفتها العملية العسكرية الإسرائيلية، وكل المشاريع المطروحة، قصيرة المدى او عاجلة تتمحور في غالبيتها على البعد الإنساني والاغاثي، لكن خيار التدخل العسكري الدولي المباشر بات يروج له من شخصيات نافذة وكان لها دور فاعل في الملف الفلسطيني الإسرائيلي.

– من أبرز الاقتراحات ما تقدم به دينيس روس الذي رافق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، حيث أقترح إدارة مؤقتة من "تكنوقراط فلسطينيون من غزة أو الضفة الغربية أو الشتات – تحت مظلة ورعاية دولية، وتشمل الدول العربية ومن الإقليم".

– خيار "إدارة دولية مؤقتة" تحت إشراف الأمم المتحدة من خلال قرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتشكل تيمور الشرقية وكوسوفو نماذج يمكن اعتمادها خلال فترة انتقالية طويلة. ودون تحديد الوضع السياسي النهائي، لكنه يساعد في نهاية المطاف في التنظيم والإشراف على "تطوير المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي الديمقراطي والمستقل في انتظار تسوية سياسية نهائية، بما في ذلك إجراء الانتخابات".

– في الجدل الغربي أيضا ما يفيد إلى أنه إذا قامت إسرائيل بإعادة الاحتلال، فمن الواضح أن الفلسطينيين سوف ينظرون إليها على أنها عدو تاريخي، وهي وصفة لإعادة إنتاج المقاومة بوتيرة أكبر. وإذا كانت القوات دولية تدعم بشكل أساسي أهداف إسرائيل، فإن "الوجود الدولي سيُنظر إليه على أنه أداة لإدامة سلطة العدو المحتل، ولا سيما فيما يتعلق بالوظيفة الأمنية "، والمقصود هنا بالنسبة للفلسطيني أن مهمتها هي مطاردة قوى المقاومة وعلى رأسها حماس.

– لكن رأيا آخر يتقدم في دوائر صنع القرار يقول، بأن جسرا يجب أن يبنى بين مهمة القوات الدولية أو الإقليمية في غزة بعد حماس وبقية المناطق المحتلة في إطار حل شامل، وهو الذي سيجعل الفلسطيني يرحب بالقوات الدولية، إذ طالما نادت السلطة الفلسطينية بتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

الخيار العربي كضامن للأمن والانتقال السياسي

– بعد السابع من أكتوبر ، بات موضوع الأمن للإسرائيلي مسألة حاسمة تستخدمها الحكومة اليمينية المتطرفة لقطع الطريق على حل سياسي يفضي إلى الحرية والاستقلال للفلسطينيين، ولم يعد الحديث عن كيانين متداخلين في الحيز ممكنا وواقعيا، ولهذا يضاف إلى التداول النشط هذه الأيام الباحث عن حلول ما بعد الحرب الكارثية، مسألة إدخال الدول العربية وبعض الدول الإقليمية التي لها علاقات مع إسرائيل على خط الضمانات الأمنية للجانبين وتأهيل الوضع الفلسطيني في مرحلة انتقالية يتم بعدها إجراء انتخابات فلسطينية، يلتزم المشاركون فيها بالشروط السياسية والأمنية العربية والدولية وتفتح الطريق لكيان مستقل وقيام حكومة منتخبة ذات مصداقية .

– من الواضح أن غالبية النقاشات التي دعي لها ممثلون فاعلون فلسطينيون وعرب واوروبيون وامريكيون، توضح أن لا أحد من الفاعلين الفلسطينيين يمكن أن يقبل بأن يكون وكيلا أمنيا للإسرائيلي، ومن المستبعد أيضا أن يتورط أي نظام عربي في أن يلعب دور المقاول الذي ينوب عن قوة الاحتلال، دون أن يفتح أفق جدي واضح وبجداول زمنية يرى الفلسطيني في نهايتها حلا سياسيا وليس "عملية سلام "خاتمته، الحرية والكرامة والعدل والحق في تقرير المصير.

حرب غزة ... أكذوبة القيم العالمية والعنصرية المؤسساتية

أ.د. سحر حجازي
أستاذة علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية، لبنان

لطالما تغنت "المجتمعات الغربية" بحقوق الإنسان واعتُبِرَ احترامها معيارًا للحكم على مدى" تحَضُّر" المجتمعات الأخرى، لا بل اعتُبِرَتْ من أبرز مميزات النظام الدولي المعاصر الذي عمل على نشرها وتعزيز قيم المساواة والعدالة والحرية والديمقراطية.

في 10 كانون الأول عام 1948 صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كانت غايته تشجيع الدول على تكريم الإنسان والمساواة بين جميع البشر واحترام حريتهم بغض النظر عن اختلافاتهم، وذلك بعد ما شهده العالم من انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان خلال الحربين العالميتين.

إذا حاولنا البحث عن العوامل النفس – اجتماعية المسبِّبة لاندلاع الحروب انطلاقًا من مقاربةٍ بَيْنِيَّةٍ – ثقافيةٍ (Intercultural Approach)، نجد أن" الخوف من الآخر المختلف" الذي يهدد مصالح الأنا (الأنا الفردية أو الجماعية)، من الأسباب البارزة لاندلاعها.

لقد أثبتت الأبحاث العلمية في علم النفس الاجتماعي أن الإنسان يرتاح للشبيه به، ويرتاب من المختلف عنه ثقافيًا (xenophobia). ولعل هذه الريبة، من العوامل البارزة المساهمة بتشكيل الفكر العنصري عند بعض الشعوب المتعالية على الشعوب الأخرى، سواء بسبب لون بشرتها البيضاء، أو لادعائها أنها شعب الله المختار !.

وسعيًا لتلافي الحروب، أُنشِئَت هيئات ومنظمات دولية، مهمتها حفظ السلام العالمي، وحل الصراعات بين الدول، نذكر منها هيئة الأمم المتحدة. وعليه، نطرح التساؤل الرئيس التالي: لأي مدى استطاعت هيئة الأمم المتحدة، التي أوجدت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن تلتزم به وبالقيم والمعايير التي يدعو إليها؟ هل نحن أمام عنصرية مؤسساتية تطال المنظمات العالمية؟ وهل باتت القيم الإنسانية وهمًا ومجرد شعارات ؟

إن المُلاحِظ للقرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة منذ العام 1948، تتضح له " الانتقائية في التعامل مع الدول في مجال حقوق الإنسان والكيل بمكيالين" وعجزها عن تنفيذ اكثر من 150 قرار أصدرته ضد "إسرائيل". وما الأحداث الأخيرة في غزة سوى تأكيد على هذه السياسة، حيث يتم قصف المدنيين والأطفال الرُضَّع في المستشفيات، والمساكن، وعلى الطرقات، كما يتم قصف سيارات الاسعاف والصحفيين، وتُرتكب المجازر بحقهم أمام مرأى منها، وهي عاجزة عن الوصول إلى إصدار قرار ملزم بوقف إطلاق النار، أو على الأقل، إعلان هدنة إنسانية.

تشير إحصاءات وزارة الصحة في فلسطين إلى "استشهاد 14 ألفًا و532 مدني، بينهم اكثر من 6000 طفل و4000 امرأة "، فضلاً عن المفقودين. هذه الأرقام، دليل ساطع على عجز هيئة الأمم المتحدة عن التزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته، ما يجعل الشعوب المُنتَهَكَةِ حقوقها تُشَكِّكُ في مصداقيتها وتتهمها في الانحياز للأقوى وحتى بالعنصرية.

في الواقع، هناك نوعان من العنصرية، العنصرية الفردية، والعنصرية المؤسساتية. فاعتداء أحدهم على الآخر بسبب لونه هو عنصرية فردية. أما العنصرية المؤسساتية، يُقصد بها "الفشل الجماعي لمنظمةٍ ما في تقديم خدمة ملائمة ومهنيَّة للناس بسبب لونهم أو ثقافتهم أو أصلهم العرقي. ويمكن ملاحظة تلك

العنصرية أو اكتشافها في عمليات ومواقف وسلوكيات ترقى إلى مستوى التمييز عن طريق التحامل والتجاهل وعدم الاكتراث والقوالب النمطية العنصرية التي تضر بأبناء الأقليات الإثنية" .

إذن، نستنتج أن العنصرية المؤسساتية تتسم بقبول المؤسسات بالتفاوت بين الناس في الوصول إلى السلع والخدمات والفرص في المجتمع، أو تجاهُل مطالب بعضهم، ما يدل أن المؤسسة تتبنى سياسة الكيل بمكيالين. وبعجز هيئة الأمم المتحدة عن اتخاذ قرار بوقف الإبادة الجماعية الحاصلة في غزة، أو على الأقل، بإعلان هدنة إنسانية وتجاهلها لمطالب الفلسطينيين وملايين الناس التي تظاهرت في الدول "العربية والغربية"، إنما تقبَلُ كمؤسسةٍ بالتفاوت الحاصل بين شعوب الدول المنتسبة إليها والشعب الفلسطيني الذي يتم تجويعه وتعطيشه وقتله أمام مرآها.

بهذا، يتضح أننا أمام عنصرية مؤسساتية، وأن القيم التي لطالما تغنت بها "المجتمعات الغربية" ما هي إلا شعارات واهية تُستغل لغاياتٍ سياسية. فأين المساواة بين أهل غزة المحاصرين منذ العام 2007 والإسرائيليين؟ وأين الحرية والديمقراطية والعدالة في قبول جدار التمييز العنصري الذي شيّده الاسرائيليون على مرأى من الجميع؟ وأين الإنسانية في المجازر التي تُرتكب بحق المدنيين العُزَّل من الأطفال والمرضى في ظل عجز المؤسسات الدولية عن إقرار هدنة إنسانية؟

لا شك، أنّ ما حصل في غزة كشف عن عدة أمور، منها:

1. همجية الدولة الاسرائيلية التي لطالما سعت لإظهار نفسها، من خلال الإعلام العالمي بأنها الدولة " الأكثر تحضرًا، وتطورًا " في المنطقة، فجاءت وسائل التواصل الاجتماعي والفضائيات لتكشف زيف ادعاءاتها، وأنها الدولة الأكثر إجرامًا.

2. عجز هيئة الأمم المتحدة عن الالتزام بتطبيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3. وجود عنصرية مؤسساتية في هيئة الأمم المتحدة التي لطالما سعت لإظهار نفسها كمدافع عن الإنسانية جمعاء.

4. ازدواجية المعايير في هيئة الأمم المتحدة، فعندما تتعرض الشعوب "الغربية" للحرب، تَعْتَبِرُ الأمرَ انتهاكًا لحقوق الإنسان، وتدعو لاحترامها واحترام القوانين الدولية. أما عندما تتعرض الشعوب "العربية" لنفس الموقف، تتجاهل الأمر، وكأن حقوق الإنسان هي حصرًا لشعوب "الدول الغربية" و"إسرائيل". والدليل على تجاهلها، أنها بعد 45 يومًا من المجازر لم تصدر قرارًا بهدنة إنسانية، وهي بذلك تطلق العنان ل"إسرائيل" لترتكب المزيد منها بحق الأبرياء.

5. زيف ادعاءات المجتمع الدولي عن التزامه بالقيم الإنسانية والعدالة بين الشعوب.

6. أن العنف يُصنف إلى "عنف مُشَرَّع وآخر مُدان" . فالعنف الاسرائيلي منذ العام 1948، وحصار غزة منذ العام 2007 برأي المجتمع الدولي عنف مُشَرَّع، أما مقاومة الاحتلال، فهي عنف مُدان!.

7. إن هيئة الأمم المتحدة في صمتها عن المجازر الاسرائيلية إنما تتجاهل إعلان حقوق الإنسان الذي يؤكد على "مبدأ خضوع الدول للمساءلة طبقًا للقانون الدولي في حال عدم التزامها باحترام حقوق الإنسان"

8 . ختامًا، رغم التطور الذي وصلت إليه المجتمعات المعاصرة، فإن "هذا العصر، وتمامًا ككل العصور التي سبقته، لا تزال اللامساواة ...ترتدي معطفها العنيف" ، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل: إلى متى سيبقى عنف القوي مُبَرَّرًا؟ وإلى متى ستبقى المنظمات والمؤسسات الدولية الشاهد الصامت على مذبحة القيم الإنسانية؟

لائحة المراجع:

المادتان 55 و62 من ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945 تمت الإشارة إلى: احترام حقوق الإنسان وإشاعة احترامها في العالم من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي رجاء، مكي، سامي، عجم، إشكالية العنف: العنف المشرع والعنف المدان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2008.

سحر، حجازي، علم نفس البينيَّة الثقافية وثقافة الاختلاف: الماهية والأسس النظرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2016.

سينيشا، مالسيفيتش، سوسيولوجيا الحرب والعنف، ترجمة طارق عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2021، https://www.jadaliyya.com/Details/43773، استرجع في 16/ 2023/11.

عبد العزيز، قادري، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والآليات، دار هومة، الجزائر، ،2002.

قناة الجزيرة، استشهاد 11 ألفا و500 منذ بدء الحرب وحكومة غزة تحذر من جريمة إسرائيلية جديدة، https://www.aljazeera.net/news/2023/11/15/، استرجع في 2023/11/15.

مسعود، شعنان، حقوق الإنسان بين عالمية القيم وخصوصية الثقافات وعلاقة ذلك بالعولمة، مجلة المفكر،2018، العدد 8، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص: 251.227.

Macpherson, W., The Stephen Lawrence Inquiry: Report of an inquiry, London, 15 February 1999, https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/277111/4262.pdf, retrieved 15/11/2023.

Vinsonneau, Geneviève, L'identité Culturelle, Armand Colin, Paris, 2022.

غزّة هي الآن

أ.د مصطفى النشار
أستاذ الفلسفة بكلية الآداب في
جامعة القاهرة،مصر

الصراع الحضاري بصورته الاستعمارية لم تعرفه البشرية إلا منذ قرون قليلة سابقة على الميلاد وتحديدا من غزو فارس القديمة في القرن السادس قبل الميلاد لمصر وبلاد اليونان ثم غزوات الإسكندر المقدوني لبلاد العالم وعلى رأسها فارس والهند ومصر وبابل. لقد بدأ الفرس القدامى عمليات الصراع الحضاري فرد عليهم الإسكندر.. ومنذ ذلك التاريخ لم يتوقف الصراع الحضاري بين الغرب والشرق. وقد تبنى اليونانيون مقولة فيلسوفهم الشهير هيراقيلطس:" الحرب أب للجميع وملك على الجميع فهي التي تجعل من البعض بشرا والبعض آلهة ، تجعل من البعض أحرارا والبعض عبيدا "، وقد أباح أرسطو الفيلسوف اليوناني الأشهر الحرب" لاصطياد الأرقاء " ! ومن هنا بدأ التاريخ الدموي الصراعي للحضارة الغربية؛ فالغربيون منذ فجر تاريخهم عنصريون ويؤمنون دوما بأنهم الأفضل والأرقى من بقية البشر ويعدون الآخرين أجانب "برابرة " لا يصلحون إلاّ للرق والعبودية !

الأسباب

الصراع كما التعاون وحتى الحوار والمشاركة الحضارية من طبائع البشر، ومن ثم فمن الطبيعي أن يتنافس البشر وأن يصل التنافس أحيانا إلى حد الحرب والصراع ! المهم أن يتدارك البشر الأمر ويوقفوه عند حد معين! وأن يراعى في أي صراع أو حروب القيم الانسانية التي درج عليها البشر واتفقوا عليها عبر تاريخهم الطويل! ومن المعروف أن هناك مجموعة من القواعد والقيم الأخلاقية أثناء الحرب؛ فأخلاقيات الحرب

تمنع من الاعتداء على الأطفال والنساء والشيوخ غير المشاركين فيها، تمنع من إحراق البشر والشجر وقتل الأسرى.. الخ. لكن للأسف ما نراه في الحرب الحالية على قطاع غزة المحتل خرق كل تلك القواعد والأخلاقيات لدرجة وصل فيها القتل العمد من قبل آلة الحرب الإسرائيلية إلى المرضى والأطباء داخل وخارج المستشفيات دون مراعاة لأي حرمات ! إن الجرائم التي ترتكب الآن ضد المدنيين في غزة لا مثيل لها من قبل لدرجة تحول فيها الإسرائيليون إلى مصاصي دماء لا يشبعون !! لقد انتشر في الأيام الأخيرة فيديو لجندي اسرائيلي يخنق طفلا فلسطينيا صغيرا حتى الموت!! لقد تجرد هؤلاء الصهاينة من أبسط سمات الانسانية!!

مآلات الصراع ومستقبله

عموما، فإن الصراع الحضاري لن يتوقف طالما بقي العالم الغربي وعلى رأسه أمريكا يساندون بكل الوسائل الصلف الإسرائيلي والإصرار الاسرائيلي على استمرار احتلال الأرض الفلسطينية وعدم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ! هذا على الصعيد المحلى والقومي. أما على الصعيد العالمي والدولي فقد بدأت بوادر مرحلة حضارية جديدة حيث أنّ ذلك التمدد الأمريكي الغاشم في أرجاء العالم سيؤدى في النهاية إلى اضمحلال أمريكا وربما تفككها! فضلا عن أن عوامل الهيمنة الأمريكية على العالم تتآكل وتتضاءل يوما بعد يوم بفعل السياسات الخاطئة والمتحيزة للولايات المتحدة في الوقت الذي تتصاعد فيه عوامل السيادة والقدرة لدى الصين وهى المنافس الحقيقي والأعظم لها الآن. وهذا يعنى أن السياسات الأمريكية في العالم ستؤدي في النهاية إلى تخلي أوربا عن السير في ركابها وكذلك سيفعل حلفاؤها في كل أنحاء العالم مما يعنى فشلها في السيطرة على العالم، وستأتي اللحظة التي تقرر فيها الصين وحلفاؤها التخلي عن سياساتها المتحفظة تجاه أمريكا وإعلان التحدي لها في كل المجالات وخاصة السياسية والعلمية والاقتصادية منها. وهنا ستسقط الهيمنة الأمريكية! إننا نعيش في هذه السنوات بداية نهاية الاستبداد والهيمنة الأمريكية على

العالم بالفعل. وبالطبع فإنّ التحولات التاريخية تمر وتحدث ببطء لا يدركها العامة وإنما يدركها المختصون في فلسفة التاريخ وتفسير الدورات الحضارية لأنهم يعرفون كيف تبدأ ومتى تتوافر عوامل نهايتها وفنائها!

غزّة.. المجتمع الدولي عارياً

أ.د خالد شوكات
كاتب تونسي، وزير ونائب سابق، تونس

لعلّ أحد أهمّ تجلّيات الحرب الصهيونية على غزّة، كشف حقيقة المجتمع الدولي الذي بدا بعد ما يقارب القرن من قيام نسخته المعاصرة (عصبة الأمم ثمّ الأمم المتّحدة) أشبه بأي دولة متخلّفة يحكمها ديكتاتور غاشم له ابن مدلّل مطلق اليدين يعيث في البلاد فساداً دون رادع من تشريع قانوني أو وازع من ضمير أخلاقي، فقد ظهر القانون الدولي الذي تعبّر وضعيته أشدّ تعبير عن حال المنتظم الدولي، مخصّصا ليطبّق على الضعفاء فقط، أمّا الأقوياء أو من يحميهم فهم بمعزل عن أي محاسبة، حتّى ولو بلغ ما اقترفه حدّ الإبادة الجماعية والترحيل القسري وهي جرائم ضد الانسانية.

إن المجتمع الدولي، كأي مجتمع إنساني، افترض كثير ممن ساهموا في تأسيسه أنه أقيم وفقاً لمرجعية قيميّة بيّنة، والتزام صارم بالمبادئ التي أدركها العقل البشري في نزعته الإنسانية، من قبيل العدالة والمساواة وحقّ الشعوب في تقرير المصير، لكنّ الحرب على غزّة كشفت بشكل مفزع غياب هذه المبادئ جميعا، إذ كيف يمكن الحديث عن العدالة والمساواة في ظلّ استفراد عدد محدود من الدول لا يتجاوز أصابع اليد الواحد، بأهم مركز للقرار في المؤسسة الأمنية ألا وهو مجلس الأمن، حيث منحت خمس دول فحسب حق النقض (الفيتو) وهو ما مكّن دولة واحدة في نهاية الأمر هي الولايات المتّحدة من تعطيل أي قرار يمثّل النزاهة والضمير والعدل العالمي المطلوب!؟

إن التمثيل المتساوي للدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وامتلاك كل دولة عضو لصوت واحد لم يقد للأسف الشديد إلى تجسيد مبدأ المساواة المطلوب، فعلى الرغم من استصدار هذه الجمعية مثلاً لعشرات القرارات التي تلزم الكيان الصهيوني، فإن هذا الأخير لم يحترم أيّا منها طيلة عقود، وضرب بها عرض الحائط في اخلال مريع بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وكل ذلك قد حدث غالبا بتغطية ورعاية وضمانة أمريكية، وقد بلغ الأمر قمّته عندما رفضت "إسرائيل" مجدّدا الاستجابة للقرار الأخير الصادر عن الجمعية العامة، المتصّل بهدنة انسانية في غزّة، وهو ما أقام الحجّة مجدّدا على انهيار أي مصداقية لهذا المجتمع الدولي العاجز على التصرّف مع هذا العضو العاقّ المعتمد على غطرسة وتجبّر راعيه الدائم.

إنّ وقوف المجتمع الدولي "عاري السوءات" "مكشوف العورات" خلال الحرب الصهيو-غربية على غزّاء، وجرّاء سياسة الكيل بمكيالين التي اتبعتها المنظمات الدولية، وخصوصا الدول الغربية القوية، إنّما يحيل الإنسانية مجدّدا على ورشة لطالما تعطّلت بسبب اختلال موازين القوة بين الدول الغنية وبقية دول العالم، وهي ورشة إصلاح العنوان الأبرز في هذا المجتمع ألا وهو "منظمة الأمم المتّحدة"، من خلال مراجعة ميثاقها الأساسي وبنيتها التنظيمية بما يكرّس فعلا قيم العدالة والمساواة ويمكّن المؤسسات الأمنية من تطبيق صارم وعادل للقوانين الدولية، فمن المعيب أن يستمر هذا التناقض الصارخ في المكانة والصلاحية بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وأن يتواصل هذا العبث المسمّى "فيتو" وهذا الاحتكار الجائر للقرار الدولي من قبل مجموعة محدّدة تمثيلها لا يراعي مكوّنات العالم المتعدّد سياسيا وحضاريا ودينيا.

إن الإحساس المتواصل بالظلم، والشعور الدائم بالغبن، لن يقود إلا إلى مزيد من الأزمات الدولية وضرب الأمن والسلم العالميين، وليس من سبيل إلى ازدهار الانسانية إلا عبر تمكين الشعوب المظلومة المحتلّة

أرضها من حقها في تقرير المصير، وإلّا بتصفية الإرث الاستعماري البغيض وايجاد حلول عادلة ومقنعة لأهم قضايا التاريخ المعاصر، أي القضية الفلسطينيّة.

ازدواجية المعايير والوجه المسيَّس لحقوق الإنسان

أ.د أمل عواودة
مديرة مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية، الأردن

تمثل ظاهرة ازدواجية المعايير تحدياً جسيماً للنزاهة والشفافية، غالباً ما ترتبط بالمصالح السياسية أو الاقتصادية أو التفضيلات العرقية والدينية والثقافية. ومع اندلاع الأحداث في الأراضي الفلسطينية وانطلاق معركة "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر وتواصل القصف على قطاع غزة ، والحكومات الغربية تمارس ازدواجية فاضحة في المعايير: انحياز إلى "إسرائيل" لا يُوصف، وتبنّي أكاذيب وتلفيق أخبار زائفة من خلال استغلال وسائل الإعلام المختلفة.

حربُ غزة كشفت الجميع، وظهر بعض الغرب على حقيقته، العنصرية، المفعمة بالكراهية للعرب وللمسلمين والإنسانية، وما نشاهده من الحرب في غزة ما هو الا "نقطة سوداء في تاريخ البشرية جمعاء"، لأن ما يحدث من قتل للأطفال والنساء وكبار السن ما هو الا مجازر ضد الإنسانية فثمة ازدواجية معايير غير مسبوقة في الصمت تجاه الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة منذ 7 اكتوبر.

وبهذا أثبت الغرب أن حقوق الإنسان والقوانين الدولية ما هي إلا شعارات تستخدم وفقاً لإرادته ومصالحه، وتتعطل في الوقت الذي تتعارض فيه مع مصالحه، لافتًا إلى أن الجديد في ذلك أن الغرب تعمد دفع "إسرائيل" إلى ارتكاب مجازر أكبر تحت زريعة الدفاع عن النفس، وسمح كذلك بمحاصرة أهل غزة وقطع كل ما يمكن الإنسان من العيش الكريم، وقطع خدمات التكنولوجيا والاتصال.

إن التغاضي الغربي عما رصد من حقائق صادمة عن أعداد الشهداء من المدنيين – وغالبيتهم من النساء والأطفال – والاعتداء على المستشفيات والمدارس والجوامع والكنائس وعلى كوادر الدفاع المدني وسيارات الاسعاف وغيره من مظاهر الإرهاب الإنساني في قطاع غزة نتيجة الاستهدافات الجوية الاسرائيلية، كان الركيزة الأساسية لفضح ازدواجية التعامل والكيل بمكيالين في قضايا حقوق الإنسان من جانب الغرب.

يأتي صمت المجتمع الدولي إزاء ما ترتكبه "إسرائيل" من مجازر بحق المدنيين في غزة، ليكشف عن المعايير المزدوجة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، لا بل يعد مشاركة في قتل المدنيين الأبرياء، ومخالفة لالتزامات الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالعمل على ضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز . فالتعامل الدولي الانتقائي مع انتهاكات حقوق الإنسان في غزة يخالف ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اللذين يؤكدان على كونها حقوقًا عالمية متساوية بين جميع الشعوب.

كما تعدّ موافقة الغرب بشأن تزييف الحقيقة التاريخية للقضية الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي، ذات دلالات واضحة على الانحياز الغربي الكامل ل"إسرائيل" والدعم غير المشروط، فالغرب يلعب دور الغطاء الذي يستر جرائم الاحتلال الإسرائيلي طيلة السنوات الماضية، ومنح "إسرائيل" فيتو يمنع عنه العقاب الدولي.

لقد أدت الهيمنة الغربية على مفاصل القرار الدولي إلى إفلات "إسرائيل" من العقاب على انتهاكاتها المتكررة لحقوق الإنسان، رغم توافر جميع الأدلة الدامغة على ارتكابها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني وأن عدم محاسبة "إسرائيل" وفقًا لأحكام القانون الدولي الإنساني يشكل سابقة خطيرة تهدد أمن واستقرار المجتمع الدولي، وتفتح الباب أمام انتهاكات مماثلة مستقبلاً.

ولم تكتف الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، بإعلان انحيازها الكامل للاحتلال الإسرائيلي، بل تعدى دعم الدول الغربية "بلاد الحرية والديمقراطية الزائفة"، إلى ملاحقة الأصوات المناصرة للقضية الفلسطينية، ومنعها من التعبير عن الرأي، حيث طالت الإجراءات الغربية قمع المظاهرات المؤيدة للقضية الفلسطينية، بما فيها احتجاجات الطلاب الجامعيين، واستخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه لتفريق هذه التظاهرات، فضلًا عن اعتقال المشاركين في هذه التظاهرات، بالإضافة إلى تهديد بعض المسؤولين المؤيدين والضغط عليهم للعدول عن آرائهم المناهضة للاحتلال الإسرائيلي، وامتدت هذه الانتهاكات إلى المطالبة بترحيل داعمي فلسطين وفصلهم من عملهم، وأيضًا وصلت إلى الرياضة، التي كانت تدعم بالأمس القريب كل ما يتعلق بأوكرانيا ضد روسيا، التي مُنعت من المشاركة في أي فعالية رياضية باعتبار أنها "دولة إرهابية"، في المقابل، اتجهت نفس هذه الدول إلى إنهاء عقود لاعبين دعمت غزة بعد تحويلهم للتحقيق، مع منع دخول الملاعب بالكوفية والأعلام الفلسطينية.

إن هذه التوجهات تنتهك المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تكفل حرية الرأي والتعبير، وتميز بين وجهات النظر على أساس الانتماء العرقي أو الديني، إذ يجب احترام مبادئ حرية التعبير على منصات التواصل الاجتماعي دون تحيز، وعدم استغلالها لخدمة أجندات سياسية على حساب حقوق الإنسان، وعلى المجتمع الدولي ضرورة إلزام تلك المنصات باتباع معايير موضوعية تكفل حرية التعبير للجميع دون تمييز.

إن ما يحدث على الساحة الدولية من تأييد مُعلَن لجرائم القتل والتدمير المُمارس على سكان غزة، دلالة على أنه لم يعد لدى الدول الغربية، وبالذات الولايات المتحدة، حاجة للتجمل بعبارات الدبلوماسية والحقوق الإنسانية والحرية والديمقراطية التي تتخذها شعارًا لها في المحافل الدولية، إذ أصبح معيار القوة "وتسييس

قيم الحرية والانسانية والديمقراطية والتلاعب فيها وفقاً لمصالحها هو الأولوية الذي تنطلق منه قراراتهم المساندة لإسرائيل، دون أدنى اعتبار للشرعية الدولية.

وبناءً عليه، فإن المجتمع الدولي مطالب الآن أكثر من أي وقت مضى بالحفاظ على الحق الإنساني والتخلي عن ازدواجية المعايير وتوفير الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الاوسط، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرض دولة فلسطين بعاصمتها القدس، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بالاستقلال والسيادة.

الحرب على غزة بين البدايات والمآلات والمصير

أ.د. كمال مغيث
باحث في التعليم والتاريخ ،مصر

لا يمكن النظر إلى الحرب على غزة على اعتبار أنها بدأت بهجوم حماس على المستوطنين الآمنين، ولذلك فمن حق الصهاينة القضاء على حماس حتى لو تطلب ذلك تدمير غزة وإبادة أهلها.

فالقضية لها بدايات ومآلات

فالبدايات كانت مع مشكلات السكان اليهود في العديد من الدول الأوربية فلأسباب تاريخية ودينية لا يتسع لها المجال تعرّض يهود أوربا لعشرات المذابح وعمليات النفي والتشريد كتلك التي صاحبت الحملة الصليبية الأولى سنة 1096، والثانية 1147، كما تعرّضوا في ذلك الوقت لمذابح عديدة في فرنسا، وللتشريد من انجلترا سنة 1290، كما طردوا من النمسا، كما اعتبر الأوربيون أنّ اليهود هم سبب الموت الأسود الذى اجتاحها في منتصف القرن الرابع عشر فأقيمت لهم المحارق الجماعية في بعض البلدان واجبروا على الإقامة في معازل "جيتو"، كما طردوا مع المسلمين عقب سقوط دولتهم في الاندلس سنة 1492، أو أجبروا على اعتناق المسيحية، ومع تأسيس الدول القومية في أوربا والذى يتناقض مع تصور اليهود عن يهوديتهم بأنها قومية قائمة بذاتها، ذادت عمليات اضطهاد اليهود ولكل هذا ظهر مصطلح

"المسألة اليهودية" سنة 1750، والذى يسعى للبحث عن حلّ لمشكلة اندماج اليهود مع دول تقوم على أساس العلمانية والمواطنة والديمقراطية، كما طرح برونوا باور وكارل ماكس اللذان أصدرا كتبا بعنوان المسألة اليهودية ..

في تلك الأثناء – العصور الوسطى – كان اليهود في مختلف البلاد العربية يعيشون كأهل ذمّة في بلاد تعتمد تعدد الطوائف والملل والنحل كأساس اجتماعي لها ولم يكن غريبا أن يصل بعض هؤلاء اليهود لمناصب الوزارة أو الكاتب والطبيب الأول، وبالتأكيد لم يعرف يهود البلاد العربية ما عرفه يهود أوربنا من مذابح ومحارق وتهجير جماعي.

ومع ذلك فقد كان الحلّ الذى توافقت عليه قوى اليهود في أوروبا لحل المسألة اليهودية هو إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين اعتمادا على أساطير ونصوص دينية لا سند لها من التاريخ ولا من الواقع.

ومنذ المؤتمر الصهيوني الأول بمدينة "بال "بسويسرا 1897، أصبح إنشاء وطن قومي لليهود هو الهدف الأسمى ليهود العالم، والذى سعى إليه الصهاينة بكل الوسائل وتأسست الوكالة اليهودية سنة 1980، لتقوم بجمع الأموال ورفع الوعى القومي وتشجيع الشباب اليهودي وتذليل كل العقبات في سبيل هجرتهم وتوطينهم في فلسطين بشراء الأرض وإنشاء الكيوبتزات والمستوطنات عليها

وكان وعد بلفور البريطاني سنة 1917، والذى ينصّ على "أن تبذل حكومة صاحبة الجلالة أقصى مساعيها لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين" وخاصة وقد أصبحت بريطانيا صاحبة السيادة على فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى. واستغل اليهود الأوضاع الدولية الساخنة أثناء الحرب الأولى (1914-1918) وبين

الحربين العالميتين وانشغال الشعوب العربية بقضايا استقلالها الوطني في التدفق إلى فلسطين بشكل غير مسبوق، وتضاعف هذا التدفّق مع اجتياح النازيين لأوروبا ومطاردتهم لليهود في كل مكان، بحيث زاد عدد سكان فلسطين في نحو نصف قرن من 7% في مطلع القرن العشرين إلى نحو ثلث السكان مع حرب فلسطين 1948، وكون اليهود في فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية، عددا من العصابات المسلحة – أرجون، شتيرن، زفاي ليومى – واستغلوا فوضى الحرب والسلاح ليكونوا أكبر قوة مسلحة في فلسطين، ويعلنوا بعد الحرب أنه قد آن الأوان لإعلان قيام دولتهم ويهاجموا الإنجليز ويطاردوا سكان فلسطين العرب ويدبّروا المذابح للقرى الآمنة كمذابح قرى دير ياسين والشيخ والطنطورة وأبو شوشة وغيرها، ويعلنوا قيام دولتهم "إسرائيل" في نفس اليوم الذى تعلن فيه بريطانيا زوال حكمها لفلسطين، وتقوم حرب فلسطين 1948، والتي تنتهى بانتصار القوات الإسرائيلية وسيطرتها على معظم أرض فلسطين، ماعدا الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد أن اضطر نحو 750 ألف فلسطيني للنزوح خوفا على حياتهم وترك أرضهم ومنازلهم.

هذه هي البدايات، وأعتذر عن إغفال كثير من التفاصيل، فالهدف الأساسي هنا هو توضيح كيف قامت إسرائيل ككيان مصنوع على حساب أرض وشعب فلسطين؟.

أمّا المآلات: فهي أنه على الرغم من الصلح المنفرد الذى أبرمه السادات مع إسرائيل في اتفاقية كامب ديفيد 1978، ومعاهدة السلام 1979، واضطرار الدول العربية مراحل لاحقة لإقامة علاقات مع اسرائيل بشكل أو بآخر، فإن إسرائيل تصر على أن تكون أكبر قوة مسلّحة في المنطقة وأن تكون قوتها العسكرية أكبر من القوى العسكرية للدول العربية مجتمعة، وأن لا تكون أي منطقة عربية بمعزل عن ذراعها

الطويلــة كضــربها للمفاعــل النــووي العراقــي ســنة 1981، وأن تــتمكن مخابراتهــا مــن الوصــول وقتــل مــن تــراهم أعــدائها فــي مختلــف العواصــم العربيــة كتــونس وبيــروت وعمّــان، وأن تكــون قــادرة علــى ترصّــد وقتــل علمــاء الــذرة العــرب فــي أي مكــان مــن العــالم، وأن تكــون هــي الوحيــدة التــي تملــك ترســانة ســلاح نــووي رادع فــي مفاعــل ديمونــة، كمــا تصــرّ علــى التمــادي فــي سياســة الاســتيطان التــي تهــدف إلــى زحزحــة الفلســطينيين وإحــلال المســتوطنين المســلحين مكــانهم، وأن تظــل الضــفة الغربيــة وغــزة شــعبا بــلا جــيش ولا قــوة تحميــه، محاصــر بــالقوات الإســرائيلية إن شــاءت منعــت عنــه الماء والهواء وإن شاءت خنقته.

هذه هي البدايات والمآلات وهذا هو الأساس الذى تعيش عليه إسرائيل، وعلى من يريد أن يفهم هجمات حماس في السابع من أكتوبر أن يفهمها في ضوء كل ذلك، وعلى من يسعى للسلام أن يفكر في السلام والعدل والكرامة للجميع.

الحواس والحرب: تأملات حول عنف الحواس في غزة فلسطين

أ.ياسمين قعدان
مرشحة في برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت، فلسطين

مقدمة:

إن الحرب ظاهرة اجتماعية، ولكنها بالتأكيد حالة غير اعتيادية على المسارات اليومية المعاشة، وبالتالي تأتي معها حالة من فوضى الادراك والاحساس لما تتلقاه الحواس وكيف تحاول التأقلم معه أو مواجهته تبعاً لذلك. يحاول هذا الموجز البحثي تقديم نوعٍ من تتبع الانعكاسات أو التأملات حول عنف الحواس التي نشهدها في الحرب على فلسطين وقطاع غزة بالتحديد. يأتي ذلك من خلال تتبع الحواس بين كل من الاستراتيجيات العسكرية، وبين عملية الادراك والمواصلة في الحياة اليومية لأهل غزة. وما نقصده بالتأملات هو أن محاولة الكتابة هذه لا تكتمل مع استمرار العنف حتى اللحظة، وبالتالي الوضع متغير بتسارع وتصاعد عنفي استعماري غير مسبوق، والأهم أن هذا البحث لا يمكن أن يكتمل أو يصل لأي "تحليل" بدون أصوات أهل غزة، الذين تتلقى حواسهم ما لا يمكن ادراكه، ولا نستطيع أن نصل لهم الآن.

الحواس والإبادة

شهدنا منذ انطلاق معركة طوفان الأقصى في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، تجلياً للعنف الثوري من قبل فصائل المقاومة العسكرية في غزة، التي عبرت الحدود الاستعمارية إلى بطن المستعمَرة الأولى في فلسطين الـ 48، من السماء والأرض والبحر. شكل ذلك ظاهرة جديدة لنا على مستوى الاستراتيجيات العسكرية التي طورتها المقاومة متحدّيةً فيها حصاراً طويلاً لأكثر من عقدٍ ونصف على غزة، وكذلك

كانت هزةً مخلخلة للاستعمار الصهيوني الذي رأي حصنه الأمني والعسكري ينهار خلال ساعات. وبذا، تمخض عن كل هذه الهزات حالة شعورية غير مسبوقة تكثفت تواصلياً عبر الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. التأمل الأول كان لصدمة أهل غزة لحظة ادراكهم أن الحدود قد فتحت، وأن المقاومة الآن هي بداخل البطن الاستعمارية، والتي قوبلت في الفيديوهات الأولى لأهل غزة بالسخرية أنه كان يجب اعلامهم لأنهم على حد تعبير صحفي الحرب الناشئ "عبود"، والذي يبلغ من العمر خمسة عشر عاماً "مش بس اليهود مصدومين، احنا مصدومين... حرب اشي مثل "ice coffee"، أجواء حرب بتجنن، يعني شوي ربع ساعة- 15 دقيقة بنموت".

بعد ساعات من الفعل المقاوم الذي شهدناه، بدأت سماء غزة تُفّعل إدراك الحاسة الأولى الأبرز في هذه الحرب وهي الصوتية، من أصوات مكثفة من الطائرات "الزنزانة"، وهي طائرات أمنية تصدر أصواتاً مزعجة جداً تستبق حالات القصف الجوي، والتي يخشاها أهل غزة لأن تواجدها يعني ارتباطها مع صوت آخر قاتل، وهو صوت الصواريخ التي تنزل عليهم من الطائرات الصهيونية، ليسمع صوت الانفجارات المتتالية وفي أماكن متقاربة ومتفرقة في غزة. لا ينفصل السمع عن البصر، حيث يأتي انفجار الصاروخ مع "لون أحمر" بوصف أطفال غزة، ثم يتصاعد الدخان من مكان الانفجار، والملفت في ذلك أن لون الدخان كان يشير إلى نوع المبنى المستهدف، حيث يشير الصحفيون أثناء معاينتهم إلى أن لون الدخان قد يدل على ما إذا كان المبنى يحتوي على مواد تصنيعية أم أنه مبنى سكني. وهذا ساعد العديد منهم في تحديد المكان والمنطقة التي يتم قصفها بالذات في أول ثلاثة أسابيع من الحرب، قبل فصل شمال غزة عن جنوبها. وبالتأكيد حاسة الشم كانت تظهر بفعل الأدخنة والغازات التي تأتي من الانفجارات، مع رائحة الغبار والاسمنت الناتج عن تفجيرات معمارية غزة.

يمكن القول إن ما وصفناه حتى اللحظة هو فقط الملاحظات الأولية لما تلقته الحواس أول أيام الحرب، أما مع تصاعد عنف المجازر والإبادة الجماعية جعلت عنف الحواس يصل لمراحل أبعد، فسماع

الصواريخ ترافق مع صراخ الناس في المنازل والشوارع، والأهم أن هذا الصراخ يجب أن يتوقف حتى يتمكن الدفاع المدني من سماع أصوات من هم تحت الركام، وهذا الصمت اللحظي لأجساد تصرخ من الداخل كان أعنف عندما يَعُمّ صمت المبنى المقصوف ولا يخرج منه أي صوت لأحياءٍ من داخله. والبصرية المرافقة للإبادة تأتي مباشرةً مع ركام المعمار، وجثامين الشهداء التي لم يعد لها متسع في زمن القصف لتجد مكاناً لها تحت الأرض. يضع الغزّيين صوراً لجثامين الشهداء المتراكمة ويكتبوا "هكذا هي صباحات غزة". وهذا جزء من زمنية القصف التي يعايشها الغزيون اليوم، والتي قدمت احساساً مختلفاً بين النهار والليل، وبين أوقات اليوم المختلفة، والتي ترتبط بصباحات طوابير البحث عن الخبز والماء لساعات تصل للعصر، وبين هلع رؤية الغروب الذي يشير إلى بداية ليلٍ معتم لا ضوء فيه إلا الضوء العنيف للصواريخ، وألوان مشوهة للفسفور الأبيض. أما الرائحة، فأصبحت بتعبيرهم هي "رائحة الموت"، والذي لم يكن تعبيراً مجازياً فقط، بل مادياً من رائحة جثامين الشهداء التي بدأت بالتحلل لأنهم لم يتمكنوا لا من إخراجها من تحت الركام، ولا أن يدفنوها تحت الأرض. كل هذه الحواس تدور حول الموت والجوع والخوف، وبذات الوقت تقدم أملاً غريباً يجعلهم يواصلون يومياً للعيش، والإنقاذ، والوصول، والمواساة.

الحواس عسكرياً

أما عسكرياً والذي سأحاول تناوله باقتضاب، يأتي أساساً بفرض عنف الحواس ليس فقط على أهل غزة المدنيين، بل وبالأساس على المقاومة، وأيضاً هي استراتيجية للمقاومة وجبهة ضد الاستعمار. فمنذ بداية الحرب تعمد الاستعمار الصهيوني قطع الكهرباء عن غزة بهدف تعمية المقاومة، وفصل قدرة التواصل وزيادة حالة الإرباك والهلع. ومع بداية ما يسمى "التوغل البرّي" في غزة، نستطيع رؤية كيف يحاول الجنود الصهاينة حماية أجسادهم داخل المدرعات العسكرية، بلا تواصل بصري أو لمسي مع أرض غزة. ومن الجبهة الشمالية لفلسطين، تواردت مقولات المقاومة يومياً لأول أسابيع في الحرب عن "تعمية الاستعمار" عبر توجيه ضربات مباشرة لكل أبراج المراقبة والكاميرات للصهاينة. ونفس التعمية ترد من

خلالها المقاومة الفلسطينية في غزة على الاستعمار عبر "النفق"، فهو يشكل الآن أداة المقاومة الأهم لحد وصف المقاومين بـ "الأشباح" يظهرون بلا قدرة على سماعهم أو رؤيتهم أو لمسهم، وبالتالي يجمدون كل حواس العدو لتسديد ضربات مباشرة لهم.

خلاصة لتحليل أولي

تحمل تجربة الحرب حالة من الإرهاق الحسي، مع كم الإحساسات القوية التي ترافق حالة الموت والدمار المرافقة لها. وفقاً لعالم الاجتماع أنتوني جيدنز، تقوم الحرب بتعطيل الروتين اليومي والبنى الاجتماعية للمجتمع، وتدفع الأفراد إلى بيئة غريبة وفوضوية (جيدنز، 1985). تؤدي هذه الاضطرابات إلى حالة متزايدة من الوعي، حيث يتحمل الجنود انفجارات عنيفة وصوت إطلاق النار ورائحة الدخان الكريهة ومشاهد الدمار. لا تؤثر هذه الإحساسات فقط على رفاهيتهم الجسدية، بل تشكل أيضاً حالتهم العقلية والعاطفية أثناء القتال. بالإضافة لحالة العسكريين فإن الحواس المثارة للأفراد تشكل حالة جمعية للصدمة، التي يشير لها جيفري ألكساندر بأن الحرب تولد تجربة جماعية للمعاناة والخسارة، والتي يمكن أن تكون لها امتدادات نفسية واجتماعية مختلفة (ألكساندر، 2004). كما أن الإحساسات تلعب دوراً حاسماً في تشكيل الرأي العام وجلب الدعم للعمليات العسكرية. استناداً إلى أعمال عالم الاجتماع بيير بورديو، يمكننا فهم كيف يتم استخدام التمثيلات الرمزية والممارسات الثقافية في بناء تخيّل جماعي للحرب (بورديو، 1991). غالباً ما تستخدم الحكومات ووسائل الإعلام صوراً وأصواتٍ وقصصاً تستحضر العواطف القوية للتأثير على الرأي العام. من خلال الاستناد إلى إحساسات الخوف، والوطنية، والظلم، يمكنهم التلاعب بالرأي العام وتوليد الدعم للجهود الحربية.

وبعيدًا عن التأثير الجسدي الحسّي والنفسي اللحظي، تترك الحرب أثراً دائماً على المجتمعات والذاكرة الجماعية. يشير إلى ذلك بول كونرتون عن الذاكرة الجماعية؛ التي تتجسد وتنتقل من خلال الطقوس

والممارسات الاحتفالية (كونرتون، 1989). يتم تضمين إحساسات الفقدان والحزن والتذكر بشكل عميق فيما يلي الحرب. تعمل المذابح والتذكارات والطقوس كممارسات تسمح للأفراد والمجتمعات بالتعبير عن حزنهم الجماعي وتكريم أولئك الذين ضحوا بحياتهم. تضمن هذه الإحساسات بالفقدان والتذكر ألا ينسى ثمن الحرب. من هذه الفكرة الأخيرة، أشير ختاماً إلى حوارٍ أجراه أحد صحفيي قناة الجزيرة مع أهل غزة ليسألهم "عندما تنتهي الحرب ماذا سيكون أول شيء تفعلونه؟"، وكانت معظم الإجابات أنه "سيفتح بيت عزاءٍ جماعي لنواسي بعضنا، أهلنا وأصدقاءنا، وجيراننا".

لا أستطيع حتى اللحظة إدراك كم الموت والحزن الآن أو لما سيكون.

المراجع:

Alexander, J. (2004). Trauma: A Social Theory. Polity Press.

Bourdieu, P. (1991). Language and Symbolic Power. Polity Press.

Connerton, P. (1989). How Societies Remember. Cambridge University Press.

Giddens, A. (1985). The Nation-State and Violence: Volume Two of a Contemporary Critique of Historical Materialism. University of California Press.

الغرب يخون فلسفته

د. هلا عواضة
أستاذة علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية،
لبنان

منذ 75 عاماً تجري عمليات إبادة جماعية للشعب الفلسطيني. تأخذ إبادة الفلسطينيين على يد الكيان الصهيوني أشكالا متعددة من تعذيب واعتقال وتهجير واقصاء وتمييز، وفوق ذلك كله القتل لحد الإفناء. وقد اكدت تقارير المؤسسات الدولية على المجازر المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. فقد اعترفت منظمة العفو الدولية على تنفيذ الكيان الصهيوني للإبادة الجماعية لأهل القطاع الذي يجري على مرأى ومسمع من العالم. كما تبين المنظمة ذاتها في عريضة جمعت مليون توقيع عن "تقاعس المجتمع الدولي طيلة أكثر من شهر عن التحرك في وجه المستويات الرهيبة لإراقة دماء المدنيين، والدمار، والمعاناة الإنسانية التي لا يمكن تصورها في غزة[11]". في السياق ذاته، أكدت "هيومن رايتس" على أن الحرب الإسرائيلية مستمرة على المستشفيات وغيرها[12]. على الرغم من البيانات والتقارير المتكررة التي تصدر أساساً من منظمات تندرج تحت رايات ما يسمى بالمجتمع الدولي تستمر الإبادة المنظمة للفلسطينيين.

ما يزيد من ثقل ما نشهده هو مبادرة ذلك "المجتمع الدولي" في العام 1948 إلى توقيع الاتفاقية الرئيسية التي تدين الإبادة الجماعية[13] على الساحة الدولية التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1951. وللسخرية

---

[11] See: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/11/israel-opt-amnesty-petition-demanding-ceasefire-to-end-civilian-suffering-backed-by-more-than-one-million-signatures/
[12] See: https://www.hrw.org/news/2023/11/14/gaza-unlawful-israeli-hospital-strikes-worsen-health-crisis
Gaza: Unlawful Israeli Hospital Strikes Worsen Health Crisis

[13] اتفاقية منع وعقوبة جريمة الإبادة الجماعية، Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide

يتصادف دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ مع استمرار تنفيذ أبشع أنواع الإبادات تجاه الشعب الفلسطيني وآخرها ما يجري الآن في قطاع غزة.

تتسيّد الولايات المتحدة الأميركية وترافق عصابات الكيان الصهيوني في هذه المشهدية الدموية، فليس من المستهجن أن تكون الولايات المتحدة على رأس القائمة الداعمة لهذا الكيان في مجمل خطواته الإجرامية ضد الفلسطينيين. إنّ تاريخ تأسيس الولايات المتحدة الأميركية كدولة مبني أساسا على الإبادة الجماعية للهنود الحمر سكان أميركا الأصليين. فالتاريخ – رغم أنه تاريخ الأقوياء– تخترقه ذاكرة الشعوب المقهورة والمخضبة بدمائها والمدموغ بنيران القهر الذي حملته أيدي أولئك المستعمرين. أما اللافت في المشهد، مواقف الدول الغربية – التي تدّعي حمل لواء حقوق الانسان– واصطفافها خلف الولايات المتحدة والداعم لحملات الإبادة المتكررة التي ترتكبها دولة الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين.

لماذا نتفاجأ من موقف تلك الدول الداعمة إلى حد الفجور للكيان الصهيوني؟ وهل يحق لنا أن نتفاجأ؟

انبنت الترسانة المعرفية الحديثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية وتأثرت بشكل كبير بتطور التفكير الفلسفي والفكر الحقوقي الذي نشأ في الغرب إبّان عصر الأنوار. فقد انتج فلاسفة ذاك العصر ترسانة حقوقية قائمة على مفاهيم الديموقراطية وحقوق الانسان. فقد تباهى الغرب بأن البناء السياسي لدولته الحديثة قائم على هذه الحصيرة المعرفية الحقوقية. لكن لا يمكننا أن نغفل بأن نشأة هذه المنظومة الحقوقية والسياسية كبناء فوقي، –إذا تبنينا الفهم الماركسي– لم ينشأ إلا كانعكاس للبناء التحتي الذي ساد آنذاك في أوروبا من خلال نهب موارد ومقدرات المستعمرات[14] . فالدولة الغربية الحديثة والترسانة القانونية ومؤسساتها لم تأت لتخدم

[14] بعض الدول الأوروبية وأسماء المستعمرات التي نهبتها: المملكة المتحدة استعمرت الهند، جنوب أفريقيا، مصر، نيجيريا، كينيا، غانا. أما فرنسا فاستعمرت الجزائر، المغرب، تونس، السنغال، فيتنام، لاوس، كاميرون، ساحل العاج ونعرف أن مالي اليوم انفضت على الاستعمار الفرنسي، أما هولندا فقد استعمرت اندونيسيا وسورينام وجزر الأنتيل الهولندية. بلجيكا أيضا استعمر الكونغو البلجيكي وراوندا وبوروندي. ألمانيا استعمرت ناميبيا وتنزانيا. إسبانيا استعمرت المكسيك وبيرو والفلبين وجزء من المغرب. واللائحة تطول.

حقوق الناس بقدر ما تعمل لصالح البرجوازيات والفئات القابضة على السلطة. بكلمات أخرى، يعمل البناء الإيديولوجي الفوقي على الحفاظ على النظام الاجتماعي والسياسي الناشئ وتحمي نظام السيطرة فيه.

لذلك، فإنّ ما نشهده اليوم من سياسة الكيل بمكيالين التي يتبنّاها "المجتمع الدولي" لهو برأيي قمة النفاق. إنّ عهر هذه الأنظمة المتلطية بمنظومتها الحقوقية ووقوفها إلى جانب الكيان الصهيوني يمثل تماماً الصيرورة الحقيقية التي جرت منذ ولادة هذه المنظومة التي تحمي مصالح السلطات البورجوازية وتعيد انتاجها في السبل كافة. فتلك المنظومة القانونية ما هي إلاّ بناء أيديولوجي يعمل على تعميم أفكار المتسيدين في عالمنا الإمبريالي ويدافع عنها كما يعمل على إعادة إنتاجها بشتى الطرق. لذلك، من الصعوبة بمكان أن تدافع تلك المنظومة الحقوقية والسياسية عن فقراء غزة لأنهم يهددون بشكل أو بآخر تلك السلط الاستعمارية حول العالم. فالكيان الصهيوني لم يكن لينشأ إلا كذراع استعمارية للغرب وأميركا في منطقتنا. ولمن يعرف كيف تدور الصراعات على الموارد في العالم لا ينبغي منه أن يستهجن كيف تغمض المنظومات الحقوقية أعينها عن الفظائع التي ترتكب بحق الفلسطينيين.

لو علم جان لوك وجان جاك روسو وفولتير ومونتسكيو كيف تقصف معارفهم لكانوا يتلوون الآن في قبورهم ويتحسّرون على الحبر الذي أراقوه من أجل صياغة مفاهيم حقوق الإنسان من حرية التفكير والتعبير. ولو علموا بأن حبرهم سيتحوّل إلى قنبلة تسيل دماء الشيوخ والنساء والأطفال في غزة، لكانوا نحروا أنفسهم بريشتهم.

الاستعمار الرقمي العالمي، هل يمكن مواجهته؟

أ.د نديم منصوري
أستاذ علم اجتماع الاتصال والتواصل الرقمي في الجامعة اللبنانية، لبنان

في العام 2012 أصدرت كتابي المعنون "الثورات العربية بين المطامح والمطامع". كان الكتاب محاولة لقراءة سوسيولوجية للانتفاضات العربية في حينها، والتي لم تثمر ربيعاً مأمولاً بسبب المطامع الغربية التي أطاحت بالمطامح الشعبية كالعادة. استخدمت في الكتاب مصطلح "الاستعمار الرقمي"، بما هو المسعى الاساس في السيطرة على شعوب الأرض ثقافياً واقتصادياً وعلمياً وعسكرياً وتكنولوجياً، من خلال السيطرة الإعلامية المتجسدة بالإعلام الرقمي، ولا سيما شبكة الانترنت وما تحتويه من بيانات ضخمة تجعل من يسيطر عليها مسيطراً على العالم.

في هذا السياق، عرضت ثلاثة نماذج من السيطرة الرقمية وكيفية تداولها عالمياً، ولاسيما اميركياً، لإحكام السيطرة على العالم: القوة الناعمة، الحرب الافتراضية والتجسس الالكتروني. في حينها، كان المصطلح يافعاً. حتى أنني كنت أشعر باستغراب الكثيرين حين اعتماده في اللقاءات العلمية أو الجامعية. اليوم وبعد أكثر من عشر سنوات، بات هذا المصطلح مكرساً بالممارسة بما لا يضع الشك لأي متابع، بأننا نعيش تحت سيطرة هذا الاستعمار الرقمي المقيت.

لم يبدأ هذا الاستعمار على غزة راهناً. حيث لم تكن غزة "حرة رقمياً" يوماً، بل خضع الفضاء الرقمي فيها إلى القيود الإسرائيلية على الاتصالات الهاتفية الأرضية، والهواتف الخلوية، والبنية التحتية للإنترنت،

واحتلالاً يعتمد على زيادة المراقبة والتحكم، وتحويل شركات التكنولوجيا المتطورة الفلسطينية إلى وكلاء معتمدين، يعزز أيضاً الاحتلال الإسرائيلي لأراضي قطاع غزة.

لقد أظهرت التجربة أن أي مستخدم للوسائط الرقمية هو أسير للاستعمار الرقمي العالمي من خلال هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على التكنولوجية الرقمية، التي تمارس السيطرة على هندسة النظام البيئي الرقمي بما يتناسب مع أجنداتها السياسية. حيث تتحكم الشركات الكبرى للتكنولوجيا في الخبرات الرقمية، مما يمنحها السيطرة على كافة المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمعات، ناهيك عن "رأسمالية المراقبة" التي تتحكم بالبيانات الضخمة التي تتمكن من خلالها إلى توجيه أو حجب ما يناسب سياساتها، إضافة إلى خرق الخصوصية والطعن بحرية الإنسان!

وبالعودة إلى نماذج السيطرة الرقمية المتمثلة بـ القوة الناعمة والحروب الافتراضية والتجسس الالكتروني – وفق كتابنا– نضيف الآن عنصراً أساسياً متداخلاً مع هذه النماذج وهو "الذكاء الاصطناعي".

لقد لعبت تقنيات الذكاء الاصطناعي المتمثلة بتعلم الآلي Machine Learning أو التعلم العميق Deep Learning أو الروبوت Robotics دوراً واسعاً في جعل القوة الناعمة شديدة الذكاء، متداخلة مع حياة المستخدمين ومؤثرة بشكل كبير جداً في صياغة أفكارهم وآرائهم ومواقفهم واتجاهاتهم السياسية أو السلوكية.

لقد تمّكن الذكاء الاصطناعي من تكريس أفكار جوزيف ناي (صاحب مصطلح القوة الناعمة ومساعد وزير الدفاع الأميركي لشؤون الأمن الدولي سابقاً) ومن تحويل الأفكار النظرية إلى تطبيقات عملية للتحكم بالناس.

كما يساهم الذكاء الاصطناعي إلى حد كبير في الحروب الافتراضية التي ما زالت غير متوازنة بين الأطراف المتصارعة حتى الآن. وكذلك قدرته على توسيع نطاق التجسس الالكتروني إلى نطاقات واسعة وخطيرة.

أمام هذا المشهد المخيف، هل يمكن للشعوب أن تقاوم الاستعمار الرقمي العالمي؟

يواجه الشعوب الرافضة للاستعمار الرقمي ولا سيما دول العالم الثالث عدة مشكلات أبرزها:

المشكلة الأولى: أن محاربة الاستعمار الرقمي لا يقتصر على نشر الوعي وتدريب المستخدمين في اعتماد المهارات الرقمية التي تساعدهم على المواجهة – رغم أهمية ذلك- ، بل يتعداه إلى إقرار تشريعات وبروتوكولات تعاون تقيمها الدول فيما بينها لصّون الخصوصية والبيانات، وهذا الأمر يرتبط حكماً بالقوة السياسية أو الاقتصادية.

المشكلة الثانية: أن اقتصاد المعرفة قائم على انتاج المعرفة والابتكار. ويشكل التعليم والتحفيز على الابتكار شكلاً من أشكال مقاومة الاستعمار الرقمي. إلا أن النظام التعليمي في هذه الدول ما زال يحتاج إلى إمكانيات أوسع ليتمكن من المواجهة.

المشكلة الثالثة: هو استمرار هذه الشعوب في الاعتماد على تكنولوجيات وتقنيات وتطبيقات الدول المسيطرة، التي تنتج هذه التكنولوجيات كمقدمة أساسية للسيطرة على الآخرين، وبالتالي لا بد من خلق التكنولوجيات الخاصة التي لم تتوفر عناصرها حتى الآن.

أمام هذه المشكلات يبقى الاستعمار الرقمي حاكماً وإن كانت المحاولات المشرفة قد بدأت.

نحو صحوة عربيّة عنوانها ٧ اكتوبر

د. لينا جزراوي
محاضرة دائمة في الجمعية الفلسفية الأردنية، الأردن

ما زلنا نتساءل نحن المُثقّفون اليوم عن قيم ما قبل 7 اكتوبر، وما بعده، فهل يُمكننا أن نقول بأن ثمّة قيَمًا إنسانيّة صنَعها أبطال 7 اكتوبر أحدثت فرقًا في العقل العربيّ اليَوم ؟ إن سؤال القيم الإنسانيّة هو الأبرز في أحداث غزّة وأنا أزعم أني شاهدة على حالة صحوة شبابيّة عربيّة غير مسبوقة، ولم تكن مُتوقّعة.. فنحن اليوم نشهد جيلًا عربيًّا كُنّا نتّهمه بالضّحالة والسذاجة جرّاء انجرافه خلف الحياة الحداثيّة الّتي اصبحت تُسهّل حصوله على المعلومات، والمعارِف بشكل سطحي وسريع ، وبكبسة زر من خِلال أدواتها الّتي توصف بأنّها ذكيّة . فلم يعُد يقرأ، ولم يعُد يَبحث، ولم يعُد يهتمّ بالقضايا الإشكاليّة لأمّتِه، ووُصِف بأنه جيلٌ غارِقٌ في مُحيط من التّفاهة.

كُنّا نراهُ جيلًا تائِهًا، فاقِدًا للبوصلة ضائِعًا بين الأصالة والتحديث، بين التّراث والمُعاصرة، كيف لا وهو لم يشهد ما شهدناه من آمال وتطلّعات نحو النصر والحريّة المُغلفة بقيمنا العربيّة. جيل يعيش على أفلام تقدمها مِنصات غَربيّة تمرّر له أفكارًا غنيّة بمفاهيم التنوّع الثقافي، وقبول الآخر المختلِف، والاستقلال، والتفرّد، والتّمكين والإبداع، بقوالِب جذّابة تلعب على وتر الحريّة المفقودة نسبيا في العالم العربي، وكان يبدو لنا أنّه فقد بوصلته العربية عندما فقَد اهتِمامه بقضايا أمّته وسقط في فخّ إغراء هذه المفاهيم، وخطابها المُنمّق.

لقد أثّر الواقِع العربيّ المُحبط، والتّابِع، والفاقِد للسّيادة في الشّباب العربيّ وجعلهم يُصابون بحالة من الإحباط، وسيطر عليهم شعور قوي باليأس جعلتهُم مُقتنعين بلا جدوى التغيير. لقد أطلق غوستاف لوبون في كتابه (سيكولوجيّة الجماهير) على هذه الحالة بالعَدميّة، وهي الحالة التي تدفع بالجماهير للإحساس بانعدام قيمتها الانسانية، فيتّخذ الفرد موقِفًا سلبيًا من الحياة ويفقد الهمّة والحماس نحو إحداث أي تغيير. كان الشباب بحاجة لمن ينتشِله من هذه الحالة حتى يعود له صوابه ويشعر بلذّة الكرامة ، ولذّة الانتصار ، ويمدّه بالأمل، الأمل بإمكانيّة الانتِصار، وإمكانيّة التغيير، وهذا ما قدّمته لهُم غزّة في 7 اكتوبر.

اليوم علينا أن نعترِف بأنّ هذا الجيل كان ينتظِر حدثًا يُنقِذه من نفق الرأسماليّة المُظلم ليعود الى حضن قضاياه المصيريّة، وثقافته المتجذّرة التي كان الغرب يعتقِد أنه نجح في تَخديرها. قد ينخدِع الشباب لفترة من حياتِه وتسرِقُه انتاجات العصر البرّاقة، لكنّ الجيل العربي الذّي نشهده اليوم في السّاحات والميادين قد عرَف في قرارة نفسه أنها إنتاجات لا تلامس روحه، ولا تلامس ازماته الحياتية في العُمق، والأهمّ أنّه عرف أنها مُزيّفة، ولا تُشبِهه. لقد أثبت الشباب العربي أن بوصلته واضِحة، وأن وعيه لم يغِب يومًا في انتِصارهِ لغزّة في كل البلاد العربيّة، انتِصار عبّر عنه بشتى الوسائِل والصور بدءًا من الاعتصامات والمظاهرات، مرورًا باستخدام نِتاجات الحداثة نفسها في محاربة الرواية الغربيّة العنصريّة، انتِهاءً بنشاطات ثقافيّة وتوعويّة أعادت القضيّة الفلسطينيّة للواجِهة، ودحضت الرواية الصهيوأمريكيّة. قبل 7 اكتوبر كانت تؤرّقنا ضحالة الشباب العربي، وقلة اهتمامه بأمور الفِكر والفلسفة والتنوير، عدا استثناءات بسيطة، لكنّنا اليوم على يقين بأن ثمّة صحوة يعيشها الجيل العربي، مِظلّتها فلسطين، وعنوانها المُقاومة.

اليوم يلعب الشباب العربي دورًا عظيمًا في ايصال الحقيقة للرأي العام، وقد ربِح الحرب النفسيّة بهذا الوعي، انه يُعيد انتاج وعيًا عربيًّا خالِصًا رغم أنف من اعتقد أن هذا الجيل لا تعنيه قضايا أمّته العربيّة.

لقد عملت الرواية الغربيّة وبشكل ممنهج على نشر الأحكام العنصريّة حول العقل العربي بأنه عقل عنصري، ومتخلّف لا يصلح لصناعة الحضارة. وأثّرت هذه الأحكام في اللاوعي الجماهيري لدرجة أنّنا صدّقنا أنّه لا يُمكننا صناعة الحضارة مع اننا ندرِك جيّدًا أننا اصحابها، وأنهم سرقوا منّا الكثير من النظريّات والعلوم والفِكر الّذي كان عُلماءنا ومُفكّرونا العرب والمسلمين قد أنتجوها وصدّروها للعالم.

إنّ الأحكام العنصريّة التي نشرتها الدّعاية الغربيّة عن العرب، هي جزء من استراتيجيّة مُمنهجة ومحبوكة جيّدا من أجل ان يُقنِعوا العالم بأن هذا العِرق لا يصلُح أن يقود العالم ، وأن صفات القيادة ، والإبداع لها أبعاد جينيّة بيولوجيّة تُخلق مع الفرد، والعِرق العربي لا يمتلِكها لذلك لا يصلُح لأن يقود ، وقد خُلِق فقط من أجل أن يُقاد. هذه الرواية الّتي أثّرت في شبابِنا، قد سقطت في 7 اكتوبر، وكان سقوطها مُدويًّا.

نحن اليوم أمام صحوة قيميّة جديدة، أعادت الدّم لشرايين الشباب العربي وكشفت زيف قيم الغرب وشعاراته المُزركشة، واسقطت مقولات العقل الغربي حول الحقوق والحريات والعدالة والانسانية، ونحن مدينون بصحوة شبابنا لغزة ، فقد أعادت أولادنا لحُضن العروبة، ومدينون لها بكل قطرة دم سالت على أرضها الطّاهرة، لأنها تتبرّع بالدّم للأمّة العربيّة كلّها من المحيط للخليج.

غزة في مقابل الضمير الإنساني

أ.د. علي المهنكر
أستاذ مشارك في جامعة صبراتة
وأستاذ متعاون بالأكاديمية الليبية، ليبيا

العالم كله حكومات وشعوب يعلم أن الشعب الفلسطيني هُجر من ارضه عنوة، وبعد اعلان قيام الامم المتحدة التي أُنشئت لرعاية الأمن والسلم العالمي في العام 1945م، وبعد ذلك بثلاث سنوات تدعم أغلب الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن احتلال العصابات الصهيونية للدولة الفلسطينية، وتقيم دولة "إسرائيل" وتُصبح عضوا بالجمعية العامة للأمم المتحدة، وتم تهجير أغلب ابناء فلسطين من دولتهم واراضيهم وتمت مصادرة ممتلكاتهم، إلاّ أن الشعب الفلسطيني ظل يواصل نضاله لاسترداد حقوقه المنهوبة. وتوالت الأحداث والحروب إلى أن توصّل العالم إلى اتفاق قيام الدولة الفلسطينية، في الضفة الغربية وغزة وتقسيم القدس بين الدولتين، إلاّ أن العصابات الصهيونية لم تنته من استراتيجيتها التوسعية واستغلال المزيد من الاراضي الفلسطينية وتجريف المزارع واقامة المستوطنات في غياب تام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، مما اضطر الشعب الفلسطيني إلى المقاومة المشروعة في كل الأعراف والشرائع السماوية، وفي كل مرة تقوم العصابات الصهيونية بشنّ عدوانها على أبناء الشعب الفلسطيني وخاصة في غزة والهدف واضح وجليّ وهو قتل المدنيين ليتم تهجيرهم من أرضهم، والسيطرة على كامل التراب الفلسطيني.

وفي هذه الأحداث الأخيرة تقوم ألة الحرب الصهيونية بشن هجماتها مستخدمة كافة انواع الاسلحة وخاصة الطائرات الحربية والصواريخ على المدنيين في غزة وتقتل الابرياء من الأطفال والشيوخ والنساء، وبدعم دولي خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتواطؤ من بعض الانظمة العربية، ليتضح لكل الانسانية أن الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي، لا يهمهما سلامة المدنيين ولا أبسط حقوق الإنسان التي تنصّ عليها كل وثائق الامم المتحدة ففي مشكلة العراق والكويت هبّت الأمم المتحدة إلى الإدانة ودعمت أمريكا وبريطانيا وما يسمى بدول التحالف إلى تدمير العراق حتى في بنيته التحتية ولم ترض إلاّ بعد احتلاله واعدام قادته تحت ذريعة حماية الأمن والسلم العالميين.

وفي ليبيا تدخلت دول حلف الناتو بذريعة حماية المدنيين لتدمر ليبيا، وحين يتعلق الأمر ب"إسرائيل" وقتلها للمدنيين تساندها بالدعم العسكري وتحمل المسؤولية للمقاومة، والغاية واضحة فهذه الهبّة الأمريكية والبريطانية تحديدا تهدف الى تهجير سكان غزة إلى الأراضي المصرية والقضاء على المقاومة واحتلال غزة وضمها إلى دولة الكيان الصهيوني، ولكن أبطال غزة يعون المخطط جيدا وبقوا صامدين رغم المجازر التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضدهم فلم تسلم منه حتى المستشفيات ودور العبادة والأماكن الآهلة بالسكان، وحتى الدول العربية والاسلامية التي يصرح حكامها بالاعتراض على هذه المجازر لم يقوموا بفعل مؤثر اقله قطع العلاقة مع "إسرائيل" من قبل الدول التي ترتبط بعلاقات فعلية معها، أو سحب سفرائها من الدول الداعمة ل"إسرائيل"، لتبقى غزة تقاوم لوحدها وتقدم قوافل الشهداء من أطفالها وشبابها وشيبها ونسائها، وتثبت لكل العالم أن التفوق العسكري الإسرائيلي مجرد وهم وأنهم قادرون على هزيمته اذا ما توافرت لهم الامكانات.

غزة اليوم تنزف دما ودمارا لتكشف للإنسانية زيف وبهتان وكذب ووهم المنظمات الدولية، وتفضح سياسات الدول الساعية الى التطبيع مع الكيان الصهيوني رغم رفض شعوبها، كما أنها فضحت التناقض

الواضح بين رغبات الشعوب ومصالح الحكام، وإن ما يحدث الان في غزة من حرب إبادة للمدنيين والأطفال وتدمير للبنية التحتية قد دل دلالة واضحة على موت الضمير الانساني، وأنه لاوجود للمواثيق الدولية الخاصة بحماية الانسان وضمان حقوقه إلاّ على الورق بالنسبة للعرب، وانها فقط تخص الدول الكبرى و"إسرائيل"، فلكم الله يا ابناء غزة فقد فضحتم العالم كله بما فيه وكشفتم زيفه كما كشفتم وهن وضعف الكيان الصهيوني وحطمتم اسطورة جيشه الذي كان لا يُقهر، وها انتم تقهرونه بصمودكم وتواجهون عنجهيته المدعومة من أقوى دولة في العالم، وتحية للشعوب التي تساندكم حتى بالتظاهر ضد سياسة حكوماتها، وأثبتم للعالم كله أنه لاوجود للمنظمات الدولية إلاّ لفرض هيمنة الدول الكبرى.

حرب غزّة: استئناف لسؤال الأرض

أ.د بن شرقي بن مزيان
قسم الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية
في جامعة وهران ،الجزائر

لم تكن الشعارات المخطوطة أو الصوتية التي ظهرت في الأيام الأولى من "طوفان الأقصى" بالاعتباطية بقدر ما أنها تحمل استئناف لمسألتين: تتعلق الأولى بسؤال الأرض والثانية بتحقّق للوجود من صلب الارتباط بالأرض. ولشرح ذلك علينا الانتباه إلى بعض الشعارات منها:

إما نحن أو نحن،

حاولوا دفننا ولم يعلموا أننا بذور،

صامدون ولن نرحل،

عهد الله ما نرحل.

فقط في غزّة....فلسطين ...، عجينة الشعب الفلسطيني عجينة صلبة. عجينة انتصار. عجينة قوة. نحن خلقنا لننتصر. نحن الله عز وجل ثبتنا بهذه الأرض. نحن في أرض الرباط، ونحن نقول لهذا العدو أقتل دمّر كما تشاء لن تنال من عزيمتنا. ولن تنال من قوتنا الملائكة بيننا هي التي تنشل أطفالنا ونساءنا وبيوتنا. يقتلون لأن الله أراد.

إن المتأمّل في هذه الشعارات يقف على بعض المؤشرات لتحليل الحرب في غزة، والتي يبدو أنها ستكون مخالفة لما جرى في الحروب العربية الإسرائيلية السابقة، ولا حتّى في الانتفاضات الفلسطينية السابقة

لأسباب عدّة يمكننا أن نذكر منها: أنّ طوفان الأقصى أتى في سياق مختلف من حيث العلاقات الدولية وترتيب بعض من الحسابات الجيو–إستراتجية الجديدة في المنطقة العربية وفي أوروبا الشرقية، ففيما يخص المنطقة العربية أتى طوفان الأقصى بعد ما يمكن أن نسميه بالتحوّلات في العلاقات العربية الإسرائيلية، وأعني بذلك ربط بعض الدول العربية نفسها بعلاقات مع الكيان الصهيوني لم يمرّ عليها سوى بعض السنوات، ماعدا بعض الدول التي كانت لها علاقات سابقة مع الكيان الصهيوني منذ أواخر القرن الماضي. كما أنها أتت بعد ما سُمي بالربيع العربي ونهاية فكرة القيادة الكارزماتية العربية أي النهاية المأسوية التي عرفها بعض زعماء الأنظمة العربية ممّن كان لهم خطاب مضاد وصريح اتجاه الكيان الصهيوني، وهو ما كبّل العديد من بعض أنظمتنا على التحرّك اتجاه نصرة إخواننا في غزة، وبقيت التحركات الديبلوماسية هي الطريق الوحيد لها. كما أنه، أي طوفان الأقصى، أتى في سياق عالمي على الأقل يشهد العديد من التحوّلات، تحوّلات تعدّ بالأساس من مخرجات ما سُمي بالعولمة. وأعني بذلك ما جرى من حرب بين روسيا وحلف الناتو من خلال الحرب الأوكرانية الروسية ومصوّغات الرئيس بوتين خاصة فيما هو واضح في خطاباته من مثل: استرجاع الأراضي الروسية، ووصف أوكرانيا بالنازية، وانفصاله على مفهوم الغرب. أما الحدث الأقرب لتاريخ السابع من أكتوبر 2023 ، أي "لطوفان الأقصى"، فهو الاتفاق على عودة الأرمن إلى أرمينيا بعد ما يقارب قرن كامل من وجودهم في أراضي من إقليم أذربيجان، وهي عودة أشرفت عليها روسيا في الوقت الذي كانت تأخذ حربا على أوكرانيا، ولم يمانع الناتو ولا الغرب كله على هذه المبادرة إلا فيما صدر من بعض المواقف هنا وهناك.

هذه المعطيات نطرحها تماشيا مع ما جاء في الشعارات السابقة حيث يمكننا أن نقف على مجموعة أولى منها، والتي عبّرت مباشرة عن رفضها المسبق للترحيل بصيغتين: الصيغة الأولى فيما يمكن أن نسمّيه الأنا الجمعي "نحن". وهذا "النحن" يرفض من البداية الغير، وهو ما عبّر عنه شعار "إما نحن أو نحن"، وإن كان في الأصل بيت شعري من أبيات محمود درويش. هذا الرفض للغير له مبرّراته لأنّ الغير الذي

كان الفلسطينيون يأملون، ومن خلال مسلسلات السلام بداية من أسلو، هو أنّ فكرة العيش المشترك ستتحقّق معه أثبت العدو الإسرائيلي طيلة كلّ هذه السنوات يمارس تهجيرا قسريا: إما بالقتل تحت مبرّرات يسمّيها قانونية أو بالسجن بقوانين هي أصلا بنت لتشريع صهيوني أو بإطلاق صراح مسجون بشرط مغادرته للأراضي الفلسطينية والأمثلة كثيرة في هذا الشأن. كما أنّ الرفض للعيش المشترك يأتي لخطأ مسبق ارتكبه العدو الإسرائيلي بل وجعل منه منذ اللحظة الأولى "لطوفان الأقصى" شرطا لوقف إبادة سكان غزّة وهو مطالبته بتهجيرهم وإفراغ المنطقة والبدء في التحرّك، صراحة أو من خلال الولايات المتحدة الأمريكية، باقتراح أراضي بديلة لولا رفض حكّام من اقترحت أراضيهم كبديل لتهجير سكان غزّة.

كما الصورة الماثلة أمامنا تطرح قضية مهمة جدّا في حرب غزّة نعتبرها بمثابة استئناف لسؤال الحرب، أي حرب غزّة، التي تشكّلت حول استئناف لسؤال الأرض. فالمتأمل لكتابات منظّري الحرب، على الأقلّ في مجال اشتغالي أي الفلسفة، ومنهم: هوبز، لوك، روسو، كانط، هيجل كلازفونيتش، رانيهارت كوسليك، فولفغانغ سوفسكي Wolfgang Sofsky، والذين يعودون في تحليلهم للحرب إلى مظلّة البحث عن صيغ للعقد الاجتماعي لمسألة الأرض من خلال تصوّرهم لمسألة العقد وعلاقته بالملك وبالحكم أو يشكل واضح البحث عن صيغة مُثلى لمفهوم السيادة، بالمعنى السياسي للكلمة، لكي يسمح لهم بتقوّل مفهوم الدولة حيث نجد ذلك ماثلا في نصوص: هوبر في ليفاتيان خاصة الفصول الأولى، وعند روسو خاصة في أصل التفاوت والعقد الاجتماعي، وعند كانط في فلسفة الحق/القانون، وفي بعض النصوص المتعلقة بالعرق وبالتاريخ، وعند هيجل في فلسفة الحق ولدى كلازوفيتش في نصّه حول الحرب وكوسليك وسوفسكي في تحليلهما للعنف.

إن تحليل النصوص الماثلة أمامنا يمكّننا من فهم قيمة الأرض في علاقتها بمفهوم السيادة على الإقليم والسيادة في ممارسة مفهومين مفهوم السلطة بمعنى Pouvoir والصلاحية Autorité السياسية، وهما المفهومان الأساسيان في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فحرب غزّة في أكتوبر 2023 طرحت هذه

المسألة بصورة واضحة فيما يتعلق بهذا الزوج لأنّ مفهوم السلطة كان أحد البنود التي يتخفّى من خلالها الكيان الصهيوني، ولكن بإفراغها من مفهوم الصلاحية وهو ما انتبهت إليه انتفاضة الأقصى. ذلك أنّ جدلية السلطة والصلاحية هي التي تحتكم إليها الشعارات التي تم ذكر بعضها من مثل" فقط في غزة....فلسطين " أو الشعار الصوتي " ...نحن خُلقنا لننتصر...". أي أنّه لا استقلال بمنأى عن حقّ الممارسة للسلطة، وحقّ الممارسة لا يمكن أن يكون دون ممارسة للصلاحية (يقف كوجيف عند تحليل متميز لهذه المسألة في كتابه (la notion d'autorité).

ولتبسيط القضية، وبغرض شرحها، نتنزّل لبعض ما يشير إليه بيير بلان في كتابه "الأراضي والسلطات والصراعات" في الفصل الرابع حول الشرق الأوسط وأثر الأرض في احتدام الصراعات ومشكلة العقار حينما يقول: " لا يمكن تفسير الصلة بين الأرض والسياسة في ضوء عدم المساواة في الحصول على الأرض وحسب. فبالنسبة إلى القضية الفلسطينية، التي لا تزال محورية جدّا في العلاقات الدولية، كان للإرث التاريخي في الازدواجية العقارية دور بالتأكيد، أقلّه حتى إنشاء إسرائيل في عام 1948. ومنذ ذلك الحين، لا يمكن تفسير " حرب الأراضي" بين الإسرائيليين والفلسطينيين ضمن هذا التوجه فقط، وإن كان الوضع يرقى إلى خلق حالة جديدة من عدم المساواة في حيازة الأراضي لمصلحة الإسرائيليين لا سيما في غور الأردن" (ص 248 ، ط1-2023 دار الفارابي) .

هذه الفقرة وغيرها التي يخص بها بيير بلان مسألة العقار في فلسطين تمكّننا من فهم ما يجرى اليوم حينما نتتبع بعض الحالات التي قام بتحليلها في كلّ من مصر، سوريا، العراق، لبنان والأردن، والاستثناء الذي يخصّ به دول الخليج حيث أنّ مسألة العقار لم تطرح بالكيفية التي طُرحت بها في مثل هذه الدول نظير بنيتها الأنثرو-إجتماعية وما حصل فعلا.

إنّ ما أردت طرحه من خلال سؤال الأرض هو ما يفسّر إقدام إخواننا في فلسطين بقبول التضحية كشهداء بأنفسهم وبعائلاتهم، وممارسة الإبادة بل والإصرار على إبادة شعب بكامله من قبل الصهاينة، إذ يكفي أن نذكر بأنه ولحد اتفاق الهدنة فاق عدد ضحايا الفلسطينيين 15000 نِصفُهم من الأطفال، ودمّرت غزة بأطنان من القنابل في ظرف زمني قصير، 48 يوما، وهو ما فاق نسبيا قتلى إحدى الحربيين العالميتين. وعلينا أن ننتبه في إجراء هذه المقارنة لما لها من أهمية في تعرية ممارسات

الإبادة العرقية التي بادر بها الكيان الصهيوني منذ بداية الحرب على غزّة.

كما أن هناك مسألة ثانية أريد طرحها ولو من باب الإشارة، وكانت ماثلة في ردود فعل الفلسطينيين، من خلال الشعارات، منها ما ذكرتها شعار "عهد الله ما نرحل" و" لن تنال من قوتنا الملائكة بيننا هي التي تنتشل أطفالنا ونساءنا وبيوتنا. يُقتَلون لأنّ الله أراد" هي بمثابة ردّ فعل واضح لما فهمه الفلسطينيون من نزعة عرقية مبنية على قاعدة دينية يهودية بتأويل صهيوني لبعض ما جاء في التوراة يتحرّك ضمنها الكيان الإسرائيلي. لذلك تعدّى الشعار الفلسطيني في حدود رده لاستعمال السجل المفاهيمي النابع من المعطى الديني، وهو ما دفع بكثير من قنوات الإعلام الغربي دون بحث أو تروٍّ لإلصاق بعض المفاهيم المغلوطة على المقاومة التي كانت في الأصل تدافع ضد مخطّط إدماجها في سياق التحوّلات العالمية. ولذلك انتصرت على الأقل في إعادة القضية الفلسطينية من جديد للوعي السياسي وخلقت رابطة بينها وبين أجيال من الأمة العربية كادت تنسى جوهر الصراع الوجودي بيننا وبين الكيان الإسرائيلي.

حرب غزة: القوانين الدوليّة والمعايير الأخلاقيّة

د. ماجدة عمر
أستاذة مشاركة في قسم الفلسفة،
كلية الآداب في الجامعة الأردنية ،الأردن

نعيش اليوم في عالم محفوفٍ بالمخاطرِ وزاخرٍ بالصّراعاتِ والحروب؛ فيه الفساد وضعْفُ القيَمِ الإنسانيّة وغيابُ الضّمير. ومع انطلاق الحرب الإسرائيلية على غزة التي تجاوزت معاناة سكانها كل الحدود المحتملة، انهارت التطلعات العريضة وعبثت الأقدار والجهالات والضلالات بنا.

وفي الإطار العام، لطالما يتم الحديث عن انهيار القيم أو عدم الإدراك الحقيقي والوعي بقيمتها. وقد كان البحث في القيَم جزءًا أساسيًا من الفلسفات القديمة والحديثة والمعاصرة. وعلى العموم، يمكن القول إن للقيمة من ناحية فلسفيّة وجهيْن: الوجه الذاتي والوجه الموضوعي. وفقًا للمنظور الأول، فإن القيمة هي الصفة التي تُحمل على أحد الموجودات؛ أكان شيئًا أم شخصًا، والتي تعكس التقدير والرغبة لدى الأفراد لهذا الموجود. أما في المنظور الثاني، فهي القيمة التي تقع في الموجود نفسه؛ أكان شيئًا أم شخصًا، والتي تسوّغ ما ينسب لهذا الشيء أو الموضوع من تقدير أو رغبة لدى الأفراد.

كذلك، فإن القيَم، سواء أكانت مادية أم معنوية، قد تكون مطلقة غير محددة بمكان أو زمان معيّن ويشار إليها بالقيم الكامنة. وقد تكون نسبية تمثّل وسائلا لتحقيق غايات معيّنة. وفي هذا الإطار، فإن القيَم النسبية تخدم القيم الكامنة.

لكن السؤال الفلسفي حول طبيعة القيم لا يزال قائمًا: هل هي مطلقة أم نسبية؟ هل هي ثابتة أم متغيّرة؟ يمكن الإشارة في هذا السياق إلى ماكس شيلر Max Scheler، الذي عدّ القيم مطلقة وغير قابلة للتغيير، وأنّ ما يعدّ نسبيًّا هو مدى معرفتنا بهذه القيم؛ فقد ندركها بدرجات متفاوتة، لكنها تظل في حد ذاتها ثابتة ومطلقة. وفق هذا المنظور، فإن للقيَم وجودًا مستقلاً قائمًا بذاته وهو وجود مثالي لا واقعي لا تخضع فيه لأية حدود زمانية أو مكانية مثلها في ذلك مثل القضايا الرياضية.

إن حديثنا هنا عن ثبات القيم ينطوي على أمريْن، أولهما: تحديد للقيم بكونها تمثّل مرجعية نطلق بموجبها أحكامًا تتصل بالإنسان وبتعاطيه مع الواقع المتعدد الظواهر، فُتحقق القيَم بذلك الثبات الدائم. وثانيهما: تحديد للقيم في إطار يكون الثبات فيه مرحليًّا لبعض منها. وفي كلتي الحالتيْن، يبقى الإنسان هو الفاعل الأساسي في منظومة القيم التي تمثل قاعدة متينة للسلوك التفاعلي والعلاقات بين البشر والواقع.

حين عصفت بغزة الصامدة أهوال الحرب تهاوت أقدس الآمال في تحقيق كرامة الإنسان وحريّته وحقوقه وبرز السؤال حول طبيعة القيم الإنسانية المشتركة والعلاقة بين القوانين والمعايير، حيث تشكل المعايير منظومة أخلاقية قيميّة تحكم سلوك البشر ومعاملاتهم قبل وضع التشريعات والقوانين. فمُنذ السابع من أكتوبر الماضي، يمعن كيان الاحتلال في الانتهاكات الصارخة للقانون الدوليّ الإنساني. كما نشاهد بترقّب ووجَل الدماء تسيل أنهارًا على شاشات التّلفاز، والحصار الجائر، والعدوان الهمجيّ والتّدمير والقتل الممنهج والتّهجير القسريّ اليوميّ والمجازر المروّعة ضد المدنيّين الأبرياء من أهلنا في غزة؛ أطفالاً خدّجًا وصغارًا ونساء ورجالاً وشيوخًا. إضافة إلى قصف المستشفيات وإجلاء المرضى منها لخروجها من الخدمة. إلى متى سيَستمر العالم في تقبّل أنصاف الحقائق وسياسة الكيل بمكياليْن، والتزام الحياد تجاه سفك دماء المدنيّين الأبرياء؟ وإلى متى سيَرزح أهلنا في غزة تحت الظلم الذي يُفرض عليهم وقيْد الاستباحة السافرة للأرض والحقوق والكرامة؟ إن أية نظرة على عالمنا هذا من شأنها أن تبعث على القهر والحيرة والأسى.

وفي هذا الوقت، يصبح تعالي الدعوات الدولية إلى فرض وقف فوريّ لإطلاق النار والقتال للسماح بإدخال الاحتياجات الضرورية أمرًا تقتضيه الأحوال. ومع استمرار آلة التدمير الوحشيّ غير المسبوق وارتفاع أعداد الشهداء يتزايد التعاطف العالمي مع هذه الأزمة التي يقوم فيها الكيان المحتل بالدفاع عن نفسه ضد مقاومي حماس بأسلوب انتقامي عقابيّ بامتياز. السؤال الآن: ما مآلات هذه الحرب الدائرة رحاها بين الجانبيْن؟ هل من سيناريوهات للخروج من هذه الأزمة التي فاقت تداعياتها حدود العقل والمنطق؟ وهل يلوح في الأفق حلّ نهائي للصراع الفلسطينيّ–الإسرائيليّ؟

لا شك في أنّ الوصول إلى اتفاق يتمّ فيه إطلاق سراح الأسرى لكلا الجانبيْن يمكن أن يسهم في فرض هدنة إنسانية. لكن، لحد الآن لم تقدم إسرائيل أي استراتيجية للخروج من هذه الحرب، عدا إعلانها من بداية الحرب أن هدفها القضاء على حركة حماس. وفي ضوء مجريات الأمور على الصعيد السياسي والعسكري القتالي والإعلامي، تبدو هذه الغاية صعبة المنال، إن لم تكن مستحيلة. إن استعمال القوة المفرطة والتدمير الوحشيّ والأسلحة الحديثة الفتاكة بعد حصار طويل لقطاع غزة بسكانه جميعًا، من مدنيين ورجال ونساء وأطفال لن يفضي إلى حلّ، ولن يعطي صورة مرعبة رادعة. كما سيثير على الصعيد الإنساني العالمي تساؤلات حول مدى استمرارية العالم في تقبّل أنصاف الحقائق وازدواجية المعايير، وحول قدرته على المحافظة على الحياد تجاه المدنيين والأبرياء وهم يُقتلون. إن التفريق بين الفعل وردّ الفعل في هذه القضية ليس ذا أهمية، خاصّة حين تكون معادلة القوة غير متساوية، فالأفعال ينبغي أن تضع في اعتبارها أنها تتعاطى مع البشر، وردود الأفعال ينبغي أن تكون مناسبة لما تترتب عليه. لا تكمن المشكلة في من يحكم في غزّة، فهنالك مدنيّون يتعرضون إلى القصف بالطائرات والإبادة الجماعية، وذلك أمر مستهجن في عُرف الإنسانية والشرعية الدولية منذ عقود. ولا يتوقع أن يؤدي الاستعمال المفرط للقوة واللجوء إلى التدمير والإبادة الجماعية إلى تحقيق السلام العادل والدائم المنشود والأمن والاستقرار الذين لا يمكن فرضهم بالقوة.

وبعد أن تضع الحرب أوزارها، قد يتمّ البدء في عملية سياسية تبنى على ما يعرف بحلّ الدولتين. إن الحل القائم على دولتين مستقلتين ومتساويتين في الحقوق والواجبات السيادية هو أكثر من مجرد رؤية، ولكنّه الحل الذي قرره المجتمع الدولي منذ أكثر من سبعين سنة، واقترحته اللجنة الدولية وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الشهير رقم 181 لعام 1947 والمعروف باسم قرار التقسيم، الذي صوّت عليه أكثر من ثلثي الأعضاء بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

خلال الشهر القادم نستذكر مرور خمسة وسبعين عامًا على وضع الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، حيث تنص المادة (1) في الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ على أنْ "يولدَ جميعُ الناس أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق". كما ينصُّ الإعلان على أنّ الحقوقَ الأساسية لكل شخص وأصوله وسبل معيشته يجب أنْ تكونَ مصونةً ومحميّةً بالقانون على نحو فعّال. كما يوضّحُ الإعلان العالمي أنّ حقوقَ الإنسان كلَّها تُعدُّ وحدةً واحدةً لا تتجزّأ، فهي مترابطة مع بعضها البعض، كما يجبُ إيلاء الأهمية نفسها لكل حقٍ على حدة. ويمكن القول إن الصيغة التي أتتْ بها حقوق الإنسان بقيَت أقرب إلى عالم المثاليّات منها إلى أرض الواقع والممارسة، وظلّت الفجوة بين النظريّ والواقعيّ آخذة في الاتساع. ولا ننسى أنّ المعايير تتفوق أخلاقيًّا على القوانين. لذلك، فإن اعتماد المعايير المزدوجة، أو التطبيق الانتقائي للمعايير، قد رسّخ مشاعر الظلم وعدم المساواة بين الأفراد والدول والشعوب. إنّنا بحاجة إلى إعادة بناء منظومة معايير جديدة، والاتفاق عليها بين المجتمعات والدول والمنظمات الدولية المعنية. ولا يؤدي القانون الدولي الإنساني دوره إلا إذا وفّق بين الاعتبارات الإنسانية ومتطلبات الضرورة.

كما يعنى القانون الدولي المعاصر بالسلم والحرب. وتعدّ اليوم الحرب ممنوعة بالقانون الدولي من حيث المبدأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة. فالحرب واللجوء إلى القوة والنزاع المسلح ممنوع إلا استثناء في الحالات الثلاث:

أولاً: الدفاع الشرعي عن النفس (الفرد والجماعة)

ثانيًا: الإجراءات العسكرية التي يتخذها مجلس الأمن للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

ثالثًا: حق الشعوب في تقرير المصير. إن لجوء الشعوب إلى القوة المسلحة لممارسة حقها في تقرير المصير مشروع يحظى بإقرار القانون الدولي.

تكمن مشكلة القانون الدولي في أنه لا يُحترم من الجميع ويعاني من مشكلة التطبيق وليس الأحكام. إن عدم الالتزام بالقرارات والقوانين والشرعية الدولية، والعجز عن فرض احترامها على الجميع هو أهم أسباب ما نحن فيه اليوم؛ غياب أفق لتسوية تقوم على أساس من العدالة والقانون، ولأن موازين القوة التدميرية تبدو غير متوازنة تمامًا لصالح "إسرائيل"، فلن يفضي ترك أمر التسوية لطرفي الحرب المباشرين إلا إلى المزيد من القتل والدمار. فلا بديل عن تحرك من تقع عليهم مسؤولية تطبيق قواعد القانون الدولي، وعن العودة للشرعية واحترام قواعد القانون الدولي التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة.

نحن بحاجة إلى السيّر في البحث المشترك عن حلّ سياسي يعالج جوهر القضية الفلسطينيّة. إن تجنب المزيد من الكوارث الإنسانية وتحقيق قيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان لا يتحقق إلا بقيام دولة فلسطينية مستقلة، ما يقتضي تطبيق قواعد القانون الدولي.

نظرة تحليلية أولية لأبعاد الحرب على غزّة

د. نضال سليم
مدير عام المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة، سويسرا

لقد شكّل يوم السبت 7 أكتوبر 2023 نقطة محورية وتاريخية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والصراع العربي الإسرائيلي، حيث شنّت المقاومة الفلسطينية هجومًا مفاجئًا على ما يسمى بمستوطنات غلاف غزة، أسفر عن مقتل أكثر من 1400 إسرائيلي، وإصابة ما يقرب من 3000 شخص، وأسر حوالي 240 جنديًا ومدنيًا. في اليوم الأول من الهجوم، أعلن الكيان الصهيوني حالة الحرب، ودعا قوات الاحتياط إلى الاستعداد للتدخل البري، وبدأت حملة واسعة من القصف الجوي على قطاع غزة، مما أدى إلى سقوط آلاف الضحايا بين شهيد وجريح.

إنّ الحرب التي بدأتها المقاومة ضد الكيان لا تشبه أيًا من الصراعات السابقة في الأعوام 2008 ، 2012، 2014، 2019، 2021، 2022 سواء من حيث الحجم أو عنصر المفاجأة. أما ما يتعلق بعنصر المفاجأة، فلم يكن من المتوقع أن تقوم حماس بالتحريض على حرب ضد إسرائيل، التي ادعت منذ حرب أكتوبر 1973 أنّ مثل هذا الحدث لن يتكرر أبدا . ومع ذلك، فقد تكرر الأمر، ولكن ليس على يد جيش نظامي، بل على يد فصيل مقاوم لا تكاد تتطابق قدراته من حيث الأسلحة والاستخبارات مع تلك التي تمتلكها القوات العسكرية التقليدية للدولة . وهذا يمثل هزيمة كبيرة لإسرائيل، بغض النظر عن نتيجة هذه المواجهة في المستقبل المنظور. ومن حيث الحجم، فقد هاجمت حماس باستخدام قدرات عسكرية غير متوقعة على كافة الجبهات: في البر وفي البحر، وفي الجو. ويمثل هذا تطورًا متميزًا

عن الهجمات السابقة، التي اقتصرت على الإطلاق، غير الانتقائي، للصواريخ محلية الصنع باتجاه المدن والمستوطنات الإسرائيلية.

وفي التقييمات الاستراتيجية فإن فشل الكيان الحالي يعكس انهيارا كاملا للأجهزة العسكرية والأمنية والاستخبارية على يد فصيل مقاوم غير حكومي يقدّر عدده بحوالي خمسين ألف مقاتل لم يستخدم منهم سوى خمسة آلاف مقاتل في حدث مذهل هز "إسرائيل "بطريقة تذكرنا بحرب أكتوبر عام1973.

إنّ أهم ما يميّز هذه المرحلة من الصراع هو أنها معركة محلية وأنها حققت هزيمة معنوية لجيش الاحتلال وكشفت عن نقاط ضعفه وحطمت أسطورة الجيش الذي لا يقهر. وهي المرة الأولى منذ احتلال الأراضي الفلسطينية التي ينتقل فيها الصراع إلى داخل حدود الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وهذا يدل على إعداد جيد ومحكم وتدريبات واستعدادات استغرقت سنوات وأنها خططت ونفذت برؤية وأهداف واضحة، وتسير بنسق منتظم وتحقق الأهداف كما سطّر لها من قبل. فرغم كل المآسي والتضحيات التي يتعرض فيها شعبنا للمجازر، والخسائر فادحة في المدنيين والأطفال والنساء، إلاّ أنّ هذه المعركة تشكّل مقياسا كاشفا للسقوط الأخلاقي والقيمي للاحتلال، ولكل من يواليه من الغرب وخصوصا أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألماني، ويؤكد أن معركة غزة ليست مع الاحتلال الإسرائيلي وحده بل مع العالم أجمع.

مستقبل قطاع غزة والمنطقة

إنّ أهم المناقشات الاستراتيجية حول الأمن القومي للكيان الإسرائيلي خلال هذه الحرب هي أهداف الحرب، أو كيف سيبدو قطاع غزة بعد للحرب؟ ومدى محدودية هذه الحرب؟ ومن سيحكم قطاع غزة في اليوم التالي للحرب؟ علما بأنّ المقاومة ما زالت تمتلك إدارة هذه المعركة رغم ترويج الكيان للاجتياح البري المتهاوي والساقط في كمائن المقاومة.

يعتقد الكيان وأعوانه خاطئين أن هناك العديد من الخيارات قيد النظر. الأول هو أن تدير" إسرائيل" قطاع غزة بشكل مباشر، مثلما تفعل مع المنطقة (ج) داخل الضفة الغربية . أما الخيار الثاني فيشمل الدول العربية، ومصر بالذات، التي قد تتولى حكم غزة إلى أن تتمكن مؤسسات السلطة الفلسطينية من العودة إلى القطاع، بعد أن طردت بعد الحرب الأهلية. ومع ذلك، فإن السيناريو الأخير أقل احتمالا للحدوث مباشرة بعد انتهاء الحرب .

إنّ عملية حماس والردّ الإسرائيلي سيمثلان نقطة تحوّل استراتيجية ليس فقط في العلاقات الإسرائيلية مع حماس وقطاع غزة، بل أيضاً في التوجّه الإسرائيلي الأوسع نحو القضية الفلسطينية. وترى إسرائيل أن هذا الصراع ليس موجهًا ضد حماس فحسب، بل هو مواجهة تشمل جميع أعضاء محور الممانعة: حزب الله وإيران وسوريا والعراق واليمن وغيره، مع العلم أنّ هذه الكيانات تراقب عن كثب القدرات العسكرية الإسرائيلية ونقاط ضعفها. لقد شرعت "إسرائيل" في شنّ حرب مدمرة في قطاع غزة بهدف إعادة نظامها القائم على الردع . وعلى الجبهتين الدولية والمحلية، كان هناك نقص في المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في الشرق الأوسط، ويبدو أن هذا الوضع سوف يستمر حتى بعد هذا الصراع.

يبدو أنّ هذه المعركة من جانب المقاومة تستند إلى استراتيجية واضحة المعالم وبعيدة النظر وهي تشكّل المرحلة الأولى من حرب التحرير وتطهير كامل التراب الفلسطيني من المحتل الغاشم. فقد أصبحت المقاومة تمثل أيديولوجية متجذرة في النسيج الاجتماعي للفلسطينيين وستمتد لتشمل كل التراب الفلسطيني من الضفة الغربية إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ والقدس. وسيكون لها امتدادا ليشمل لبنان وسوريا ومحور المقاومة وربما تتطور بشكل كبير وسريع لتشكل حربا عالميه ثالثه وتسقط عروش العديد من القيادات العربية لما ستشكله الثورات في الشوارع العربية وربما الإسلامية. تتمتع المقاومة وحماس بشعبية واسعة ليس فقط في غزة ولكن أيضا في الضفة والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وبين

الدول العربية المجاورة، ونعتقد مطمئنّين وواثقين أنّ هذه المعركة ستتدرج وتتطور من الهزيمة المجازية إلى حرب استنزاف للقوات البرية في غزه والتي ربما تطول قليلا ومن ثم تتطور الى نقلة نوعية بنقل ساحة الحرب إلى جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٤٨ وتكون ضربات كبيره وموجعة في عمق الكيان ومدنه مثل تل أبيب وغيرها.

وكخلاصة لهذه الحرب يمكن أن نستنتج التالي:

- ستكون هذه الحرب معركة طويلة الأمد وذات أبعاد إقليمية ودولية مترابطة.

- ما بعد السابع من أكتوبر مختلف عمّا قبله ولن تهزم المقاومة ولا غزة، بل ستحقّق نصرا يمتدّ ويتعزّز ليشمل أراضي أخرى مثل الضفة وأرض ٤٨ والدول المجاورة وستشكّل بداية مرحلة جديدة لتحرير كامل التراب الفلسطيني والقدس وجميع الأراضي المحتلة.

- ستكون هناك عملية تهجير وسفر معاكس لمواطني الكيان، وهذا ما بدأنا نراه واضحا الآن من سفر لسكان ما يسمى بدولة إسرائيل إلى كل المدن الأوروبية والبلقان والقوقاز. وستتم بالمقابل عودة مؤزرة بالنصر والفخر لفلسطينيي الشتات وأحرار العالم الذين سيحتفلون مع الشعب الفلسطيني بالنصر المؤزر بإذن الله .

تشير جميع المعطيات إلى أنّ النصر قادم بعد النفق المظلم الذي دام ٧٥ عاما وأن بشائر الخير قد هبّت رغم كل الآلام والمآسي لأبناء شعبنا البطل المكافح الصابر.

قراءة في امتدادات الحرب على غزة في إسبانيا

د. سيف بنعبد النور الحمزاوي
جامعة محمد الاول ،المغرب

أشعلت الأحداث التي بدأت رحاها تدور يوم 7 من أكتوبر 2023 شرارة حرب إبادة ضد المدنيين. وإذا كانت "إسرائيل" ومعها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومراكز البحث التي تمولها المنظمات التابعة لها اعتبرت أن حماس هي التي بدأت بالاعتداء، فإن أصواتا في إسبانيا رأت أن ما جرى كان نتيجة منتظرة للسياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين منذ نجاح حماس في الانتخابات الفلسطينية سنة 2006، وانقلاب الفاعلين الدوليين الذين كانوا يدافعون عن إجراء انتخابات فلسطينية نزيهة بعد أن جاءت بنتائج لا يستسيغونها. وفي هذا السياق فإذا كان الجميع قد أدان ما فعلته حماس، إلا أن الغالبية أكدت أنه لا يمكن أن يسجن مليون ونصف شخص كل هذه السنين دون أن يكون لذلك ثمن. وهذا نفس ما أكدته أصوات وصحف في بلدان أخرى ومنها هآرتس الإسرائيلية في نسختها العربية. ومن المفارقات هذا السياق بأنه خلال هذه الأيام اكتشفت أن بعض الصحف الإسبانية والإسرائيلية كانت أكثر موضوعية وشجاعة في تعاملها مع الأحداث من بعض الصحف الصادرة في البلدان العربية.

وسنحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على ما طفا في الساحة الإسبانية على المستوين الرسمي والشعبي.

وإجمالا فقد اصطفت مكونات المجتمع الإسباني في فريقين أساسين: فمن جانب وقفت المعارضة اليمينية ممثلة في الحزب الشعبي وحزب فوكس المتطرف وبعض اليساريين من ذوي المصالح إلى جانب حكومة

نتنياهو فيما رأته حربا مشروعة ضد "الإرهاب" وذلك لاعتبارات إيديولوجية ومصلحية أمحضة. بل صادقت حكومة بلدية مدريد التي تسيرها حكومة محلية يمينية بدعم من اليمين المتطرف على منح ميدالية ل"إسرائيل" يوم 30 أكتوبر، وهو ما فسر بأنه تأييد سياسي للمذبحة التي كان يقوم بها جيش نتنياهو مدعوما بأكثر من 100 طائرة حربية في قطاع غزة. وقد كان هذا منتظرا خاصة بعد تولي الأمانة العامة للحزب الشعبي زعيم موال لرئيس الحكومة السابق خوصي ماريا أثنار. فهذا الأخير معروف بتماهيه مع أطروحات الجمهوريين الأمريكيين المتصهينين، وكراهيته لما له علاقة بالإسلام والمسلمين. وهو ما جعل اليمين الأمريكي المتصهين يوظفه في مجالس إدارة بعض شركاته ومراكز الأبحاث التابعة له إكراما لإخلاصه لطروحاته بعد خروجه من السياسة. أما حزب فوكس المتطرف فسرديته الشعبوية تقوم أساسا على العداء للإسلام والمسلمين، وبالتالي فقد حاول ربط أحداث غزة بالاعتداء الإرهابي الذي شهدته مدريد سنة 2004، في محاولة منه لاستمالة الشارع الإسباني لتبني طرحه والدفاع عن مجازر نتنياهو. يضاف إلى هذا أن الحزب إلى جانب أحزاب أوروبية يمينية متطرفة كالحزب اليميني الفرنسي المتطرف، هو وليد صراع مصالح بين دول من الشرق الأوسط وإيران، فأكبر تمويل تلقاه في أيامه الأولى كان من حركة مجاهدي خلق الإيرانية، ويمكن أن يكون هذا التمويل مرتبطا بمحاولة إيجاد موطئ قدم في السياسة الأوروبية أو في سعي بعض الحكومات الخليجية لصد الإسلام السياسي في القارة العجوز، بعد أن فشلت –حسب تصورها– في احتوائه عبر التحكم في المساجد والجمعيات الإسلامية.

لكن أغلبية مكونات الشعب الإسباني انتقدت الحرب التي رأتها غير متكافئة منذ اللحظة الأولى، ولم تخل ميادين المدن والقرى الإسبانية طيلة الخمسين يوما الماضية من مظاهرات منددة دعت إليها النقابات والأحزاب والتجمعات المهنية. بل إن نقابة المدارس المتوسطة في إسبانيا دعت إلى الخروج إلى الشارع منذ اليوم الأول ونظمت إضرابا وطنيا يوم 26 أكتوبر في كل المدارس الإسبانية، وهو ما كشف عن وجه غير معروف للمراهق الإسباني الذي صور لسنوات على أن كرة القدم والفرق الموسيقية ومتابعة المؤثرين

والتيك توك هي كل اهتماماته. ومن خلال استقرائنا لما صدر عن الموضوع في الصحافة أو الدوائر السياسية أو الأكاديمية يمكن إجمال الآتي:

1. يبدو أن هذه الحرب بدأت بنهايتها فكيفما كانت نتيجتها على الميدان فلن تغطي على تهافت سياسة نتنياهو الذي كان يتباهى بنجاح سياسة الإخضاع والهيمنة، وباع للشعب الإسرائيلي وهم حل المسألة الفلسطينية عبر اتفاقيات التطبيع، واختزال السلطة الفلسطينية في جهاز شرطة ومسؤولين اهتمام بعضهم برواتبهم ومصالحهم الشخصية أهم من اهتمامهم بشؤون شعبهم. كما عرى هجوم حماس على أسطورة الجيش الذي لا يقهر، وعلى ضعف جهاز المخابرات التي يشرف على تدريب أجهزة دول تغطي القارات الخمس، بل ويشرف على أمن مجموعة من الدول. وتبين أن تفوقه كان يعتمد على المخبرين والمتعاونين والخونة وهو ما نجحت حماس في تحييده.
2. تحاول القسوة والوحشية التي يتعامل بها جيش نتنياهو معاقبة المدنيين لجعلهم ينتفضون ضد حماس. وما نراه من تمثيل بالجثث واستهداف للأطفال والرضع والشيوخ هو عقيدة عسكرية ترمي إلى بث الذعر فيهم حتى لا يقوموا بمقاومة المحتل، بل حتى لا يفكروا في المقاومة أساسا.
3. القصف المتواصل الذي لا يستثني لا الشجر ولا الحجر، ورفض الهدنة لا يفسره فقط حقد اليمين المتطرف الحاكم في "إسرائيل" على الفلسطينيين، وإنما هو محاولة من نتنياهو للهروب إلى الأمام للتغطية على فشله، وتهافت نظريته الأمنية وأخطائه السياسية. فتوقف القصف قد يجعل المجتمع الإسرائيلي ينقلب عليه ويطالب برأسه. كما أنه قد يسمح لحماس باستنطاق الجنود الذين تم أسرهم بتفصيل أكثر، وهو ما سيجعلها قد تحصل على معلومات ليست في صالح الدول التي صوتت ضد الهدنة في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

4. يظهر من الأحداث أن الصهيونية البروتستانتية اختطفت الديانة اليهودية، وجعلت منها أداة لتنفيذ سياساتها على الأرض، مهمشة الحاخامات واليهود الذين نادوا بوقف المذبحة ضد الفلسطينيين. ونصبت هذه الصهيونية المسيحية نفسها الراعي الأساس لإسرائيل، كاشفة عن أن الدور الذي يلعبه اللوبي الصهيوني في دواليب الحكم في الولايات المتحدة هو دور سمح له بلعبه سلفا لتلاقي المصالح. وهو ما دفع بهؤلاء المتصهينين خلال الخمسين سنة الأخيرة إلى بناء هوية أمريكية ترى في الإسلام دين إرهاب وفي المسلمين إرهابيين هدفهم تقويض الحضارة الغربية.

5. أظهرت الأحداث أن الحرب في غزة ليست حرب نتنياهو فقط، بل هي حرب بايدن الذي فضل التضحية بأصوات الديمقراطيين المعارضين لتأييده للحرب والمسلمين الذين كان لهم الفضل في فوزه في بعض الولايات التي دفعت به إلى البيت الأبيض. وعرت على نفاق البيت الأبيض الذي لم يكن وسيطا محايدا أبدا، ولم يكن همه إيجاد حل للمشكلة. بل إن بعض المقالات أكدت على أن المسألة اليهودية و"إسرائيل" ما هي إلا خطة للإبقاء على قدر من التوتر في المنطقة، مما يسمح بالإبقاء على القواعد العسكرية الأمريكية واستمرار بيع الأسلحة لبلدان المنطقة. وهذا ما يؤكد أن إسرائيل هي أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما يفسر ما يكرره بايدن دائما من أن المساعدة المالية الأمريكية لإسرائيل هي أفضل "استثمار" للولايات المتحدة. وهذا صحيح فالإبقاء على باب الصراع مفتوحا يجعل دول المنطقة تنفق سنويا أكثر من مائة مليار دولار على شراء الأسلحة الأمريكية، مقابل 3 أو 4 مليار دولار مساعدات عسكرية لتل أبيب.

6. عادت بعض الصحف الإسبانية إلى التاريخ وأكدت أن "إسرائيل" دولة وظيفية أرادت لها بريطانيا والولايات المتحدة أن تكون قاعدة عسكرية متقدمة في المنطقة. بل إن بعض

الأكاديميين تفاجؤوا من ردة فعل الولايات المتحدة الذي كشف أنها تعتبر إسرائيل الولاية الثانية والخمسين وإلا فكيف يفسر نشر 15000 جندي من قوات البحرية، وأكثر من 170 طائرة حربية وحاملات طائرات قرب شواطئ غزة.

7. جمعت الأحداث المتناقضات ووحدت دولا كانت تتحارب فيما بينها إلى أمد قريب، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا والأرجنتين التي فاز بها اليمين المتطرف فأصبحتا حليفتين لنتنياهو وهما اللتان خاضتا حرب جزر المالديف. بينما عرت عن تفرق دول كانت تبدو متفقة حول القضية الفلسطينية كما هو الحال بالنسبة للدول العربية. وجاءت مواقف وزراء في الحكومة الإسبانية أقوى من بيانات القمة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث أن وزيرة الحقوق الاجتماعية الإسبانية إيون بيلاررا طالبت بقطع العلاقات مع إسرائيل، ووضع شكاية بنتنياهو أمام المحكمة الجنائية الدولية كمجرم حرب. كما أن رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز أكد في خطاب توليه السلطة أنه سوف يعترف بفلسطين كدولة مستقلة، وهذا ما كرره خلال لقائه بنتنياهو خلال زيارته للمنطقة. وهو ما جعل الأخير يستدعي سفيرته في مدريد بعد أن أتهم سانتشيز بالوقوف إلى جانب ما وصفه ب "الإرهاب"، لأنه صارحه بأن حق الدفاع عن النفس ليس مبررا للمجزرة التي يتعرض لها المدنيون.

8. عرت الأحداث عن المعايير المزدوجة لبعض الأحزاب في إسبانيا، ففي الوقت الذي صوتت فيه لصالح العقوبات الاقتصادية على روسيا وعلى بوتين ووزرائه منذ اليوم الأول من الحرب، وتم تنظيم قوافل إنسانية لإخراج المدنيين الأوكرانيين من ساحة الحرب، نجدها نفسها تعارض الهدنة وتطالب المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة حماس، وتعطي لنتنياهو الدعم السياسي لمزيد من القتل والتدمير.

9. أقامت الحكومات الأوروبية ووسائل الإعلام الدنيا دفاعا عن حرية التعبير وجعلتها أساسا للهوية الأوروبية، وانتقدت –مثلا– كل من طلب عدم نشر رسومات مسيئة برسول الإسلام لأن ذلك يدخل في حق كل فرد في التعبير عن رأيه. لكن حرب غزة جعلت نفس الأشخاص ونفس الجهات تنادي بعكس ذلك تماما، فطلبت إسكات أي رأي يخالف ما يقوله مجلس الحرب الإسرائيلي، وأصبحت أغلب الحكومات الأوروبية ببغاوات تكرر ما يقوله نتنياهو وتدافع عنه. إلا أن الحكومة الإسبانية كانت استثناء لأنها ردت بحزم على بيان للسفارة الإسرائيلية صدر يوم 16 أكتوبر جاء فيه "تدين إسرائيل بشدة التصريحات الأخيرة لبعض أعضاء الحكومة الإسبانية الذين اختاروا الانضمام إلى هذا الإرهاب الذي يشبه إرهاب داعش"، وأكد وزير الخارجية الإسباني في رده على أن: "حكومة إسبانيا ترفض رفضا قاطعا الأكاذيب التي جاءت في بيان السفارة الإسرائيلية بشأن بعض أعضائها، ولا تقبل التلميحات التي لا أساس لها. كما أنه يمكن لأي مسؤول سياسي التعبير بحرية عن مواقفه كممثل لحزب سياسي في ديمقراطية كاملة مثل ديمقراطية إسبانيا".

10. أظهرت الأحداث أن الشعب الإسباني مدافع عن القضايا العادلة، حيث جابت المظاهرات المتضامنة مع القضية الفلسطينية والمنددة بعدوان نتنياهو شوارع المدن والقرى. كما أنه لم يتم التضييق على هذا التضامن ولا على تحرك الجالية العربية والمسلمة كما حدث في الجارة فرنسا مثلا. كما أنه لم يتم خنق صوت الباحثين والصحفيين المتضامنين مع فلسطين رغم الضغوط المؤيدة للحكومة الإسرائيلية. ويمكن أن يقال إن الشعب الإسباني كان أكثر نشاطا في دفاعه من بعض الشعوب العربية التي يظهر أنه قد أنهكتها استراتيجيات حكوماتها بعد الربيع العربي. وبالإضافة إلى تنظيم المظاهرات، حاولت النقابات الإسبانية الممثلة لعمال النقل

البحري منع خدمة السفن التي شك في أنها تحمل الأسلحة إلى إسرائيل ووقفت أو كانت ستنطلق من الموانئ الإسبانية.

11. وعلى المستوى الخارجي، يرى أغلبية الباحثين في إسبانيا أن هذه الأحداث ستشكل منعطفا في تاريخ العلاقات الدولية، وستعود بنا سنوات إلى الوراء. فلن تستطيع الدول الأوروبية ولا الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بعض الحكومات المستبدة باحترام حقوق الإنسان أو الأقليات. فتناقضها في إدانة حماس والدفاع عن حق "إسرائيل" في الدفاع عن النفس أظهر ازدواجية معاييرها وأضر بسمعتها. وهذا ما اعترف به الإسباني خوصي بوريل مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي. وإذا كان منطق القوة الذي حكم العالم إلى الحرب العالمية الثانية، قد استبدل بمنظمات دولية متعددة الأطراف ومعاهدات القانون الدولي الإنساني، وهو ما جعل العالم يعيش فترة من السلم النسبي، إلا أن رد حكومة نتنياهو ودفاع الولايات المتحدة جعل كل تلك المعاهدات حبرا على ورق وأرجع قانون القوة منطقا لتنظيم العلاقات الدولية. بل إن بعض الباحثين تكهنوا بأن يكون هذا التصرف هو آخر إسفين في تابوت الحضارة الأوروبية التي كانت تتباهى بمعاييرها الأخلاقية. وتنبؤوا بانهيار المنظومة الأوروبية بعد هذا لصالح الصين والهند.

12. يحتم الخرق السافر لنتنياهو وجيشه لقواعد القانون الدولي، واصطفاف بايدن للدفاع عنه، ضرورة إعادة النظر في دور الأمم المتحدة وحق الفيتو الذي أشهرته الولايات المتحدة بعد أن صوتت الجمعية العامة لصالح فرض هدنة على الحكومة الإسرائيلية. كما أن تخاذل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي عن اتخاذ موقف حازم جعل الكثير من الصحفيين الإسبان يستهزئون بهما وبدورهما بعد الأحداث. حتى أن أحدهم قال أن العالم لن يلاحظ غيابهما عن الساحة الدولية إذا ما تم حلهما. وهو ما يفرض إصلاح المنظمتين. ونفس الشيء يمكن أن

يقال عن المحكمة الجنائية الدولية التي لم تستطع محاكمة أي مسؤول إسرائيلي رغم الجرائم المرتكبة سابقا.

13. يستبعد الأكاديميون المتخصصون تحول الصراع إلى حرب إقليمية لأن إيران لن تدخل الحرب، وحزب الله ومعه لبنان غير مستعدان للحرب، ولا سوريا ولا الأردن ولا مصر. ويؤكد بعضهم أن إيران تستعمل القضية دعائيا للاستهلاك الداخلي.

14. إذا كان اليمين المتطرف هو الذي عجل بسقوط ألمانيا والرايخ الثالث، فاليمين المتطرف الذي يحكم "إسرائيل" الآن بأساطير توراتية سيقوم بنفس الدور. فهو يعيد نفس الاستراتيجية وينادي بالتفوق العرقي والديني ويرى في الفلسطينيين والعرب سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين مجرد حيوانات بشرية. وما مطالبة وزير الآثار في حكومة نتنياهو بإلقاء قنبلة نووية على غزة إلا تعبير صريح عن ذلك، وبرهان عن الانحطاط الإنساني للحكومة الإسرائيلية ولمن يدعمها. وهذا ما جعل أغلبية الشعب الإسباني يعتبرها دولة مارقة وخطرا على السلم العالمي، رغم نشاط المؤيدين الذين فرضوا سرديتهم على الصحف والقنوات التلفزية ووسائل التواصل الاجتماعي اليمينية، واستغلوا الظرف للضغط على حكومات أوروبية من أجل تغيير القوانين لتجريم أي انتقاد ل"إسرائيل" ووسمه بالمعاداة للسامية. وفي الحقيقة يمكن أن نقول أن هذا كان اختراقا لنتنياهو الذي لجأ للقانون لإسكات معارضيه في الخارج بعد أن أسكتهم في الداخل، بعد أن لاحظ تحرر الأجيال الجديدة في المجتمعات الأوربية من عقدة المحرقة.

15. تدافع الحكومة الإسبانية عن حل الدولتين. وقد وعد رئيس الحكومة الإسبانية، خلال زيارته للمنطقة، بالاعتراف بالدولة الفلسطينية من جانب واحد إذا لم يتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا واضحا. إلا أن سير الأحداث وتطرف وزراء من الحكومة الإسرائيلية، يجعلنا نرى أن ذلك لن يكون ممكنا لاعتبارين إثنين: أ- تضاعف عدد المستوطنات في السنين الأخيرة يجعل أي دولة

فلسطينية دون امتداد جغرافي، وهو من أهم مكونات الدولة، ب- تطرف الحكومة الإسرائيلية الذي سيزداد نظرا لارتفاع عدد السكان اليهود المتطرفين الذين يفسرون الصراع وفق النظرة التوراتية التي تنكر وجود فلسطين في الأساس. وبالتالي فإن السيناريوهات المتاحة حاليا هي سيئة بالنسبة للفلسطينيين وللمنطقة.

16. تدعو الحكومة الإسبانية إلى مؤتمر دولي في مدريد لحل القضية الفلسطينية يكون شبيها لمؤتمر مدريد الذي انعقد سنة 1991. لكن هذا مستبعد حاليا لأن صاحب القرار الحقيقي هو ساكن البيت الأبيض وقد أظهر أنه غير مهتم في الظروف الحالية بإيجاد أي حل.

17. بعيدا عن العاطفة، يمكن أن نقول إن القضية الفلسطينية في الطريق الصحيح لأنها أصبحت قضية داخلية فلسطينية. فتعويل حماس على تدويل القضية والاعتماد على دول أخرى لم يكن ليأتي بجديد، كما أن ذلك ليحل أي مشكلة استعمارية في السابق، وفلسطين لن تكون الاستثناء. وأخير نشير إلى أن الأحداث أرجعت فلسطين إلى الواجهة، رغم الملايير التي صرفت لتحييدها وخنقها، لكن صمودها يتوقف على مجموعة من العوامل منها طول أمد الحرب، وتوحيد الجبهة الداخلية الفلسطينية، وبداية الحملة الانتخابية في الولايات المتحدة، وقوة المعارضة في "إسرائيل"، والخسائر التي يمكن أن يتحملها الشعب الإسرائيلي قبل الانقلاب على نتنياهو.

حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ سكان غزّة تفضح حقيقة تذرّع سياسات الدول الغربية بحقوق الإنسان

د. روضة القدري
أستاذة مساعدة بمعهد الدوحة للدراسات العليا ،قطر

باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان كانت التدخلات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها في العراق وليبيا وفي العديد من البلدان التي تم تقتيل عشرات الآلاف من سكانها وتدمير مستشفياتها ومدارسها ومنشآتها الاقتصادية وبناها التحتية.

وباسم حقوق الإنسان والديمقراطية تتم محاصرة إيران ويَجوعُ شعبها ويُحرَم حتى من شراء الأدوية. وباسم الديمقراطية وحقوق الإنسان تعتبر مقاومة الاحتلال والتصدي لمختلف أشكال القهر والاضطهاد، إرهابًا، وما يَنتجُ عن هذه المقاومة جرائم حرب، بل وجرائم ضد الإنسانية، وتعتبر حرب القوة المحتلّة الغاصبة ضد من ينهضون للدفاع عن حقوقهم المغتصبة، وينتفضون ضد الاحتلال والاضطهاد، دفاعا شرعيا ! وباسم حقوق الإنسان والديمقراطية، تدعم نفس الدول "إسرائيل" رغم انتهاكها لأبسط حقوق الفلسطينيين و رغم تهديدها المستمر لأمن الدول المجاورة لها وانتهاك حرمتها الترابية باستعمال أسلحتها الفتاكة ضد المدنيين و ضدّ مختلف المرافق والمنشآت العسكرية والاقتصادية.

ذلك ما فضحه مرة أخرى، وبصورة غير مسبوقة، ما يجري حاليا في غزة وفي فلسطين، وكأنّ الفلسطينيين ومن يشاطرونهم نفس المصير لا ينتمون لنفس الإنسانية التي باسم حقوقها تعلن الولايات المتحدة وحلفاؤها الحرب على الدول التي تبدي بعض المعارضة لبعض سياسات الهيمنة الأمريكية والغربية.

فإسرائيل تنتهك المعاهدات والقرارات الأممية والقوانين الدولية التي تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتلزمها بإرجاع الأراضي المحتلة وباحترام حقوق سكان الأراضي الواقعة تحت احتلالها. ومع ذلك لا تتخذ ضدها أية عقوبات وإجراءات لإجبارها على تطبيق القرارات الأممية والقوانين الدولية، وتعتبر حربها لقمع انتفاضات الفلسطينيين، وضد الدول المجاورة، دفاعا شرعيا عن حقها في الوجود، ويتم السكوت على جرائمها اليومية في الضفة الغربية وعلى حرب الإبادة التي تقوم بها منذ بداية أكتوبر ٢٠٢٣ في غزة، وما يصاحبها من تقتيل للأطفال والنساء والمدنيين، ومن تدمير شامل للمساكن وللمرافق الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وللمدارس والمؤسسات الثقافية والتعليمية، ومن تهجير قسري، تحت تهاطل القنابل، للسكان من بيوتهم، في انتهاك سافر لحقوق الإنسان ولقوانين الحرب والمعاهدات الدولية. ورغم ذلك تواصل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الحامية لإسرائيل، تبرير ذلك باسم حق الدولة العبرية في الدفاع الشرعي عن وجودها في أرض افتكتها بقوة الحرب والاحتلال من سكانها الأصليين.

هذا ما فضحه، بصورة لم يعد بالإمكان التستر عليها، المنعرج الراهن من النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي، وما أفاقت عليه ضمائر المدافعين بحق عن قيم الحرية والديمقراطية والعدل وعن حقوق الإنسان، على غرار ما عبرت عنه المظاهرات العارمة في كل أنحاء العالم، بل وحتى في إسرائيل، فضلا عن أمريكا، وعلى غرار ما أعلنته صراحة كل المؤسسات الدولية، في الأمم المتحدة كما في غيرها من المنتظمات الأممية.

هل يكفي ذلك لفرض تحول حقيقي في مستوى العلاقات الدولية يجبر أمريكا والدول الغربية على الكفّ عن دعمها اللامشروط لإسرائيل و على القطع مع التعامل مع القيم الإنسانية على أساس الكيل بمكيالين ؟

هل أنّ الوعي بزيف سياسة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان المتبعة من طرف الولايات المتحدة وحلفائها بلغ درجة يمكنها أن تتحول لقوة ضغط فاعلة لوقف القصف على غزة ولإجبار إسرائيل على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة وعلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ؟

هل سيستطيع الفلسطينيون، ومن ورائهم الشعوب العربية والقوى الداعمة للقضية الفلسطينية، استثمار هذا الوعي للدفع نحو تفعيل حقوق الإنسان على نحو يجعل منها فعلا قيما كونية بموجبها تعتبر كرامة وحقوق أي إنسان، حيثما كان، مساوية لكرامة وحقوق كل إنسان، أيا كان؟

لك رهانات النضال الحقيقي للشعوب المضطهدة، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، وللقوى المناصرة فعلا لقضايا التحرر، وهي رهانات يتوقف على تحقيقها مستقبل الإنسانية المتطلعة إلى عالم في مأمن من الحروب الهدامة ومما يدفع إليها من ظلم واستهتار بقيم الحرية والعدل والمساواة.

إنّ من لا ينتصر اليوم إلى غزة وإلى سكانها المستهدفين بحرب إبادة تذكر بأفظع ما عرفته المجتمعات الإنسانية، وإلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي استرجاع حقوقه، يعتبر شريكا في جريمة ضد الإنسانية.

غزة.. الإبادة الممنهجة للفلسطينيين

أ.د عبد القادر الاطرش
كاتب وباحث، قطر

لم تعلم طائرات ودبابات و بارجات "تساحال"، التي تنفرد بإنجاز أول إبادة جماعية وتطهير عرقي وحرق أطفال ونساء وشيوخ وتجويع المدنيين وتهجيرهم قسريا على المباشر أنها ستحيي القضية الفلسطينية وتعطيها بعداً جديداً، ليتحول بذلك كفاح الشعب الفلسطيني إلى قضية كونية بامتياز . و تبرز كونية القضية الفلسطينية من خلال خروج مئات الملايين من المتظاهرين في معظم عواصم العالم, بما في ذلك العواصم المؤيدة ل"إسرائيل"، متخطين بذلك كل التهديدات وأنواع الحظر المفروضة على المتظاهرين للتعبير عن مواقفهم لما يجري في غزة.

وقد أحدثت المسيرات العالمية المنددة بمجازر تساحال تحولات عميقة في مواقف شعوب العالم تجاه ما يجري في فلسطين، وخاصة تصاعد تأييد شعوب العالم لشرعية كفاح الشعب الفلسطيني واستنكارها للانتهاكات الاسرائيلية وجيشها ومن يدعمهم، فحسب مراكز بحث إسرائيلية تتابع توجهات الاحتجاجات العالمية حول ما يجري في غزة، فإن حوالي ٦٩٪ من المتظاهرين حول العالم كانوا يؤيدون الفلسطينيين فيما بين ٧ و١٣ أكتوبر مقابل ٣١٪ من المؤيدين لإسرائيل، لكن بعد ١٣ أكتوبر ارتفع عدد المؤيدين لكفاح الشعب الفلسطيني ليصل إلى ٩٥٪، بالمقابل عرف تأييد "إسرائيل" تراجعاً متسارعاً وصل إلى٥٪، ولا يقتصر هذا التحول على مواقف الشعوب بل شمل كذلك ارتفاع أعداد المواقف الحكومية والرسمية الداعمة لحق الفلسطينيين والمستنكرة لوحشية الجيش الإسرائيلي تجاه المدنيين في غزة. ونتساءل لماذا

أصبحت القضية الفلسطينية قضية كونية بامتياز اكثر مما مضى؟ وما يبرر التحول في تحولات الراي العالم العالمي بل وحتى الحكومات تجاه القضية الفلسطينية ؟

إنّ محرقة جيش تساحال في قطاع غزة التي ذهب ضحيتها بالدرجة الأولى الأطفال و النساء ناهيك عن الدمار الواسع للبنى التحتية من مستشفيات ومدارس و منازل ودور عبادة... حيت تفاعل وتضامن شعوب العالم مع القضايا العادلة، وعلى راسها القضية الفلسطينية، تفاعل جاء ليؤكد أن القضايا الكونية لا تقتصر على قضايا الإرهاب و البيئة و التجارة و التسلح والمخدرات كما يدعي بعضهم بل إن القضايا الكونية تشمل كذلك نصرة القضايا العادلة وقضايا التحرر ودعم استرداد الشعوب لحقوقها الشرعية الأساسية ولاسيما استرجاع حريتها وسيادتها وكرامتها. إنّ بشاعة ما يحصل في غزة من جراء القصف المتواصل للمدنيين حرك ضمائر شعوب العالم تلقائيا معلنة بذلك رفضها الامتثال لمواقف حكوماتها وتجاوز "عولمة اللامبالاة"، وتترجم المسيرات العالمية المناهضة للعدوان على غزة عن استجابة المتظاهرين في مختلف البلدان لصرخات الأطفال والأمهات والشيوخ وأنين من هم تحت الإنقاذ وعن موقف عالمي يقضي على اللامبالاة ويطمئن الفلسطينيين بتجاوب أحرار العالم مع نداءاتهم و قضيتهم العادلة. تجاوب يعبر في ذاته عن موقف أخلاقي، هذا الموقف الأخلاقي الذي سرعان ما تحول إلى موقف سياسي رافض لسياسة "إسرائيل" و من يدعمها و لاسيما الإدارة الامريكية و بعض الدول الأوروبية.

إنّ حجم المظاهرات عبر العالم عبر عن الرفض المطلق لملامح الاستبداد الاستعماري, هذا الاستبداد الذي يعيد قصص الماضي، الماضي الذي أصبح حاضرا في غزة، لهذا فإن الواقع الفلسطيني يبرز فشل الإنسانية في التخلص من أسوء مراحلها التاريخية و خاصة الحقيقية الاستعمارية وما يرتبط بها من انتهاك المستعمر للقيم الإنسانية من خلال ضرب الجيش الإسرائيلي و قادة "إسرائيل" عرض الحائط لكل قرارات مجلس الامن والمواثيق الدولية، هذا الخرق يعد سلوكا طبيعيا في ممارسات إسرائيل منذ تأسيسها: فإسرائيل

لم تحترم منذ تأسيسها أي قرار من قرارات مجلس الامن المتعلق بفلسطين ، بل انها لا تحترم شروط انضمامها إلى الأمم المتحدة والمتمثلة في المصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و اتفاقيات جنيف، لتمثل بذلك إسرائيل دولة مارقة. ولم يتوقف استعلاء "إسرائيل" عند هذا الحد بل توسع ليشمل كذلك التطاول على الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش حينما دعا السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة جلعاد إردان غوتيريش إلى الاستقالة الفورّية" متهما إياه إنه "ليس مناسبا لقيادة الأمم المتحدة." فإسرائيل التي يعتبرها الغرب الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط لا تعترف بأساسيات العمل الأممي، هذا السلوك جعل إسرائيل تستبيح الدم الفلسطيني والعربي منذ تأسيسها دون أية مسائلة.

إنّ ما يجري في فلسطين يطرح على الضمير الإنساني جملة من الأسئلة الأخلاقية الأساسية لاسيما تلك التي تستند إلى أن وجود "إسرائيل" لا يجب ان يرتبط بنفي حقوق الفلسطينيين وتهجيرهم والقضاء عليهم كما ورد ذلك على لسان العديد من السياسيين و الوزراء في حكومة اليمين المتطرف. إنّ مشاهد العدوان على غزة أثبتت مجددا مواصلة خرق "إسرائيل" لمختلف الحقوق المكفولة للفلسطينيين كالعدالة والحرية والحق في التعليم و الصحة والحق في العيش الكريم و الحق في التنقل والحق في التملك... أي الحق في العيش الكريم والحق في إقامة دولتهم المستقلة . ليكتشف العالم من خلال بشاعة العدوان على غزة مدى عدوانية إسرائيل اتجاه الفلسطينيين، وضع الذي يعيد إنتاج نفس مظاهر الحالة الاستعمارية، لذا فإن العدوان على غزة يطرح السؤال عن الحالة الاستعمارية والحقيقة الاستعمارية في القرن ٢١ و الذي يفرض على الفلسطينيين نظام تمييز متكامل يرفض تواجد الهوية الفلسطينية والفلسطينيين في أرضهم و أرض اجدادهم.

إنّ ظلم واستبداد و وحشية قوات الاحتلال لا تخصّ سكان غزة فحسب بل تشمل كذلك مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني كفلسطيني الضفة، و فلسطيني القدس وعرب "إسرائيل". فإذا كان سكان غزة يعيشون منذ ولادتهم في سجن وتحت وطأة الاجتياحات المستمرة لجيش الاحتلال، فإن سكان الضفة معرضون

كذلك في أي وقت للطرد التعسفي من بيوتهم ومصادرة ممتلكاتهم من قبل جيش الاحتلال و المستوطنين، أما فلسطينيو القدس فإنّهم معرضون للطرد كذلك من بيوتهم ولا يتمتعون بحقوقهم السياسية، أما عرب إسرائيل فإنهم مواطنون من الدرجة الثانية. لتتعدد بذلك ملامح معاناة مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني, معاناة تؤكد سلب الاحتلال للحقوق الأساسية والطبيعية للفلسطينيين، ليحرم الفلسطينيون سواء في غزة أم في الضفة أو القدس من حقوقهم الأساسية و الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

لهذا يمكن القول إن حياة الفلسطينيين أينما وجدوا تجمع بين مختلف أنواع الظلم والتجاوزات التي تنتجها الحالة الاستعمارية، هذه الممارسات التي لا تمت البتة للممارسات الديموقراطية والكفيلة وحدها دحر مزاعم حماة إسرائيل والمتمثلة في أن الدولة العبرية تمثل نموذجا منفردا للديموقراطية في الشرق الأوسط. اليوم وبعد مرور أكثر من شهر عن الحرب في غزة فإن الذاكرة الإنسانية ستسجل نجاح جيش تساحال في قتل وحرق الآلاف من الأطفال والنساء وتدمير المستشفيات ومختلف المرافق الاجتماعية, بالمقابل سيسجل التاريخ بداية عهد جديد في كفاح الشعب الفلسطيني من خلال تحول القضية الفلسطينية إلى قضية كونية: فمن راهن على تصفية القضية الفلسطينية فشلت رهاناته لأن فلسطين صخرة و لا يمكن التخلص منها بسهولة رغم تكالب القريب و البعيد، و تحالف جيوش العالم. لهذا فإن ما يجرى في غزة يوحي بميلاد عهد جديد في نضال الشعب الفلسطيني، هذا النضال الذي يطرح احقية الفلسطينيين في بناء دولتهم المستقلة وبأن إسرائيل دولة احتلال. هذا المحتل الذي يطرح تواجده أسئلة أخلاقية على الضمير الإنساني.

إنّ مستقبل فلسطين فيما بعد ما يجرى في غزة يفرض جملة من التحولات و خاصة تلك المرتبطة بمراجعة أداور الفاعلين لكي لا يبقى الراعي الرئيسي دوما حاميا للمعتدي, يضاف إلى ذلك ضرورة التفكير في آلية الاستثمار في الدعم الشعبي العالمي لكفاح الشعب الفلسطيني, ناهيك عن العمل مع المؤسسات الحقوقية والأممية والمجتمعية في اعتماد آليات جديدة تدعم حق الشعوب في الوجود والأمن و معاقبة

المعتدين وإصلاح الاضرار الناجمة عن انتهاكات المحتل المتكررة. و في الوقت الذي ترتفع هنا و هناك لتعويض اليهود في العديد من الدول العربية آن الأوان أن يطالب الفلسطينيون بتعويضات عما أحدثته و تحدثه آلة دمار تساحال في فلسطين.

الغاية تبرر الوسيلة
حرب إبادة من أجل إخلاء أراضي فلسطين

د.ويزا قالاز
باحثة في الأنثروبولوجيا والفلسفة ،الجزائر

سُئل صبي فلسطيني عن حلمه المهني لما يكبر، فأجاب: "نحن أبناء فلسطين لا نكبر". وهنا المأساة. لسنا في حرب متساوية الأطراف وإن كان في الحرب دائما قوي ينهب وضعيف يدافع عن حقه أو نفسه أو أرضه أو وطنه. نحن نواجه جيشا يريد إبادة شعب. إن قصة فلسطين مثل قصة الاحتلالات الكبرى، كاحتلال البيض لأراضي أمريكا أو احتلال فرنسا للجزائر لما أرادت أن تجعل منها امتدادها الجنوبي من وراء البحر حتى يتسنى لها احتلال باقي دول إفريقيا.

عائلات يهودية أو أشخاص غير مرغوب فيهم، لكل قصته مع الحياة تجعله يهرب عن ذويه، قدموا من عدة دول للاستقرار في فلسطين التي كانت مستعمرة بريطانية وكان الاتفاق بين قوى العالم أن تجعل منها القبلة التي يتجه إليها كل اليهود. لما رفضت بريطانيا أن تصبح فلسطين منفى لليهود، شُنّت عدة هجومات ضدّها، كحرب "هاقانا" (Haganah). فلم تقدر أن تسيطر على الوضع، وسلمت الملف للأمم المتحدة التي قررت أن تقسم هذه الأراضي إلى موطنين. وكان فيها آنذاك 56.000 يهودي فلسطيني وأكثر من 600.000 من المسلمين مع المسيحيين والدروز.

وكيف يكون لناسها وهم الأغلبية 45%، ويرجع 55% لمهاجرين لم يصلوا بعد؟ لأن المشروع طويل الأمد، أن تصل موجات متتالية من اليهود الواحدة تلو الأخرى لتملأ الموطن الجديد. بل أكثر من ذلك سيأخذون ما يقدم لهم ثم يستولون على ما بقي من الأراضي بإخلاء مساكنها. لذا تُفرغ الديار قبل الشوارع، ولإخلائها من سكانها، يجب أن تُقتل النساء والأطفال قبل الرجال حتى لا ينجبن ثانية أطفالا فلسطينيين.

إن الحرب ضد الفلسطينيين تؤدي في كل معركة إلى مئات آلاف الضحايا، بالإضافة إلى المهاجرين للدول المجاورة. ثم يصل مئات آلاف من اليهود لملء الفراغ. بعد حرب الستة أيام في 1967 مثلا، وصل 600.000 يهودي جديد إلى فلسطين وقُتل ونُفي ما يعادل ذلك من الفلسطينيين.

كما تستحدث إسرائيل أحيانا حروبا مع الدول المجاورة كجنوب لبنان لتقتل الفلسطينيين في منفاهم حتى لا يحاولوا الرجوع إلى الوطن الأمّ، فتتسبّب بذلك في خسائر باهضه للدولة التي استقبلتهم.

إنها حرب الإبادة (anéantissement) التي لا تبالي بالعدد ولا الجنس ولا الوسائل التي تؤدي إلى الهدف. لا تهتم بالشروط الطبيعية والاجتماعية والنفسية، ولا بالرأي العام. يقول أحد علماء الاجتماع: "إن حرب الإبادة تستهدف تدمير الشعب ومؤسسة الدولة التي نريد أن نستولي عليها. لا يبحث أصحابها عن التفاوض مع الطرف الآخر ولا تبرير أفعالهم بحديث إيديولوجي، بل لا يعتبرونه بشرا، يستعملون ضده صفات تقلل من إنسانيته كالوصف بالحشرات أو الحيوانات الشرسة"، حتى لا يحسب عليهم عدد الموتى، كمن ينظف بيته من صراصير عششوا في أثاثه. بينما يقومون بعدّ ضحايا جيشهم ويحسبنهم شهداء أبطال قاموا بتحرير هذا الوطن الذي أصبح وطنهم.

الإبادة هي الوسيلة الأمثل للانتهاء من شعب بأكمله، فالاحتلال النهائي والناجع يعني أخذ الأراضي دون السكان الأصليين. لا يحتاج المحتلون إلى يد عاملة من العدو ولا حتى سجناء للتعامل السياسي أو للتفاوض بهم.

عرف التاريخ أنواعا وأشكالا عديدة من حروب الإبادة لأسباب مختلفة، فكما كشفت الأبحاث والحفريات الأثرية (الأركيولوجية) عن حفرة مليئة بجماجم إنسانية، قد تكون دليلا عن إبادة شعب أو قبيلة أو جماعة معينة لأسباب عرقية أو دينية أو اقتصادية أو سياسية. في 1911 مثلا كانت إبادة الهيريروس في جنوب غرب إفريقيا من القوات الاحتلالية، وفي 1994 كانت إبادة الشعب التونسي من طرف حكامه المنتمين للهوتو في رواندا. وهي مجرد أمثلة للعديد من العمليات، كل عملية إبادة قد تدوم أياما أو أشهرا أو سنينا.

إسرائيل لا تبالي بالرأي العام لأنها تعرف أنه محدود في الزمن وأن أكبر الخصوم قد يغير من رأيه بتغير الأشخاص خاصة الحكام، بعد عهود من الزمن. والتاريخ أثبت كيف صارت الدول العربية الواحدة تلو الأخرى تعمل على التطبيع بفتح سفارات إسرائيلية وإقامة علاقات تجارية وسياسية معها في هذه الحقبة الأخيرة. لذا تنهي ما تبقى من الشعب الفلسطيني الساكن غزة وتحتل آخر الأراضي الفلسطينية الحرة لتضمها لدولتها، وإن تُضحي ببعض الأشخاص من شعبها ترفعهم لدرجة عالية في سلم الاعترافات كالجنرال إيرز الذي شارك في كل عمليات الإبادة منذ 1947. باستعمال وسائل التواصل والإشهار ستجعل من موته حافزا ناجحا لتحريض جيوشها خاصة الشباب للاستمرار في حرب ليست حربهم، بل هي حرب تشجعها الدول الأوربية والأمريكية المستفيد الأول من وجود الكائن الصهيوني في قلب الوطن العربي.

وتصبح إسرائيل نفسها وسيلة في يد الغرب الذي يريد أن يتحكم في هذه الدول التي تتربع على أكبر المناجم والمواد الأولية الثمينة وأكبر خزانات الماء في العالم.

حقوق الإنسان" الغربي ووجود الإنسان" العربي

د. غسان صليبي
باحث مستقل وخبير دولي ،لبنان

يحل "اليوم العالمي لحقوق الإنسان" في ١٠ ديسمبر هذه السنة، وكأنه يحمل معه تعديلا جوهريا في نصوصه، وكأن المادة الاولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد جرى تعديلها لتصبح على الشكل التالي: "يولد جميع الناس، باستثناء الفلسطينيين، أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء."

وكأنّ المادة الثانية لحقت بالأولى فنصت على أن : " لكلِّ إنسان، باستثناء الإنسان الفلسطيني، حقُّ التمتُّع بجميع الحقوق والحرِّيات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيِّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدِّين، أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيِّ وضع آخر. وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييزُ علي أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعًا تحت الوصاية أو غير متمتِّع بالحكم الذاتي أم خاضعًا لأيِّ قيد آخر على سيادته."

هذا الانطباع، لا بل هذه الحقيقة المؤلمة، ترسخت في وعي الرأي العام العربي، وبدأت تنمو، بوتيرة متسارعة، في اوساط الرأي العام الغربي، وذلك نتيجة حرب الابادة التي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين في غزة، في ظل صمت وتواطؤ الحكومات الغربية، حيث نشأة ومصدر "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

ومعروف أن المعنى الذي نعطيه لأي نص يتأثر كثيرا بمصدره، فإذا تغيّرت النظرة إلى المصدر، تغيّرت معها النظرة إلى مضمون النص. فليس سهلا آن تقنع شخصا بالتمسك بكلام صادر عن جهة تناقضه بأفعالها، كما حاول يسوع المسيح، عندما قال بخصوص الفريسيين: " اسمعوا اقوالهم ولا تفعلوا افعالهم".

خصوصية "حقوق الانسان" لا تحتمل استثناءات، فهي متأصلة في كل انسان، كما انها عالمية وغير قابلة للتصرف. اي ان الاستثناء في حال حصوله يضرب الاساس، يهدم البناء بأكمله، ويفقد المبنى كل معناه. الكلام عن "حقوق الانسان" لم يبدأ مع "الإعلان العالمي" سنة ١٩٤٨، ولا مع "الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن"، الذي واكب الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩. بل تبلورت فلسفته قبل ذلك، ولم ترتبط حصريا بوضعية المواطن، ففي القرن السادس عشر ترافق الكلام عن حقوق الإنسان مع اكتشاف هنود أميركا وبداية نقل السود كعبيد من أفريقيا الى الغرب. فجاءت فكرة "حقوق الانسان" للاعتراض على معاملة هذه الشعوب، أكان ذلك من خلال الاحتلال او الاستعباد. وكم تشبه معاملةُ إسرائيل للشعب الفلسطيني، معاملةَ "الشعب الأبيض" للهنود وللسود، مع تفوق اسرائيلي في المعاملة السيئة، ذلك ان إسرائيل جمعت ممارسات الاحتلال بممارسات التمييز العنصري.

من المفترض ان تهدأ النقمة العربية على "حقوق الانسان"، اذا علمنا أن المصدر الفعلي لهذه الحقوق، هو شعوب الدول الغربية وليس حكوماتها، بل ان هذه الحقوق هي ما طرحته هذه الشعوب بوجه حكوماتها وانظمتها عندما كانت تنتهك هذه الحقوق عبر التاريخ. وها هم أحفاد هذه الشعوب يتظاهرون اليوم، باسم حقوق الانسان، احتجاجا على المجازر الإسرائيلية، ويطالبون حكوماتهم بالعمل على وقفها. كما ان موقف الأمم المتحدة، رئيسا واعضاء، أصبح أكثر وضوحا وانتقادا لإسرائيل، ويطالب بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب "انسانية"، حفاظا على حياة وحقوق الفلسطينيين في غزة.

غير أن علاقة الرأي العام العربي ب"حقوق الانسان" لا تعتمد فقط على موقف الغرب من القضية الفلسطينية، بل على مجموعة من الاعتبارات الخاصة بالمنطقة العربية، تجعل من هذه الحقوق بالإجمال، وللأسف، غير ذات شأن. إن ممارسة "حقوق الانسان" تفترض حدا ادنى من الأمان والاستقرار ينعم به المواطن، فيما يواجه الانسان العربي خطرا وجوديا يطال حياته البيولوجية، في كل من فلسطين وسوريا واليمن والعراق وليبيا، والى حد ما في لبنان.

"الانسان العربي"، ليس مهددا فقط بوجوده الجسدي، بل هو يفتقد بعض عناصر "الوجود المعنوي"، بفعل عوامل مجتمعية ودينية وسياسية.

اجتماعيا، تفترض "حقوق الانسان"، اعترافا بالإنسان كفرد، فيما هو يخضع ويكاد يذوب، في معظم البلدان العربية، في كيان الجماعة، العائلية او العشائرية او المذهبية او الدينية.

دينيا، تفترض "حقوق الانسان"، انفصالا وتمييزا بين الحقوق الانسانية والحق الإلهي، الذي لا يزال يفرض مفاهيمه في المجتمعات العربية. فإلى جانب "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" هناك "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الاسلام". وهي الوثيقة التي تم تحضيرها بواسطة أعضاء منظمة التعاون الإسلامي وتم الإعلان عنها في القاهرة، في الخامس من أغسطس من العام 1990. ولقد كان الهدف المعلن من الوثيقة انشاء نظام حقوق الانسان وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

سياسيا، ارتبطت مسألة "حقوق الانسان" بحقوق " الانسان المواطن"، والمواطنية لا تجد كامل مقوماتها في ظل أنظمة عربية استبدادية، لا تعير اهتماما لحقوق المواطن، بصفته انسان مستقل عن الدولة، يشارك بحرية في قراراتها، في إطار نظام ديمقراطي. ولا عجب في هذه الحالة الا نشهد تحركات شعبية في البلدان العربية، احتجاجا على الحرب في غزة، بأهمية التحركات الشعبية في البلدان الغربية، حيث المواطنية أصبحت مترسخة عبر الزمن.

هذه المعوّقات ل"حقوق الإنسان" العربي، ليست فقط وليدة بنى مجتمعية وسياسية ودينية عربية، بل هي أيضا من مخلّفات العلاقات الرأسمالية- الاستعمارية العنيفة التي تربط البلدان الغربية بالبلدان العربية. ولا اعتقد بإمكانية تحرير "حقوق الانسان" العربي، بمعزل عن الصراع مع المصالح الرأسمالية- الاستعمارية الغربية، لكن تحت راية "حقوق الانسان" وليس عن طريق معاداتها، تحت راية الاصولية الدينية، المعادية لحرية الانسان.

الرهان الفلسطيني

أ.د إبراهيم بن يوسف
رئيس مرصد المجال والمجتمع، كندا

نعم أسطورة "إسرائيل" ودعم الغرب لها بمستوى من القوة يجعل من المستحيل عسكريا مواجهتها. لكن صمود فلسطين زعزع أمن الكيان. فعمّ يراهن الفلسطينيون؟

أولا يدرك الفلسطينيون استحالة المعادلة العسكرية لكنهم مقتنعون تماما بأنه لا يستوي من لا يهاب الموت ممن يخشاه. وهنا تكمن قوتهم.

ثانيا يدرك الفلسطينيون بوعي عواقب عملهم هذا والكيان من عادته صب غضبه وخاصة انه أصيب في أمنه القومي وكبريائه بالرد العنيف وقلب ليل غزة نهارا بنيران القنابل التي تمطرها السماء بدون انقطاع.

لكن ما الذي يجنونه مقابل هذه التضحية؟

أولا زعزعة الأمن القومي للكيان .

ثانيا زعزعة المفاهيم: بإثبات قوة الصمود. وزعزعة الضمير الدولي الذي وجد راحة في التعود على هذا الوضع والسكوت عليه، فلا الدبلوماسية الدولية ولا هيأتها من امم متحدة ولا جامعات عربية واسلامية ولا حركات حقوق انسان باتت تعير وزنا لما يعانيه الفلسطينيون من جحيم وهم تحت الحصار واراضيهم يغتصبها الاحتلال شبرا بعد شبر يوما بعد يوم ولا أحد يتحرك ولا أحد يتكلم وبالعكس يتهاوى المطبّعون هرولة نحو الكيان المغتصِب.

ثالثا زعزعة الموازين الدولية والضغط عليها بإعادة طرح القضية الفلسطينية على الساحة الدولية وخاصة وان العالم الآن في حرب اقتصادية منذ الكورونا وفي حرب عسكرية منذ اقتحام روسيا لأوكرانيا. فالوضع الدولي في مخاض وان نحن جهلنا نتائجه الا ان ادراج القضية الفلسطينية في هذا الظرف سوف يؤتي ثماره.

لِيدرك العالم بأن الشعب الفلسطيني لا يهاب خسارة اكثر مما هو عليه وهو تحت الحصار و أرضه معرضة دوما للاغتصاب وحريته مغتصبة. وليدرك العالم أن فلسطين تعودت على حرث الشهداء لحصاد أحرار المستقبل. وليدرك العالم أن لا أمن ولا استقرار طالما يسود طغيان الاحتلال. والأيام كفيلة بإحداث تطورات على الصعيد الدولي قد تكون أكثر جدية من مجرد تكرار عبارة: "ندعو الاطراف المتنازعة لضبط النفس "

الحصار السياسي والعسكري

مباشرة بعد نفير ٧ اكتوبر تسارعت خطابات امريكا وحلفائها في الغرب للتأكيد على رسالة الدعم اللامشروط للكيان وتبرير كل اطروحاته الدفاعية والهجومية مستخدمة العبارة القبيحة " لإسرائيل الحق في الدفاع". وسرعان ما تهاوى الجميع لزيارة الكيان واتباع الدعم السياسي بالدعم المالي والعسكري. وكل يوم تراهم يتسارعون نحو قبلة الظلم والاحتلال والعدوان: أمريكا وفرنسا والمانيا وبريطانيا ومن سار على الدرب الإمبريالي. وكانت عبارات الدعم ترافقها حتما رسائل شيطنة.

المقاومة الموصوفة بالإرهاب تمهيدا لجر العالم نحو تجنيد عسكري ضدها على غرار ما قامت به ضد الحركات الارهابية التي هم من ابتدعها (انظر في الشأن تصريحات الرئيس الفرنسي ماكرون مثلا).

ثم أتبع الحصار السياسي حصار عسكري حيث امتلأ جو الكيان وارضه وبحره ومحيطه بآليات الدمار الشامل التي سعدت دول الغرب من المحور الامبريالي بالتبرع بها تبّركا بحملة العدوان.

الحصار الإعلامي

شن إعلام العدوان وازلامه حملة شيطنة للمقاومة على أساس أكاذيب لفقها الكيان واسندها الى صور مفبركة لأربعين طفلا يزعم الاحتلال ان المقاومة هي من أحرقتهم لإثارة الرأي العام وقد روج لها الإعلام الغربي وحتى رؤساء تلك الدول، الى ان جاء الخبر اليقين بكذب الادعاء الآن وقد فعلت الأكذوبة فعلها.

وعن رسالة التوقيت فقد التزم نفس الإعلام حصر العدوان بعد السابع من اكتوبر ٢,٢٣ وكأنه نقطة البداية لصراع واحتلال يزيد عن ٧٥ سنة. وقد حاصر ذات الإعلام كل متدخل بوجوب إمضاء على الولاء للعدوان الصهيوني بالتأكيد على إدانة المقاومة الموصوفة ظلما وزيفا بالإرهاب. و هذا ما لم تمارسه حتى أبغض الدكتاتوريات والغريب أنه آت من ابواق الحرية والديمقراطية و القانون. وأما سائر التغطية حين بدأ الهجوم العدواني على غزة فكان التبرير للمجازر التي توردها الصور وذلك باستدعاء مراسلين من الكيان الِفُو الكذب والتلفيق وتبرير قتل غيرهم واستباحة دم غيرهم والتباكي على ذويهم دون غيرهم من الضحايا المدنيين.

الأزمة الأخلاقية

غاب الضمير من الاحتلال منذ ان استباح دم وعرض غيره. لكن المثير للعجب الصمت الذي كانت تلتزمه الدول الغربية الإمبريالية حيال التصريحات الخطيرة التي كان يرددها اطارات الاحتلال دون خوف ولا حشمة امام مرأى العالم ولا أحد يتحرك في الوقت الذي تستوجب تلك العبارات اقصى العقوبات كجرائم حرب كلامية من شأنها ترسيخ العنصرية والعدوان. فكثيرا ما شبه الاحتلال شعب فلسطين ب"الحيوانات" ومن الوزراء من ردد عبارة " غزة تستوجب المحو بقنبلة ذرية" وما إليه من جرائم كلامية. وكم كان الغرب يتعامى عن مجازر غزة وعن وحشية الاحتلال بينما كان يتسارع بالأمس للتعاطف مع ضحايا اوكرانيا وينعت الرئيس الروسي بشتى الألقاب الدموية ويجر العالم لتجنيد قواه ضده ويضغط على مجلس الأمن

لمحاكمته، بينما يلتزم الصمت المطلق اليوم امام المجازر التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وخطابات الكراهية الي يطلقها فم العدوان النتن.

هنا ومع تقدم الأزمة وغطرسة العدوان بدأ الرأي العام الدولي يتقلب لصالح الحق والمستضعفين.

تصدع الرأي العام الشاهد على سياسة الانسانية المتفاوتة ذات طابقين وعلى سياسة العدل بمكيالين.

تخبط الآلة الدبلوماسية

تورط الغرب في وحل العدوان وكلها جرائم ضد الإنسانية يخجل منها الإنسان ويتألم لها الضمير ويعاقب عليها القانون. وكلما تصاعد العدوان وكل ما صمدت المقاومة وكلما فقد العدوان الرؤية فتخبط فيما هو جريمة ضد الإنسانية وكلما تأزم الوضع على بلدان الغرب التي انفلت منها الرأي العام وتصدعت صفوفها بانشقاقات في الإدارة الحربية والدبلوماسية. فلم تجد بدا الا التحرك المكوكي من جهة الى اخرى تارة لتهدئة شيطانية لحليف دلعته حتى فقدت السيطرة عليه وتارة تجاه الحكام العرب الذين لا يكسبون لا من الشرعية تجاه شعوبهم ولا من القوة التي ذهبت رهينة الفساد. وهي لا تزال تراهن على مخرج لهذه الحرب تأمل ان يكون تهجيرا لسكان غزة نحو مصر حتى يخلو المكان للاحتلال، الخ.

الحصار الإنساني والتطويق والزحف العسكري

طبعا غزة ضفة لا تزال تحت الحصار الكلي منذ ازيد من ١٧ سنة. وهي ما يوصف بأكبر سجن مفتوح على الهواء في العالم. يبلغ طول الضفة ٤٠ كلم وعرضها يتراوح بين ٦ و ١٢ كلم بمساحة إجمالية تقدر ب ٣٦٠ كم٢. غزة محاصرة بجدار يفصلها عن الكيان وتتحكم في مخارجها أساسا معبر رفح في الجنوب نحو مصر ومعبر ايريز نحو المنطقة المحتلة. لا شيء يدخل ولا يخرج الا بإذن الاحتلال الذي يراقب كل صغيرة وكبيرة وحتى كمية الغداء المسموح دخولها مقدرة بحيث تكفي للإغاثة وليس للعيش. يعيش

في غزة اكثر من مليوني فلسطيني ما يجعل منها اكثر بقع العالم كثافة. هذا هو الوضع السائد منذ ١٧ سنة الى غاية انتفاضة اكتوبر.

هنا كانت ضربة المقاومة ليس فقط لأمن العدوان القومي وانما كذلك لكبرياء اسطورة الجيش الذي لا يقهر. هذا ما زال من حقد العدوان الذي ما انفك يتوعد ويهاجم ويثور. منذ أواخر اكتوبر وبعد اعداد العدة ووصول امدادات الغرب العسكرية انطلق العدوان في زحف شامل لغزة سخر له كل آليات القصف الجوي والبري والبحري ولم يستثن القصف عمارة ولا مدرسة ومستشفى ولا كنيسة ولا مسجدا ولا اي شيء. ولم يستثن المدنيين ولا الأطفال ولا النساء ولا الشيوخ والعجزة. وكل يوم اصبح الا واصبحت غزة على عويل الأيتام وضباب الدخان. و في ذات الوقت يفرض الاحتلال على السكان التهجير القصري نحو الجنوب وان هي تقدمت قافلة الا وأغار عليها فكيف يؤتمن من شيمته الغدر. وهذا هو جحيم الحياة اليومية لأهالي غزة منذ أزيد من شهر الى اليوم ١٣ من نوفمبر ٢٠٢٣ والحصيلة ازيد من ١١٠٠٠ ضحية جلهم من الاطفال والنساء وحتى الصحفيين لم يفلحوا فقد مات منهم اكثر من ٩٠ صحفيا ومن عمال الاغاثة الدوليين مات منهم ازيد من ١٠٠ ضحية وحتى عمال الاغاثة الصحية مات منهم ازيد من ١٩٠ ضحية.

والغريب، بينما الغرب يحتفل يوم ١١ نوفمبر بيوم الذكرى لتذكر مجازر الحرب العالمية ضد الإنسانية حتى لا تتكرر كما يدعون، إلاّ انّ العالم يتفاجأ في ذات اليوم بإقفال كل مستشفيات غزة وتهجير مرضاها الى الشوارع ليموتوا ببطء أمام مرأى ومسمع نفس العالم المنافق الذي فقد الكرامة والشرعية.

وهل من رهانات اخرى للعدوان؟ طبعا إن تأكدت الشائعات فقد يكون المقصود تصفية غزة للاستحواذ على حقول البترول والغاز الطارئة في ضفافها؟؟

ويجري الكلام على مشروع قناة تربط المتوسط من غزة شمالا إلى النقب جنوبا لتصل إلى خليج العقبة تسمح بفتح مسلك بين المتوسط والأحمر بديلًا ومنافسا للسويس الذي سيصبح ممرا لمسالك الحرير

الجديدة. وزد على ذلك مزاعم التوسّع لتحقيق إسرائيل الكبرى تدور في نفس الفلك ناهيك عن مشروع المدينة العجيبة نيوم الذي ينبت في الفلك نفسه أيضا. قد تكون مجرد إشاعات إن لم تتحقق صحة الأخبار وانما تبقى احتمالاتها واردة وموافقة تماما مع المنطق الإمبريالي.

وماذا عن المقاومة؟

طبعا المقاومة بتهديدها أمن الاحتلال القومي تكون قد حققت أول الأهداف العسكرية. التوغّل في غلاف الاحتلال كذلك يعبر عن نضج معتبر للمقاومة.

- الصمود أمام جيش العدوان بمشاركة معظم الناتو يعدّ بمثابة تحدّ حطم كل القياسات. فقد حقّقت المقاومة لوحدها انتصارات عوّضت هزائم الجيوش العربية مجتمعة في ١٩٦٧ و ١٩٧٣.
- الصمود لأزيد من شهر منذ بداية العدوان لمقاومة تحت الحصار والتجويع والتعطيش شيء من الخيال لكنه الحقيقة في فلسطين.
- الصمود زعزع قدرات العدوان وحلفائه واضعف معنوياتهم وزادت رقعة الرأي العام الموالية للمستضعفين تكبر يوما بعد آخر وتهدد الانظمة بالتصدعات في صفوفها.

انتصرت المقاومة حين اوقفت عملية التطبيع التي اصبحت الطريق المعبد امام العرب. اعادت القضية الفلسطينية الى طاولة النقاش في المحافل الدولية.

انتصرت المقاومة حين كان صمودها سببا في إسقاط أقنعة الغرب الذي طالما تشدق بالديمقراطية والحرية والقانون والعدالة بينما هي أقنعة تختبأ تحتها وجوه الذئاب المفترسة وصناع الموت والحروب الذين تحركهم مصالح صناعة الحرب. سقطت اقنعة الاعلام الغربي الذي هو في الحقيقة يمارس ممارسات الدكتاتوريات الحمقاء بقناع حرية الرأي. طبعا أضف لذلك كل المضايقات التي يستهدف بها أمن وإعلام الحلفاء في

الغرب كل صوت يتضامن مع المقاومة ويمنعون المظاهرات ويضايقون الأقلام، الخ. ظهرت الإنسانية على حقيقتها وانكشفت الامبريالية رغم زيفها.

ولا تزال المعارك دامية ولا يزال العدوان وازلامه يلقون الهزيمة تلو الأخرى ولا تزال المقاومة حية، لأنّ الفرق بسيط: العدوان يحارب من اجل الظلم ويريد البقاء بينما الفلسطيني يقاوم من أجل الحرية ويريد الاستشهاد. هذا هو سر انتصار القلة امام جبروت الكثرة والقوة.

الإنسانية المفكرة تزيد من آلام الإنسانية المتألمة

د. نزيهة السعداوي
أستاذة علم الاجتماع بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس

Tâchons de comprendre la logique obscure de cette violence polymorphe, de ces guerres qui n’osent pas dire leur nom, de ces armes irrésistibles et inutiles, de ces États qui naissent sans avoir les moyens de se défendre.[15]

الكل يعلم بميثاق جنيف، الذي جاء ليحمي الإنسانية من جرائم الحرب، هي الاتفاقية الرابعة لميثاق جنيف لعام 1949، الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، منطلق هذا الميثاق، من فكرة الدفاع عن الحقوق الأساسية والطبيعية المتعلقة بالذات البشرية، بهدف احترام البشرية والكرامة الإنسانية مهما ان كان لونها او عرقها او موقعها الجغرافي، لذا، هو قانون كوني وشامل، كانت الغاية منه، حماية الانسان من هجمة التاريخ[16] حسب تعبير Raymon Aron.

لكن، كشفت الحرب على غزة أننا نعيش فعلا أزمة في مفهوم الإنسانية الذي تزعزعت مقوماته منذ اندلاع حرب يشنها كيان غاشم على شعب أعزل، رئينا فيها كل الانتهاكات ضد الإنسانية وكل الوحشية التي يمكن ان تمارس على الانسان. عديدة هي إذن، الديناميات التي نعيش على وقعها منذ اندلاع

[15]Aron, Espoir et peur du siècle, p. 290

[16] Aron Raymond, 1976, Penser la guerre, Clausewitz, vol. 1 et 2, Paris, Gallimard.

الحرب يتقاطع بعضها مع القيم الإنسانية والأخرى مع المصالح الجيوستراتجية ليتداخل بعضها الآخر مع مآرب جيوسياسية. حيث فضحت هذه الحرب، مفهوم الإنسانية وبينت أن القيم التي أنبنى عليها هذا المفهوم، هي مجرد شعارات واهية، تستعمل عند الحاجة لخدمة جهات معينة دون غيرها.

نعود في البداية إلى مفهوم الإنسانية كما صاغه فلاسفة الأنوار وتصميمهم على تكريس مبدأ الشمولية والذي يسعى للارتقاء بالإنسان الى المستوى الكوني، هنا نسطر على كلمة "الكوني "الكوني، الذي يقطع مع الاستثناء والاقصاء، فهو كوني بمعنى الإنسان المجرد من كل التصنيفات والانتماءات التي أتت لتقسم الإنسانية وتشتتها. في السياق ذاته، يصوغ الفيلسوف كانط أطروحته حول القاعدة الغائية في علاقة بالإنسانية، على النحو التالي[17]؛ " يجب على الانسان أن يتعامل مع الإنسانية الموجودة بداخله على غرار الإنسانية الموجودة في غيره باعتبارها غاية وليس مجرد وسيلة".

هذه الإنسانية هي في الأغلب ، مجرد حالة مثالية لا تتحقق مع العدوانية المتزايدة في تاريخ الشعوب، فقد عرت الحرب على غزة عورة الأنظمة الاستعمارية وحشية الإنسانية التي تعيش كل يوم مع مشاهد القتل والجثث لأطفال ونساء وكأنها حربا على الإنسانية جمعاء، لأنها ضربت بكل القيم التي بنيت عليها الإنسانية والتي كان فلاسفة الفكر الحداثي الغربي أول مؤسسي قيم الإنسانية (الحرية، الديمقراطية، الفرد، حقوق الانسان، الحق في الوجود ...) وغيرها من القيم التي كانت تدرس للنشء على أنها قيم كونية تشمل كافة الانسانية في مصير مشترك، دون تمييز.

لقد كشفت الحرب على غزة، والفضل هنا يعود إلى الإعلام البديل، المتمثل أساسا، في مواقع التواصل الاجتماعي رغم الحصار الذي فرض عليها، فقد استطاعت هذه المواقع، أن تكون الفضاء الحر المشترك بامتياز للتعرية الإنسانية من القيم الزائفة وأصاحبها الذين أسسوا إليها على أنهم يمثلون الإنسانية المفكرة

[17] إيمانويل كانط، أسس ميتافيزيقا الاخلاق، 1785.

من أجل إنقاذ الإنسانية المتألمة، فقد انعدمت انسانيتهم أمام ما يحدث في قطاع غزة وعملت وسائل إعلامهم على التطبيع مع مشاهد القتل والتشنيع بأرواح أناس ينتمون الى إنسانية جمعاء بكل ما تحمله من معاني.

أمام هذا الوضع، يمكن القول، أن التنوير الأوروبي الذي جاء بقيم إنسانية، أصبح اليوم يعيش في قتامة، في غياب النزعة الإنسانية، فهل كان فلاسفة الأنوار يأملون إنسانية فائقة؟ مختزلة في شعوب دون أخرى؟ ربما هي الخدعة التي عاشت عليها الإنسانية والتي اكتشف الأنسان المعاصر للأحداث، أنه لا وجود لقيم إنسانية جمعاء.

في نفس هذا السياق، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي، دور هاما في بلورة فكرة جديدة عن المظلمة التي يعيشها الشعب الفلسطيني منذ 1947، وساهمت في بناء رأي عام عالمي نصرة للقضية الفلسطينية لدى الأجيال الجديدة التي لم تكن تعرف حق المعرفة حول هذه القضية، فقد أعيد طرح النزعة الاستعمارية للكيان الصهيوني، وحق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه المنهوبة، هذه القضية، التي ضلت لأمد بعيد، غائبة عن الرأي العام العالمي نتيجة التظليل التي كانت تقوم به وسائل الإعلام التقليدي. فقد، اتحدت شعوب العالم حولها رغم ظلم حكامها ووسائل إعلامها المضللة.

لكن المفارقة الكبيرة أنه بالرغم الحصار على وسائل التواصل الاجتماعي المتواصلة والتشويه الذي تقوم به عدة وسائل إعلام غربية، إلا أن شوارع العالم خرجت بتعبيرات مختلفة لتصرخ" الحرية لفلسطين " Free Palestine وهذا، في حد ذاته انتصار للقضية الفلسطينية لدى الإنسانية القادمة، المتجاوزة للمواثيق الدولية الزائفة، والأنظمة الاستعمارية.

إن ما نتابعه يوميا منذ اندلاع الحرب من تحركات في شوارع مدن عالمية، ومن هبة شعبية لدى سائر الشعوب، انما هو تعبير عن نصرة للإنسانية بمنظور مختلف عما تدعيه المواثيق الدولية. هو شكل من

أشكال إعادة الاعتبار للإنسانية المأمولة للأجيال القادمة، وليست الإنسانية المهدورة التي تعرضت لأبشع اشكال الاعتداء.

غزة بين المقاومة والتطبيع

أ.د. سامي زهو
رئيس مركز صلاح الدين الأيوبي للدراسات الحضارية والتاريخية, العراق

شهدت القضية الفلسطينية على طول خطها السياسي والعسكري محطات لا يمكن وصفها إلاّ بالتراجعية، وذلك لقبول الادنى من الشروط دائما، وبعد أن ساد التطبيع عند القيادات العربية واضحت قناعات كاملة بانتهاء المقاومة واقتراب عصر السلام مقابل الاستسلام انفجرت الاوضاع في غزة معلنة رفضها لكل المجريات السياسية حول القضية الفلسطينية سواء منها التطبيع العلني ام المتاجرة بالشعارات ، وفتحت ابواب التحليلات والتوقعات على مصراعيها عن تحدي المقاومة وقسوة الصهاينة لأنه سوف نصل الى حل يغير المعادلة القائمة، وهذا يعني ان الحل النهائي للقضية الفلسطينية اقترب واصبح قاب قوسين او ادنى، لتنطوي مرحلة من ابشع مراحل التعسف والدموية والاستهتار بالقوانين الدولية.

نعم إنّ هذه البساطة في الحديث لا يمكن قبولها بسهولة لان الطرف الاقوى والمتحكم في الظاهر لا تبدو عليه علامات الضعف وكذلك الذين يسندوه هم الاكثر قوة في الموازين الدولية ' والامر الذي يزيد من غرابة هذا التحليل ان المعنيين (الدول العربية والإسلامية) هم الاضعف في التأثير فكيف نتوقع أحداثا تخالف السنن والنواميس الكونية؟ وهذا الاستغراب واقعي اذا ما اغمضنا اعيننا عن قلب الحدث وانشغلنا بالأطراف اما اذا اخذنا بنظر الاعتبار الطرفين الاساسيين في الصراع فسنصطدم بحقيقة لا تقبل الشك الا وهي ان الذي حصل ويحصل لم يكن كما كانت عليه الحروب السابقة ولا الانتفاضات

فإذن لابد ان نفكر بطريقة مختلفة عما مضى ولا نريد ان نحلق في الفضاء ونتخيل نتائج سحرية ، فالوقائع تمنحنا التأكيد على ان النتائج تشابه مقدماتها لذا فان القضية الفلسطينية ليست كما هي في 1948 وليست كما هي في 1967 وليست هي في 1973 ، وليست كما هي في الثمانيات ولا التسعينات بل لها ظروف دولية مختلفة واوضاع سياسية جديدة ونوع من التحدي غير المسبوق كما هي القسوة غير المسبوقة وهذا يجعلنا نطرح اجابات وتوقعات غير التي كانت بل لابد ان يكون حلا ينتهي عنده الصراع ليبدأ صراعا جديدا في مكان اخر ربما لا يبتعد عن الشرق الاوسط .

ولكن يبقى السؤال الذي يدور في الأذهان اليوم يحتاج إلى إجابة قبل النهاية والذي يمكن تلخيصه بـ: من كان السبب في انفجار الأوضاع في غزة؟ هل غياب الأنظمة الثورية أم لاستسلام الأنظمة غير ثورية؟ أم النظام الدولي الجديد أم غير ذلك؟!!

هول الجريمة وإصرار الحياة

د. سوسان جرجس أستاذة
علم الاجتماع في الجامعة
اللبنانية، لبنان

ونحن صغار كانوا يخيفوننا بـ "اليهودي" إن عذبنا أمهاتنا و"تشيطنا": هو يخطف الأطفال، يذبحهم ويصنع من دمهم فطيرة فصح، بها تكتمل طقوس عيده وشروط إيمانه. ما كنا ندري حقيقة القصة من وهمها وخيالها لكن صورتها النمطية وتصوراتها ترسخت في مخيالنا الاجتماعي وتم تناقلها من جيل إلى جيل، فصار "اليهودي" بالعموم ودون تمييز فاقد الإنسانية، منتهكاً لقيمها؛ هو مصاص دماء يسرق الأولاد، يشرب دمهم ويرمي بهم جثثاً شاحبة فوق الثلج وتحت شجر الميلاد.

وإذا كان من علامات النضج المعرفي للإنسان وضع نسق التصورات ومنظومة المفاهيم التي تكوّنت لديه تحت مجهر المساءلة والقراءة النقدية، فقد تبيّن لنا أن قصة "فطير صهيون" هي على الأرجح مجرد أسطورة لم تسجل لها حالة في فلسطين أو خارجها، لا قبل عام 1948 ولا بعدها، ولكن يا للفاجعة! لقد سجل التاريخ منذ اغتصاب فلسطين بموجب وعد ممسوخ اسمه وعد بلفور، مئات المجازر الدموية بحق الفلسطينيين دون تمييز بين طفل أو شيخ أو امرأة أو رجل، لا بل إن المجزرة الأخيرة التي ما زال "الإسرائيليون" يطيحون بها في غزة بعد السابع من تشرين الأول 2023 وبضوء أخضر غربي، قد حولت القطاع المقاوم، إلى مقبرة تضم رفات أكثر من إحدى عشرة ألف شهيد بينهم ما يقارب خمسة آلاف طفل

أهرقت دماؤهم تحت ركام المنازل والمساجد والكنائس والمدارس والمستشفيات الموجب حمايتها بفعل المادة 18 من اتفاقية جنيف الرابعة.

إذا كانت ضربات هذا الكيان المحتل وداعميه ممن يدّعون أن هذا الإجرام هو رد فعل أو حرب "عادلة"، قد أسقطوا قيم ومبادئ القانون الدولي الإنساني كافة، فهل سيأتي بعد هذا من يكلمنا عن أن مسألة "فطير صهيون" مجرد خرافة؟! هل سينبري من يبرئ اليهود من تهمة الدم التي ألصقت بهم على مرّ التاريخ منذ صلب السيد المسيح؟!

إنّ من يفعل ذلك ما هو إلا فاقد للحس الإنساني والوعي المعرفي الذي يُفترض أن يدرك ترابط الأزمنة ببعضها البعض، وأن التاريخ يسكن الحاضر والمستقبل أيضاً بهويته وتفاصيله السلوكية والأخلاقية، وبأن الأسطورة الملعونة خزان رموز يعكس الواقع الممسوخ الذي من خلاله نقف بكل أسف لنحلل ما لا يحتاج إلى تحليل: إنه قبح المغتصب ولاإنسانية المستعمر الذي احتل أرضاً ما كانت له يوما، إنما دخلها بفعل اتفاقيات مجرمة وتزوير حضاري وتاريخي وثقافي.

إنّ الإجرام الوحشي الذي يمارسه الإسرائيليون يومياً لا يمكن الإضاءة عليه كحدث طارئ، إنما هو إجرام ممأسس وتربية "يهودية" تفرض سلطتها وحضورها على أبنائها في كل زمان ومكان، هو استهداف دموي متعمد وممنهج، وغاية وتنظيم خطير دقيق لا يمكن مواجهته إلا بخطة نظامية معاكسة أكثر دقة وإمعاناً وإدراكاً ووعياً وإيماناً وتحصيناً نفسياً وتجهيزاً عسكرياً، ذلك أن وجود "إسرائيل" في منطقة الشرق الأوسط تهدد ليس فقط فلسطين والفلسطينيين، وإنما هي تهديد واضح للمنطقة بأكملها وخاصة لبنان وسوريا والأردن والعراق، ما يجعل من أي ردود شعبية أو نخبوية بالحرف والتظاهر السلمي والسلاح أيضاً أمراً طبيعياً ولازماً، ومقاومةً مشروعة كفلتها القوانين الدولية بغية حماية الوجود بما يتضمنه من شعب وأرض وحضارة وتاريخ وجغرافيا، وبغية حماية هوية أصيلة لا دخيلة. وهنا لا بد من التأكيد على ما يعرفه

القاصي والداني من تمييز بين المقاومة والإرهاب، فإن كان ما تفعله "إسرائيل" بحق الفلسطينيين لا سيما المدنيين العزّل يعتبر إرهاباً، فإن ما تفعله حركة حماس هو مقاومة سبق لكل شعوب العالم، تحديداً الفرنسيين والأميركيين أن اعتبروها مجداً ونصراً تاريخياً يستحق الذكرى والتخليد.

وفي النهاية، تجدر الإشارة إلى أنه برغم النتائج المؤلمة لوحشية الإجرام الممارس من الإسرائيلي الإرهابي تجاه الفلسطيني المقاوم، فإن المبادرة التي سبق وقامت بها حركة المقاومة الإسلامية حماس في السابع من تشرين الأول 2023 قد أسست لإمكانية قلب الأدوار وبلبلة المفاهيم، حيث شهدنا رفض الفلسطيني تأطيره في دور الضحية الساكن الذي لا يملك حولاً ولا قوة ليكون نبتة حياة وقوة فاعلة مزلزلة تخترق حصن قوةٍ إرهابيةٍ كانت تظنّ أنها لا تمّس ولا تقهر.

الاحتلال الصهيوني يستهدف القضاء على الهوية الفلسطينية وتهويد القدس

أ.د عبد القادر دحدوح
أستاذ علم الآثار بالمركز الجامعي تيبازة، الجزائر

عمدت حركة الاستعمار الغربي على مر العصور محو وطمس معالم هوية الشعوب المستعمرة لفرض السيطرة عليها وضمان خضوعها التام وولائها المطلق وانصهارها في ثقافة المستعمر، فينسلخ من ثقافته ولغته ومعتقداته وعاداته وتقاليده ليتقمص ثقافة ولغة ودين المستعمر وعاداته وتقاليده، وهي السياسة التي تنتهجها الحركة الصهيونية في فلسطين الشقيقة، حيث منذ أواخر القرن 19م بدأت سياسة تهجير اليهود إلى أرض فلسطين وتوسيع الاستيطان اليهودي بها، لتدعم أكثر بعد اتفاقية سايكس بيكو سنة 1916م بإحلال الانتداب البريطاني على أرض فلسطين، ثم إقرار وعد بلفور سنة 1917 الذي ينص على انشاء وطن لليهود بفلسطين، ومن ثم تبدأ حملات الاحتلال واغتصاب الأراضي من ملاكها الحقيقيين برعاية بريطانية وغربية إلى أن حلت نكبة عام 1948 وبعدها نكبة 1967 التي على اثرها احتلت القدس وفلسطين كلها لتتقطع أوصال الفلسطينيين بين مشرد خارج وطنه ومحاصر بين جدار عازل في الضفة الغربية أو قطاع غزة، ولا يزال العدو الصهيوني الغاشم يتمدد على ارض فلسطين ليبني مستوطنات جديدة داخل الأراضي المحتلة بالضفة والقطاع كالأخطبوط، كل ذلك بهدف تضييق الخناق على المقاومة وتهويد البلاد قصرا، أو دفع أهلها للهجرة إلى خارج وطنه.

إن العدو الصهيوني في مساعيه الخبيثة هذه عمل على تهويد البلاد لطمس معالم هويتها العربية الإسلامية، فقد عمل بعد سلبه لأراضي ومدن فلسطين الى تخريب وتدمير معظم الآثار الإسلامية

على الخصوص وتصنيف 09 بين مدينة ومعلم وموقع أثري ضمن قائمة التراث العالمي على أساس أنها تراث إسرائيلي، وقام بتسجيل 18 معلما وموقعا أثريا ضمن القائمة الإضافية للتراث العالمي باسم "إسرائيل" أيضا. التراث الثقافي غير المادي الفلسطيني هو الآخر لم يسلم من سطوة الصهاينة عليه، حيث حاولوا تبني عناصر من التراث الثقافي اللامادي متجذرة في أبناء الشعب الفلسطيني لتصنيفها على أنها تراث إسرائيلي مثلما فعلوا مع التراث المادي. وإلى جانب هذا قام الصهاينة بتخريب وتدمير وتحطيم العديد من المعالم والمواقع الأثرية العربية والإسلامية الفلسطينية بما يزيد في مجموعها عن 5000 بين معلم وموقع ومتحف، حيث تشير بعض الاحصائيات الى تدمير 1500 معلم تاريخي و500 موقع أثري، كما أن مشروع إتمام بناء الجدار العازل سيتم على إثره تحطيم 270 موقع اثري، و 2000 معلم تاريخي، وقد كان قبل هذا حطم أزيد من 800 موقع ومعلم أثري، وقد كان المحتل في سنة 1967 عند استحواذه على القدس الغربية حطم حارة المغاربة واستحوذ عليها وعلى حائط البراق، وفيها تم تدمير 135 معلم تاريخي، وفي نفس السنة تم الاستحواذ على متحف فلسطين الأثري وما فيه من تحف اثرية تروي تاريخ فلسطين على مر العصور.

ومن الإجراءات التي اتخذتها قوات الاحتلال الصهيوني هو الترخيص بالمتاجرة في الآثار الفلسطينية حيث لا يمنع القانون الإسرائيلي بيع وشراء التحف الأثرية الفلسطينية وهو ما ساهم في ظهور عصابات يهودية وغيرها تنقب عن الآثار بأرض فلسطين وتعرضها للبيع دون حسيب أو رقيب، وهنا تشير احصائيات فلسطينية إلى أنه سنويا يتم تهريب وبيع ما يزيد عن 100.000 تحفة أثرية.

وفي إطار السياسة الممنجهة لتهويد القدس وفلسطين كلها تم تغيير أسماء المدن المحتلة والأماكن والمعالم التاريخية ومنحها أسماء يهودية لا تمت بأي صلة بماضيها ولا تاريخها ولا هويتها.

المجتمع الفلسطيني هو الآخر لم يسلم من تهويد هويته فقد عمد الاحتلال الصهيوني على تجريد العديد من الفلسطينيين من وثائق هوياتهم الفلسطينية ومنحهم هويات جديدة إسرائيلية (أزيد من 1,700مليون عربي فلسطيني يعيش في كنف "إسرائيل")، فضلا سياسة التهجير التي راح ضحيتها أزيد من 6,4 مليون فلسطيني يعيشون خارج وطنهم، ولم تبق قوات الاحتلال غير 5,4مليون فلسطيني يتوزعون على الضفة الغربية وقطاع غزة.

القدس الشريف ومعالمه الإسلامية بما فيها المسجد الأقصى وقبة الصخرة وغيرها من المعالم تعرضت مرارا وتكرارا لعمليات اقتحام وتحطيم وحرق وسرقة ونهب، وحفريات وتنقيبات في شكل أنفاق يصل عرضها الى 5م وعمقها 10 م وطولها أزيد من 80 م، أسفل الأقصى بحثا عن الهيكل المزعوم، ما ألحق أضرارا خطيرة بجدران المسجد الأقصى الأمر الذي يجعله عرضة للانهيار.

بتاريخ 7 نوفمبر 2023 أصدرت وزارة الثقافة الفلسطينية تقريرا أوليا يرصد أثر العدوان الإسرائيلي على القطاع الثقافي بغزة: ورد فيه أن معظم أجزاء البلدة القديمة لمدينة غزة وفيها 146 بيتا قديما تعرض الى أضرار عديدة، ومساجد وكنائس وأسواق ومدارس قديمة تاريخية وميناء غزة القديم المسجل ضمن القائمة الإضافية للتراث العالمي.

وخلال الحرب الحالية على غزة تم تسجيل تدمير لعدد من المعالم والمواقع الأثرية بالقطاع، وفي هذا الشأن وردت عدة بيانات بداية من وزارة الثقافة الفلسطينية ووكالة الأنباء الفلسطينية والمجلس العربي للاتحاد العام للآثاريين العرب أن العدوان الإسرائيلي قام بتدمير:

1- الموقع الأثري تل رفح وهو يعود الى العصرين اليوناني والروماني.

2- المسجد العمري الكبير في غزة، كان معبداً كنعانياً، وتحول إلى مسجد بعد الفتح الإسلامي للقدس.

3- المسجد العمري في جباليا هو من عصر المماليك.

4- مسجد الشيخ سليم أبو مسلم في بيت لاهيا، بني قبل 600 عام، تم تدميره بالكامل.

5- مسجد الشيخ سعد في بيت لاهيا، بني قبل 500 عام، تم تدميره جزئيا.

6- مسجد كاتب الدولة بغزة ، بني على الطراز المملوكي العثماني تم تدميره جزئيًا.

7- مكتبة العباس التي تقع بالمسجد العباس التاريخية التي تضم ألواح حجرية وبعض المخطوطات التاريخية تم تدميرها بالكامل.

8- تضرر كنيسة القديس برفيرويس في غزة يعود تاريخها إلى عام 406 م.

9- الكنيسة البيزنطية في جباليا 444م.

10- كنيسة العائلة المقدسة للاتين والتي يعود تاريخها إلى عام 1869م في غزة.

11- تعرضت الكنيسة المعمدانية بالمستشفى المعمداني الوطني 1882م، لدمار كبير.

12- قصر الباشا الذي أنشئ في العصر المملوكي عام 1260م.

13- حمام السمراء وهو مبنى مملوكي عثماني تأسس قبل ثمانية قرون.

14- المقبرة الإنجليزية التي يعود تاريخها إلى عام 1904.

15- مبنى بلدية غزة الذي يعود تاريخه إلى عام 1893.

16- بيت السقا الأثري: تم تدميره بالكامل.

17- تعرض 146 بيتا قديما تاريخيا بالبلدة القديمة لمدينة غزة الى أضرار عديدة.

إن كل هذه الإجراءات والأعمال الخطيرة التي قام بها الاحتلال الصهيوني ولا يزال يقوم بها في فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة هذه الأيام كلها تستهدف طمس هوية شعب وأرض فلسطين، لتحل محلها

الهوية اليهودية ونشر خرافاته الصهيونية المزعومة، غير أن الشعب الفلسطيني أثبت عبر أزيد من قرن من الزمن بأنه شعب متمسك بأرضه وهويته يدافع عن وطنه، ويبذل في سبيل ذلك الغالي والنفيس، وقد دفع قوافل من الشهداء في حروب ومعارك وانتفاضات عديدة سنوات 1921، 1929، 1936، 1937-1939، 1948، 1951-1956، 1965-1967، 1987-1993، 2000-2005، ولا تزال الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية مستمرة إلى أن تحقق استقلالها وتسترد ما سلب منها وتزيح الصهاينة عن القدس الشريف بلا رجعة.

الهوة بين القمّة والقمّة

د. سناء الشامي، جمعية
البندقية-الصداقة الإيطالية
العربية، إيطاليا

مضى عام على قمة العرب في الجزائر، نوفمبر ٢٠٢٢... حينها كتبت هذا المقال: الجزائر بلد عظيم وقد بذل جهودا جبارة من أجل إنجاح القمة العربية. الكثير يهلل بنجاح القمة، والكل أكد على المواقف الداعمة لفلسطين، ودور سوريا، ومساندة ليبيا و... لكن لم أقرأ عن برنامج عمل اتفقت عليه هذه القمة! كل القمم الدولية تنتهي ببرنامج عمل يُتفق عليه من أجل بداية التطبيق فور انتهاء القمة.

١/ هل اتفق العرب على إزالة الحدود فيما بينهم؟

٢/ هل اتفق العرب على حرية التجارة فيما بينهم والإعفاء الجمركي لبعض السلع الاستراتيجية؟

٣/ هل اتفق العرب على سياسة بترولية موحدة ؟

٤/ هل اتفقوا على خلق جيش موحد تشرف على إدارته وزارات الدفاع العربية؟

٥/ هل اتفقوا على خطوط سياسة خارجية موحدة؟

٦/ هل اتفقوا على برامج ومناهج تعليمية موحدة؟

٧/ هل العرب وضعوا مخططا لخلق بنك عربي على غرار البنك الدولي، يُقرض الأموال للدول العربية بفوائد رمزية؟ إذا لم تنته القمة بمخطط عمل (business plan) يحتوي هذه الأساسيات، إذاً أين القمة في هذا الاجتماع. وتبقى الجزائر مشكورة على دورها ومحاولاتها. حان الوقت أن نعطي لكلامنا وزناً، وكفى ميجانا وأبو دلعونة، بالعنتريات لن نتخلص من كامبل، بلفور وسايكس بيكو، فهم صاهروا البعض منا، وصاروا مننا وفينا... . وقد عاد شهر نوفمبر ٢٠٢٣ لتلتقي العرب في قمة طارئة بالسعودية ولنعيد كرة طحن الهواء، ولكن بشكل أكثر مأساوية، لأنهم بينما ينددوا ويتمددوا ويتعانقوا، غزة تنزف والعدو مستمر في قصفها والقواعد العسكرية الأمريكية تحيط (بالأمة العربية) من كل صوب. الكل كان ينتظر من هذه القمة العربية الطارئة مواقف تدل على جدية الاجتماع، وليس فقط قرارات نظرية: مثلاً؛

١/ لماذا لم يطالبوا الدول المطبّعة بتعليق (لا أقول, معاذ الله, بإلغاء، وإنما فقط بتعليق) معاهدات السلام إلى أن يجدون حل للقضية أو على الأقل إلى أن يتوقف قتل أبرياء غزة بالكامل؟

٢/ لماذا الدول المطبّعة لم يجمّدوا السفارات الإسرائيلية في بلدانهم؟

٣/ لماذا الأردن باسم الاتفاقية الأمنية مع "إسرائيل" منعت المظاهرات بالقوة من أمام السفارة الإسرائيلية؟ وأمن غزة أليس من مسؤولية الأردن أولاً ومسؤولية العرب ثانياً؟

لماذا الأردن أولاً؟ لأنه وحسب القوانين الدولية فأن الضفة الغربية والقدس ما تزال تحت عهدة الحكومة الأردنية، التي لا يحق لها التنصل من حماية الفلسطينيين قبل أن تعيد لهم القدس والضفة الغربية، ولا ننسى بأن الضفة الشرقية للأردن محتلة من قِبل إسرائيل!

٤/ كذلك الأمر بالنسبة للحكومة المصرية، وحسب القوانين الدولية فأن غزة تحت عهدتها وتحت ظل الجيش المصري، إذاً لماذا لا تقوم بأي خطوة عملية تجبر العدو فيها على وقف وحشيته؟ لماذا لا تقفل

قناة السويس، أو من تحت الطاولة تدفع عمّال القناة للقيام بإضرابات، يكفي بضعة أيام من الإضراب حتى تضرر تجارات الكثير من الدول وأولهم "إسرائيل"، وحينها تشاؤمهم على حل الإضراب مقابل وقف القصف على غزة؟

٥/ الحكومات العربية يعلموا بأن غزة تحت عهدة مصر، والقدس والضفة الغربية تحت عهدة الأردن، إذاً لماذا لا يفعلون شيئاً كي يلزمون هاتين الدولتين أو يتفقون معهما على حل ينقذ المدنيين في غزة من الموت؟

٦/ المقاومة في العراق واليمن قصفوا إيلات الحيوية بالنسبة ل"إسرائيل"، لماذا السعودية ومصر فعّلوا شبكات الدفاع الجوي لإسقاط الطائرات والصواريخ المنطلقة من اليمن، والأردن فعّل شبكاته لإسقاط مثيلهم المنطلق من العراق؟

٧/ هل هناك تلاعب بالقانون الدولي؟ أم إنها خيانة الأمانة؟ مصر مؤتمنه على غزة والأردن على القدس والضفة الغربية، فكيف للمؤتمن أن يتجاهل مسؤوليته؟

٨/ وعد بلينكن السعودية ومصر والأردن خلال زيارته الأخيرة لهم بأن يفعّلوا شبكات دفاعهم الجوية لحماية "إسرائيل" من صواريخ العراق و اليمن مقابل وعد بالهدنة، وعد وليس هدنة فورية، لماذا وافقوا؟ أو لماذا لم يفرضوا على بلينكن هدنه فورية مقابل تشغيلهم لشبكات الدفاع الجوية؟ حتماً سنسمّي هذه الأفعال بالخيانة، وقد يكون للسياسيين وجهة نظر أخرى ومسمّيات مختلفة، لكن شخصياً لا أسميها خيانة، لأن للخيانة حكاية أخرى وماضٍ بعيد، إنه الطاعة العمياء للأقوى وفقدان الحيلة أمام الأسياد، أو ربما إنه الإدراك بأن أساطيل أمريكا تحاصر عروشهم ومع إن العرب متفوقين في التجارة، إلا إنهم في هذه المرحلة فقدوا مرونتهم في الشراء وعلى ما يبدوا هم الآن في مرحلة أمّا البيع أو الاحتفاظ بما لديهم إلى أن يأتي موسم قطاف أفضل حظاً.

طوفان الأقصى؛ لا بد من الدولة المستقلّة

د. نوفل الشهوان
أستاذ في جامعة الموصل، العراق

بلغ السيل الزبى، وشنت حركة حماس الفلسطينية هجوما غير مسبوق unprecedented assault على إسرائيل في 7 أكتوبر، حيث تسلل مئات المسلحين إلى المجتمعات القريبة من قطاع غزة وقتل نحو 1200 شخص، لكن الجيش الإسرائيلي يقول إن أكثر من 200 جندي ومدني، بينهم نساء وأطفال، تم أخذهم إلى غزة كرهائن. ولحين 18 نوفمبر قُتل أكثر من 12 ألف فلسطيني في غزة في الغارات الجوية والمدفعية التي نفذها الجيش الإسرائيلي ردا على ذلك، وفقًا لوزارة الصحة في غزة.

وتقول "إسرائيل" إن قواتها عثرت على جثة امرأة ثانية محتجزة كانت نوا مارسيانو، جندية تبلغ من العمر 19 عاما، رهينة لدى حماس خلال عملية تفتيش بالقرب من مستشفى الشفاء في غزة، وهي واحدة من حوالي 240 شخصًا اختطفتهم حماس في 7 أكتوبر، وقد اعترف بنيامين نتنياهو بذلك.

رد فعل الجيش الاسرائيلي

لم ولن تقدم القوات الاسرائيلية على اقتحام غزة الا بتكاليف باهضة لم تكن تتصورها يوما ما. فتعمد مع أميركا الى التدمير المنظم، إنتقاماً لم حصل.

لم تأبه القوات الإسرائيلية بإيقاع أكبر الخسائر في صفوف المدنيين في غزة – لكنها ألقت باللوم على حماس لتبرير غاراتها الانتقامية، وفقًا لمسؤولي حماس.

واقع العدو الاسرائيلي

أمّا داخل الحكومة الاسرائيلية، وحسب جو إينوود، المراسل الدولي لبرنامج بي بي سي نيوزنايت: "يجب على "إسرائيل" أن تقدم "أفقًا سياسيًا"، فقد كنت قد رتبت للقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت (الذي كان في منصبه من عام 2006 إلى عام 2009)، لمناقشة انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة" منذ عام 2005، وأشرف عليه، لكن الحديث سرعان ما تحول إلى مستقبل القطاع، وأستمر الحال مع منافسه الشرس بنيامين نتنياهو.

في حديثه في مكتبه في تل أبيب، ألقى أولمرت باللوم على رئيس الوزراء الحالي في الإخفاقات الأمنية التي أدت إلى هجمات 7 أكتوبر. وقال نتنياهو إن الجميع سيحاسبون، بما في ذلك هو نفسه. وفيما يتعلق بموضوع مستقبل غزة، فضلاً عن الضفة الغربية المحتلة، كان أولمرت أكثر قوة. وقال لي: "بمجرد تدمير حماس"، يجب أن تأتي قوة حفظ سلام دولية لتتولى المسؤولية "لفترة قصيرة من الزمن". وهذا من شأنه أن يسمح للسلطة الفلسطينية بتولي زمام الأمور في نهاية المطاف منهم، بدلا "من الاحتراب الإسرائيلي".

حل الدولة المستقلة لفلسطين

قال إن "إسرائيل" يجب أن تقدم "أفقًا سياسيًا" في شكل حل الدولتين، وهي صيغة السلام المدعومة دوليا والتي تتصور إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب "إسرائيل". ويتضمن اقتراحه انسحاب المستوطنين الإسرائيليين من جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة تقريبا. ولا شك أن هذه الدعوة ستكون مثيرة للجدل إلى حد كبير في أجزاء كثيرة من المجتمع الإسرائيلي. وتزيد من جرأة المستوطنين. والمهم انه اعترف بأن خطته ستؤدي إلى المواجهة، لكنه قال إنه إذا لم يتم إخاذ إجراء، "فسوف تصبح إسرائيل دولة ثنائية القومية ستعيش إلى الأبد مع الصراع الداخلي والاحتكاك والإرهاب والكراهية".

حرب غزّة: بين الحقيقة وصناعة الوهم

د. رانيا الغويل
أستاذة مساعدة للتعليم العالي
في علم الاجتماع، تونس

تتواصل الحرب على سكان قطاع غزة المحاصرين في فلسطين المحتلة، بمساندة قوى الهيمنة العالمية وتواطؤ الرأي العام العالمي الذي نجحت الدعاية الصهيونية وقوى اليمين الصاعد في تعبئته ضد حقوق الشعب الفلسطيني لتظهر سياسة الكيل بمكيالين واضحة في التعامل مع المجتمعات المهيمن عليها كاشفة عن تناقضات النظام العالمي الذي أصبحت تقوده النزعات المتطرفة في حماية المصالح على حساب حقوق الإنسان والقوانين الدولية.

تجاوز الحصار الإسرائيلي كل الأساليب القديمة التي اعتمدها ليصل إلى مبتغاه النهائيّ المتمثل بالتطهير العرقيّ المُمَنهج للشعب الفلسطينيّ. تمثّل هذه المجازر اليومية حرب إبادة عرقية وجرائم ضد الإنسانية تذكرنا بالجرائم النازية والفاشية، وهي مجرّمة بالقانون الدولي وبالاتفاقيات الدولية مازالت تقترفها "إسرائيل" باسم الإيديولوجيا الصهيونية العنصرية بحماية وتشجيع على الإفلات من العقاب والتتبع الجنائي أمام محكمة العدل الدولية.

تبيّن أننا نتحدّث عن إرهاب دولة مكتمل التعريف في استعادة مكشوفة لإرهاب الدول الاستعمارية الذي كان قد مورس في الحروب الاستعمارية ضد أغلب مجتمعات الجنوب خلال القرن العشرين. إرهاب دولة يهدد الوجود الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني في غزة المحاصرة ويمثل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان.

قام الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بدور هام عبر نقل صورة المجازر وواقع المعاناة للشعب الفلسطيني كما كشفت الوجه البشع لدولة الاحتلال وفضحت ضعفها، في حين بيّنت الأحداث تطوّر المقاومة الفلسطينيّة وقدرتها على الصمود والمواجهة.

ساهمت الحرب الكترونيّة في التعبئة الجماهيريّة والتعاطف مع غزة وكشف ما أراد الصهاينة إخفائه، من خلال تسجيل تحرّكات شعبيّة كبيرة من المجتمع المدني الأجنبي ما بيّن تباعد بين الموقف الرسمي الارهابي والموقف الشعبي الإنساني بأروبا وأمريكا.

شهدنا تحرّكات واحتجاجات في أغلب الدول العربيّة وصمت كبير من الرؤساء والملوك الحاكمة، إن ما يحول بين الشعوب وتحرير فلسطين هو الأنظمة الحاكمة فقط وليس قوة الاحتلال.

تبيّن عمق الأزمة القيميّة والانسانيّة التي تعيشها مجتمعاتنا العربية، تراجع قيمي في الهويّة والعروبة فانقلب شعار الوحدة العربية لشعاراً هامشياً. تراجع في قيمة التسامح والتعايش مع المختلف إضافة للمشاكل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة واستهلاك المخدرات...

فقدت الوطنية مكانتها القيمية في القطر العربي الواحد لتحلّ مكانها القيم العشائرية والعرقية والدينية المذهبية، وهذا بالطبع يهدد مستقبلاً الانتقال إلى القيم الديمقراطية كالمواطنة والمساواة والكرامة الإنسانية.

نحن العرب في حاجة لتفكير ونظريّة جديدة، لدولة ديمقراطيّة واحدة للتعامل مع قضايا الهويّة والتنمية والصراعات الاقليميّة المختلفة.

الموقف العربي من فلسطين: من الشريك إلى المطبّع الوسيط إلى الخصم الحليف

أ.د حارث علي حسن أستاذ الانثروبولوجيا
في جامعة الموصل, العراق

إنّ فلسطين ليست قضيّة عربيّة أو اسلاميّة، بل هي قضيّة انسانيّة في كلّ تجلياتها وتمثّلاتها. تعبر عن صمود شعب بوجه عدوّ صهيوني ومحتلّ مجرم، خلال ثمانية عقود عانى من القتل والاعتقال والتغييب والتهجير القسري. أمّا الأشقاء العرب فكان موقفهم قد اتخذ مسارا باتّجاه المهادنة والتنصل من واجباتهم الأخلاقيّة...بعد أن كان العربيّ شريكا داعما مساندا، انحرف باتجاه التطبيع مع العدوّ ليلعب دور الوسيط النزيه. فبدأ هذا المسار بعد توقيع اتفاقيّة الذلّ والخيانة بين مصر الحارس الأمين لحدود الكيان الصهيوني من جهة الغرب. ثم تبعها الأردن في توقيع اتفاقية وادي عربة عام 1995 لتكون الأردن حارس العدوّ من جهة الشرق، وبهذا ضمن الكيان اللقيط أمن حدوده المزعومة بأيادٍ عربيّة، ثمّ تسابق الحكام العرب في الهرولة باتجاه الانبطاح تحت أقدام الكيان اللقيط، فجاء الدور على الامارات والبحرين والمغرب والسودان وسلطنة عمان. أمّا قطر فكان شكل التطبيع بوجود مكاتب اقتصاديّة وثقافيّة، في حين أنّ السعوديّة تجري سرا حوارات ومفاوضات على نوع العلاقات وشكلها.

أمّا اليوم ومع العدوان الصهيوني على غزّة العزّة والشرف والشموخ فإنّ الموقف العربي اتخذ شكلا عابرا للشريك والوسيط والمطبع ليصبح حليفا أمينا للعدوّ الصهيوني. وكان غزّة أسقطت

اقنعتهم وكشفت عوراتهم، فأصبحوا يبرّرون القتل والاجرام والابادة الجماعيّة للنساء والأطفال، وعجزوا عن ادخال الماء والدواء والغذاء إلى شعبنا المحاصر. وقام اعلامهم وأقلامهم المأجورة كعادتهم بوضع الذنب على المقاومة الفلسطينيّة والحديث عن غزّة فقط وكان العدوّ لم يقتل منذ 8 عقود...في موقف يعبّر عن صلافة وصفاقة فاقت الوصف، وهم الذين صدعوا رؤوسنا في بطولات وصولات جيوشهم التي لم تكن توجّه إلّا في صدور شعوبهم.

صمود أسطوري من الشعب الفلسطيني وملاحم تاريخيّة من رجال المقاومة في ظل الفرق في العدد والعدة والدعم اللّا محدود من الغرب. فلولا الدعم المفتوح من الغرب للكيان اللقيط. مع الذلّ والضعف والانبطاح المستمرّ من العرب. لما كان الكيان الصهيوني موجود أمام مقاومة تاريخيّة لعقود ثمانية... لكنه القدر والحتميّة الإلهية بهزيمة الصهيونية وان فجر التحرير قد لاح في الأفق بإذن الله تعالى.

أما دعاة الحرية والديمقراطيّة الغربية فقد سقطوا امام شعوبهم بسبب ازدواجية المعايير الدولية والأخلاقية في التعامل مع القضية الفلسطينية. وبانت حقيقة المنظمات العالمية سواء الأمم المتحدة أم مجلس الأمن أم الاتحادات القارية، بأنّها الغطاء للإجرام والقتل والابادة والمجازر التي قامت بها قوات الاحتلال بأشكالها الامريكية والبريطانية والفرنسية والروسية في الدول العربية والإسلامية والافريقية. في فيتنام وأفغانستان والعراق وسوريا وليبيا واليمن والصومال والسنغال ورواندا والبوسنة والهرسك...

هذا هو وزن المقاومة الفلسطينية حينما تثور بين حين وحين. فإنّ صداها يعمّ ارجاء المعمورة وأبعاده وانعكاساتها تصل إلى ضمائر كل انسان يتنفس حرية. والتاريخ سجل ويسجل ان النصر للمقاومة والهزيمة للمحتلّ. فهي حقيقة إنسانية حتمية وقدر الهي محتوم.

منذ 7 أكتوبر، 2023 وانطلاقة عملية "طوفان الأقصى" تغيّرت ملامح الحياة في قطاع غزة كلياً على كافة الأصعدة، اقتصادياً واجتماعياً وسياساً. لا تزال حتى كتابة هذه السطور وعلى مدار 47 يوماً ترتكب إسرائيل مجازر وإبادة ومحو لكل ما هو فلسطيني في القطاع، في سياقات لم تشهد ولا تقارن فيما يحدث في أي استعمار حديث أو حرب عصرية .

حوالي 14,000 ألف مواطن غزيّ من الأطفال والنساء والمسنين فقدوا حياتهم بعد أكثر من شهر من حرب متواصلة تستخدم فيها القوة من طرف واحد وبدعم مادي ولوجستي من الغرب على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية .

وبعد الضوء الأخضر الذي مُنح لحكومة بنيامين نتنياهو اليمينية، تم تعطيل القوانين والأعراف الدولية الخاصة ومواثيق حقوق الإنسان الخاصة بأوقات الحروب برعاية أمريكية خالصة لنشهد الطائرات الحربية الإسرائيلية وهي تبيد المباني والمساكن والبشر دون أي هدف آخر سوى الإبادة، ولم يُستثنى البيوت والكنائس والمدارس والأسواق والمخيمات ومحاصرة المستشفيات وقصفها وقتل المدنيين المسلمين والمسيحيين الذين لجأوا إلى مساجدهم، كنائسهم، مدارسهم، بيوت أقاربهم... بحثاً عن مكان آمن لعائلاتهم .

وانفتح الباب على مصراعيه لنسجل استشهاد 5840 طفلاً في حرب لاأخلاقية ولا إنسانية، أمام صمت عربي قاتل يشارك بدوره في الحرب المتوحشة على القطاع. لم تتوقف الصدمات عن الحدوث وكان أفجعها عندما وقعت مجزرة مستشفى المعمداني والتي راح ضحيتها المدنيين العزّل، الذين بنوا خياماً من شراشف منزلية، وافترشوا الساحات الخارجية توقعاً منهم أن المستشفيات مكاناً آمن، حتى يأتي القصف ويبيدهم في منتصف الليل. ثم توالت المجازر بأعداد ضحايا هائلة وغير مسبوقة .

وحاولت الحكومة الإسرائيلية طوال هذه المدة تغييب الفلسطيني الضحية على مستويين: دولي وعالمي عبر تزييف الرواية وكسب الرأي العام كالمعتاد عبر اغتيال الصورة المرئية للضحية، أما المستوى الآخر يندرج تحت تغييب جسد الضحية على أرض الواقع بإبادته ومحوه من السجل المدني الفلسطيني.

إلاّ أنّ الصور المتداولة والتي استطاعت تجاوز الرقابة والخوارزميات التي فرضتها إسرائيل بالاتفاق مع كبريات شركات السوشال ميديا ضد صورة الفلسطيني، "المذنِب، الهامشي" وفق المعايير الغربية؛ تمكنت من الوصول إلى الحقائق وبدأت في معركة خلق وعي جديد ومكثف ينتصر للفلسطيني ويتضامن معه، وباستثناء صور الأطفال المنتشرة بقوّة قد نزعت المقولات والشرعيات التي منحتها الحكومات الغربية لإسرائيل ودعمتها بالأسلحة والأموال لتعزيز ما يُعرف بحق لديها بحق "الدفاع عن النفس" وتزييفها للحق الفلسطيني في الدفاع عن نفسه .

فقطاع غزة محاصر منذ يقارب 17 عاماً، وهي رزنامة طويلة من المجازر والحروب التي ارتكبتها إسرائيل ضد القطاع بعد تولي حركة "حماس" الحكم فيه .

ولم تكن الحروب السابقة أقلّ وحشية وفق المنهجية الإسرائيلية في إبادة الفلسطينيين في غزة والضفة معاً، منهجية "الدم" الذي يحيل بالضرورة إلى مبدأ أساسي قامت وفقه أسطورة " دولة إسرائيل" بحقها في سفك دم الأصلاني الفلسطيني ووجوده وانتزاعه كشوكة في حلق الصهيونية، ووجوب التخلص منه إما بالقتل أو

الطرد أو التهجير أو إحالته إلى شخص في هيئة مواطن من الدرجة الثالثة منزوع الحقوق من ذوي الأقليات .

وبعد محاولات إسرائيلية قوية في بداية الحرب للّيّ عنق الرأي العام والرسمي لرواية الطرف الواحد "الإسرائيلي" والذي يمجد "الحق بالحياة" وكأنه حق يهودي خالص ولا يجوز مساواته بالآخرين، هناك وعي إنساني أصبح يتبلور في ساحات المظاهرات التضامنية في العالم من غربه إلى شرقه تنادي بحق الحياة للفلسطيني أيضاً وضرورة دفاعه عن نفسه وأرضه ضد دولة مجرمة لها تاريخ طويل منذ 72 عاماً وهي تنهش لحم الفلسطيني، وبأنّ من الضروري أن يكفّ الدعم عن إسرائيل ووجوب وقوفها أمام محكمة الجنايات الدولية لارتكابها إبادة ضد 5840 طفلاً وحدهم، غير بقية الشهداء والمفقودين والمجهولين والجثث المختطفة، وتحويل غزة بمساحة (356 كيلومتر مربع) إلى مقبرة جماعية .

فضلاً عن تحويل غزة إلى مكان "غير قابل للحياة" بممارسة عقاب جماعي على غزة بتجويع أهلها، فقد منعت إسرائيل دخول القوافل الغذائية والمساعدات الإنسانية، وتقييد وإضعاف عمل القطاع الطبي بمنع وصول القوافل الطبية، بالتالي حرمان جرحى الحرب من حقهم في الحصول على العلاج والأدوية أو استعادة الحياة .

فقد وظفت إسرائيل طيرانها الحربي لقصف المستشفيات، ودباباتها لحصار المرضى والجرحى والأطباء ومنع دفن الضحايا، علاوة على مواصلتها في ارتكاب المجازر بجوار المستشفيات، ووضع الأخيرة هدفاً عسكرياً في الحرب البرية بذرائع واهية .

فقد ترك جيش الاحتلال الأطفال الخدج في المستشفيات دون أوكسجين وحاضنات ولا كهرباء، وتوفي الكثير من الجرحى في غرف العنايات المكثفة ومرضى السرطان، وارتفاع معاناة النساء الحوامل ومستويات إجهاضهن.

ورغم إعلان منظمات حقوقية دولية عديدة بأنّ إسرائيل ترتكب جرائم حرب وبالأدلة الصارخة، إلّا أنّ الأخيرة مستمرة حتى اليوم في إبادتها لقطاع غزة، عندما استطاع أن يقول "لا للاحتلال في هذه البلاد".

الأسيرة الفلسطينية في السجون الإسرائليــة "القانون والواقع: تحليل لثغرات التطبيق القانوني وتداعيات القوة السياسية"

د. ترتيل درويش أستاذة القانون
الجزائي في جامعة بيروت العربية، لبنان

اليوم يدخل العدوان على غزة يومه الثاني والستّين، اختلفت التوصيفات والتكيفات القانونية لما يحدث فتارةً اعتبرت جريمة إبادة جماعية وتارةً جرائم حرب، والمجتمع الدولي لا يحرّك ساكناً. واذا كانت آليات الحماية القانونية على الصعيد الدولي يحدّدها القانون الدولي العام، واذا كانت المنازعات بكل أنواعها تحدّد ضوابطها قواعد القانون الدولي الإنساني، ويفرض العقوبات على منتهكيها القانون الجنائي الدولي، فإن الحقيقة الساطعة: أنّ كل هذه القواعد غير قابلة للتطبيق على ما يحدث وسيحدث في فلسطين وتحديداً غزة، حيث أن سياسة الكيل بمكيالين وحق النقض الممنوح للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن سيبقى حاجزاً منيعاً في وجه أي من آليات الحماية ، رغم كل القرارات الدولية التي صدرت عن منظمة الأمم المتحدة .

ولعلّ المثال الصارخ هو واقع المرأة الفلسطينية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وتحديداً بعد النكبة عام 1948 التي أثّرت بشكل كبير على حياة المرأة الفلسطينية، فنلاحظ على سبيل المثال:

1. النزوح والشتات: خلال حرب النكبة، فقد المئات من الآلاف من الفلسطينيين منازلهم وأراضيهم، ممّا أدى إلى النزوح الجماعي وخروج العديد من العائلات من مناطقها إلى المخيمات والدول المجاورة، وترك ذلك الوضع آثارًا كبيرة على النساء الفلسطينيات.

2. التشتّت العائلي: نتيجة للنزوح والتهجير، تفتك الحرب بالأسر وتفرّقها، مما خلق حالات من التشتّت والفقدان داخل المجتمعات الفلسطينية، وهو ما يؤثر على دور المرأة كركيزة للأسرة والمجتمع.

3. الحالات النفسية والاجتماعية: تعرّضت العديد من النساء الفلسطينيات لظروف نفسية صعبة نتيجة فقدان الأمان والاستقرار والتهجير، وهو ما أثّر على صحّتهن النفسية والاجتماعية.

4. المشاركة في الصراع : شهدت النساء الفلسطينيات مشاركة فعّالة في الصراع والجهود الوطنية والاجتماعية، حيث كان لهنّ دور بارز في دعم المجتمعات والمحافظة على الهوية الفلسطينية.

5. تحدّيات الحياة اليومية: تعيش النساء الفلسطينيات حياة يومية مليئة بالتحدّيات بسبب الاحتلال والظروف الاقتصادية الصعبة وضغوطات الحياة في المخيمات والمناطق المتضررة.

وتحمّلت المرأة الفلسطينية أعباءً كبيرة وأظهرت قوة ومرونة في مواجهة الصعوبات بعد النكبة، وبقيت جزءًا أساسيًا من نسيج المجتمع الفلسطيني رغم التحديات الهائلة التي واجهتها. ولعل أهم ما تعرضت له المرأة الفلسطينية من قهر وظلم هو الأسر. قضية الأسرى محور أساسي في الصراع الفلسطيني، ولكنّها تواجه تحدّيات قانونية بسبب إنكار إسرائيل للاتفاقيات الدولية لتجنّب تصنيفها كدولة احتلال.

إنّ فرض الاحتلال الطويل وتعدّد مراحله وتعقيده الديموغرافي وجهات نظر متباينة للمنظمات الحقوقية تؤدي إلى تباين في تصنيف ومعالجة حالات الأسرى الفلسطينيين، لكن التوجه الفلسطيني يرجح التعامل معهم كأسرى حرب وفقًا لاتفاقية جنيف الثالثة. فسجون الاحتلال الإسرائيلي لا تزال تحتجز العديد من النساء الفلسطينيات. فهؤلاء النساء يواصلن نضالهن من الداخل والخارج، حيث لم يمنعهنّ الاعتقال من المطالبة بحقوقهن وكرامتهن. ففي نيسان عام 1970، نظّمت الأسيرات الفلسطينيات إضرابًا عن الطعام لتسعة أيام متتالية احتجاجًا على سوء المعاملة داخل السجون، وخاصة الحبس الانفرادي والعنف الممارس ضدهن. ومنذ ذلك الحين، استمرت حركة الاحتجاج والنضال حتى الوقت الحالي.

ومع تاريخ عملية "طوفان الاقصى" كانت قوات الجيش الإسرائيلي تحتجز في سجونها 62 امرأة فلسطينية، منهنّ 6 طفلات، 9 مصابات و3 نساء رهن الاعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة، كما وتمارس قوات الاحتلال بحق أولئك النساء مختلف أنواع التعذيب الجسدي والنفسي. والوضع القانوني لهنّ متشابك ومتنوع في الوقت نفسه، فليس جميع المحتجزين الفلسطينيين مقاتلين حملوا السلاح لمقاومة الاحتلال، بل هنالك مدنيون شاركوا في عمليات المقاومة الاحتجاجية المدنية، وهنالك مختطفون، بمن فيهم نساء وأطفال. ولعل إقدام قوات الاحتلال على اعتقال آلاف الفلسطينيين من الأطفال والشيوخ والنساء والرجال على امتداد الأرض الفلسطينية المحتلة، لا يمكن تبريره بالدواعي الأمنية كما تزعم قوات الاحتلال، بل ما هي إلاّ أداة مكمّلة لما تمارسه قوات الاحتلال منذ العام 1948، من "إبادة مجتمعية" تتجلى من خلال التطهير العرقي والمكاني للفلسطينيين من أرضهم التاريخية، خدمة لمشروعها الاستيطاني، الذي يعتمد في تطبيقاته على ارتكاب أفظع الجرائم من قتل وسلب وتهجير، واستيطان واقتلاع للأشجار والمزروعات وتزوير للحقائق والتاريخ.

وهناك رفض من دولة الاحتلال لتطبيق اتفاقيات جنيف على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتمّت محاولة نزع الشرعية عن جهود الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والاعتراف بالمقاومة الفلسطينية باعتبارها جزءًا من حركة مناهضة للاحتلال والاستعمار. كما عبّر المقرر الخاص السابق السيد جون دوغارد في ورقة قدمها أمام الأمم المتحدة حول الوضع القانوني للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في نيسان من العام 2012. وبدلاً من ذلك، فإنّ دولة الاحتلال تعاملهم على اعتبارهم سجناء لأسباب أمنية وإرهابيين لا حقوق لهم. ولا تكتفي دولة الاحتلال بحرمان الأسرى الفلسطينيين من حقوقهم المكفولة لهم بموجب اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى الحرب، بل يمتد هذا الحرمان ليطال بقية المعتقلين الفلسطينيين المدنيين المحميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

ولتفصيل المصطلحات القانونية التي تأخذ في دولة اسرائيل منحى جديدا حيث أنه من العدالة أن نفرق ما بين: الأسيرة الفلسطينية والاعتقال الإداري للمرأة الفلسطينية والسجينة الفلسطينية، فالأسرى في النظام الإسرائيلي ينقسمون إلى فئات مختلفة، مما يؤثّر على معاملتهم وحقوقهم. السجناء الجنائيون يختلفون في تعاملهم عن السجناء الأمنيين والإداريين وغير الشرعيين. ووجود تصنيفات مختلفة يثير تساؤلات حول مدى انسجامها مع المعايير الدولية، مما يسهل على السلطات الإسرائيلية تجاهل الانتهاكات المحتملة لحقوق الأسرى الفلسطينيين.

1. الأسيرة الفلسطينية (Palestinian Female Prisoner): تُشير هذه الكلمة إلى المرأة الفلسطينية التي تطبّق عليها نصوص اتفاقيات جنيف.

2.الاعتقال الإداري للمرأة الفلسطينية (Administrative Detention of Palestinian Woman): يُشير إلى اعتقال المرأة الفلسطينية دون تهمة رسمية أو محاكمة. يتمّ استخدام الاعتقال الإداري من قبل السلطات الإسرائيلية لاحتجاز الأفراد لفترات طويلة دون تقديم تُهم محددة أمام المحكمة.

3.السجينة الفلسطينية (Palestinian Female Prisoner): تُشير إلى المرأة الفلسطينية المحبوسة والتي تقضي فترة حبسها في السجون الإسرائيلية، سواء كانت بسبب حكم قضائي بعد محاكمة أو بسبب اعتقال إداري.

الاختلاف الرئيسي يكمن في السبب وراء الاعتقال أو الحبس. في حين يكون الاعتقال الإداري بدون تهمة محددة أو محاكمة، إذ أنّ الأسيرة الفلسطينية والسجينة الفلسطينية قد تكونا محكومتين أو اعتُقلتا بناءً على تهم معينة أو حكم قضائي صدر بحقّهن.

ولكن لماذا نستخدم مصطلح الأسير وليس السجين؟

في حزيران 2003، أفاد الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان أن الاحتلال الإسرائيلي لا يعترف بالفلسطينيين السجناء بصفة أسرى حرب. بدلاً من ذلك، يُعامل السجناء على أنّهم مجرمون أو إرهابيون بدوافع سياسية ويُتهمون بجرائم إرهابية أو جرائم عنيفة أو يُحتجزون إداريًا دون توجيه تهمة محددة.

ووفقًا لاتفاقيات جنيف، يحقّ للفلسطينيين أن يكونوا أسرى حرب ويحصلوا على الحماية القانونية. ومع ذلك، الاحتلال الإسرائيلي لم يوقّع على البروتوكول الإضافي الأول الذي يوضح حقوق المقاتلين الذين لا يرتدون الزي الرسمي في النزاعات المسلحة ضد الاحتلال الأجنبي.

مع العلم أن اتفاقية جنيف الثالثة، التي صادق عليها الاحتلال، تمنح وضع أسير الحرب للمقاتلين في حركات المقاومة المنظمة، لكن الاحتلال الإسرائيلي رفض منح الفلسطينيات هذه الصفة لتجنب منحهن الحماية القانونية المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف.

ونؤكّد أنّ اتفاقيات جنيف تمنح حسب البروتوكول الإضافي الأول ، الذي ينطبق أثناء النزاعات المسلحة ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضدّ الأنظمة العنصرية (المادة 1 (4) – وضع المقاتل القانوني (وبالتالي وضع أسير الحرب إذا أُسر) للمقاتلين الذين لا يرتدون الزي الرسمي أو لديهم علامة مميزة بسبب طبيعة النزاع، طالما أنهم يحملون السلاح علانية خلال الاشتباكات العسكرية (المادة 44-(3) ومع ذلك، لم يتم التصديق على هذا البروتوكول من قبل الاحتلال.

وتوفر اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949، التي صادق عليها الاحتلال، حماية أكثر محدودية، وتمنح وضع أسير الحرب للمقاتلين في حركات المقاومة المنظّمة التي تفي بالشروط المنصوص عليها في المادة 4 (2)، بما في ذلك "قيادة شخص مسؤول عن مرؤوسيه" و" وجود علامة مميزة ثابتة يمكن التعرف عليها عن بعد "، حيث تحمي المادة 4 (6) سكان الأراضي غير المحتلة الذين يقاومون العدو تلقائيًا في بعض الظروف.

إذن فالاحتلال الإسرائيلي رفض إعطاء الأسيرة الفلسطينية هذه الصفة حتى لا تتمتع بالحماية القانونية النابعة من اتفاقيات جينيف. وجميع الأدلة تشير إلى أنّ الاحتلال الإسرائيلي يتبع نفس الأساليب والأشكال عند اعتقال النساء الفلسطينيات كما يفعل مع الرجال، ويتسبب ذلك في ظروف احتجاز صعبة لهنّ. وتؤكّد الشهادات أنهنّ تعرّضن لأشكال مختلفة من التعذيب الجسدي أو النفسي، بالإضافة إلى معاملات مُهينة، وتُظهر الوقائع أن استخدام الاحتلال لأساليب اعتقال المرأة الفلسطينية لا يتميز بمراعاة حقوقهن في السلامة الجسدية والنفسية. ويبدو أن هذه العمليات تستهدف مطاردة المرأة، وتهديدها، وتقليص دورها وتهميش تأثيرها. وتبدو الاعتقالات في بعض الأحيان موجهة لاستخراج معلومات من المرأة أو من الآخرين، وأحيانًا تكون محاولة للضغط على أفراد أسرتها للإفصاح عن معلومات أو لإجبار أشخاص آخرين على التسليم للسلطات. وذكرت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة أنّ هذه الأساليب تشكل تعذيباً وتنتهك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وهي اتفاقية صادق عليها الاحتلال في عام 1991، وفي سبتمبر/ أيلول 1999. أي أنّ الأسيرة الفلسطينية يتم اعتقالها دون وجه حق وتتعرض لكل أشكال الانتهاكات. وأشارت التقارير الحقوقية إلى أنّ الانتهاكات تتنوع بين التعذيب والاعتداء الجسدي والنفسي، والتفتيش العاري المهين، كما يتمّ الاعتداء على الأسيرات الفلسطينيات لفظياً بشكل متكرر أثناء فترة الاعتقال والتحقيق، وهو ما يشكّل انتهاكاً للمعايير الدولية الخاصة بالتعامل مع الأسرى والمعتقلين.

وتُظهر تجارب الأسيرات والمعتقلات الفلسطينيات أنّهن تعرّضن لاعتداءات قاسية من قبل الجنود وموظّفي مصلحة السجون التابعة للاحتلال، ابتداءً من عملية الاعتقال وصولاً إلى فترة الحبس والتوقيف. هذه الأحداث تتعارض تماماً مع القرارات والمبادئ التي تدعو إليها المنظمات الحقوقية والإنسانية، وتعكس خللاً كبيراً في موقفها السابق الذي دافعت فيه عن الضحايا والمظلومين.

وقوات الاحتلال مستمرة في انتهاك حقوق الأسيرات والمعتقلات الفلسطينيات في سجونها، وهذا يتعارض مع اتفاقية مناهضة التعذيب التي تمنع المعاملة اللاإنسانية والتي تتضمن حرمانهن من الحقوق الأساسية كالرعاية الصحية والغذاء والماء. هنّ يتعرضن للتفتيش العاري كعقوبة، ويُحتجزن في ظروف غير صحية، ويتعرّضن للعنف الجسدي والنفسي. هذه الظروف تتسبب في آثار صحية ونفسية وعقلية طويلة الأمد على الأسيرات والمعتقلات الفلسطينيات. إنّ دولة الاحتلال هي المسؤولة عن كافة الانتهاكات والممارسات التي تنتهجها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك سوء معاملة النساء الفلسطينيات أثناء اعتقالهن بشكل خاص، وتنصّ المادة (12) من التوصية العامة (28) للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن الالتزامات الأساسية للدول الأطراف على ما يلي: "إنّ الدول تمارس ولاية إقليمية في المقام الأول، رغم أن ذلك رهن بالقانون الدولي، إلاّ أنّ التزامات الدول الأطراف تنطبق من دون تمييز على المواطنين وغير المواطنين سواء بسواء، بما يشمل اللاجئين وملتمسي اللجوء والعمال المهاجرين وعديمي الجنسية الموجودين على أراضيها، أو الخاضعين لرقابتها الفعلية، حتى وإن لم يكونوا داخل أراضيها. فالدول الأطراف مسؤولة عن كل ما تتخذه من إجراءات تؤثر على حقوق الإنسان، بصرف النظر عمّا إذا كان المتضررون على أراضيها أم خارجها".

وفي التوصية العامة رقم (30) بشأن وضع المرأة في سياق منع النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، تؤكّد اللجنة على ما ذكر سابقاً من خلال النص: "تكرر اللجنة توصيتها العامة رقم 28، ومفادها أن التزامات الدول الأطراف تُطبق أيضاً خارج حدودها الإقليمية على الأشخاص الخاضعين لسيطرتها الفعلية، حتى وإن لم يكونوا موجودين داخل أراضيها، وأن الدول الأطراف مسؤولة عن كل ما تتخذه من إجراءات تؤثر على حقوق الإنسان، بغضّ النظر عما إذا كان الأشخاص المتضررون موجودين داخل حدودها الإقليمية أم خارجها".

وفي الصفقة الأخيرة التي جرت لتبادل الأسرى في قطاع غزة، تم إطلاق سراح العديد من الأسرى والمعتقلين، بما في ذلك النساء. ومن بين النساء التي تمّ تسليمها في هذه الصفقة كانت بعض النساء الفلسطينيات اللواتي كن معتقلات في سجون الاحتلال الإسرائيلي. وتُظهر قائمة المفرَج عنهم من السجون الإسرائيلية، في إطار صفقات التبادل بين إسرائيل و«حماس»، أن غالبية النساء المعتقلات قبل السابع من أكتوبر (تشرين الأول) الماضي خرجن من السجن باستثناء أربعة (4). وبلغت حصيلة مَن تمّ تحريرهم من الأسيرات والأطفال في سجون الاحتلال خلال الدفعات السبع التي تمّت منذ تاريخ 24 – 11 – 2023، ضمن بنود اتفاق التهدئة في غزة، 240 أسيرة وطفلاً، بواقع 71 أسيرة و169 طفلاً.

وقد أطلقت إسرائيل سراح المعتقلة الفلسطينية إسراء جعابيص من سجونها بعد سنوات من السجن. وإسراء جعابيص هي امرأة فلسطينية أصيبت بشكل خطير في عام 2015 خلال مواجهات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية. أصيبت بجروح خطيرة في الوجه والجسم، حيث تعرضت لحروق شديدة أدت إلى تشوّه وجهها وظهرها بشكل كبير، وقد فقدت أجزاءً من جسدها. تعتبر قصة إسراء جعابيص واحدة من الحالات التي نالت اهتمامًا واسعًا وأثارت الاستياء العام بسبب حجم الإصابات الجسدية الخطيرة التي تعرضت لها، وكذلك بسبب الظروف المحيطة بإصابتها واعتقالها. تمت متابعة قصتها ووضعها تحت الاعتقال الإسرائيلي بتهم مختلفة. تجسّد قصتها حالة من حالات الصراع والتوتّر الدائم في المنطقة وآثاره على الأفراد، خاصة النساء. وهي مثال عن تاريخ كامل من الانتهاكات بحقّ النساء في السجون الاسرائيلية.

تجسّد تجربة الأسيرات الفلسطينيات عمقًا وواقعيةً، فبوجود كل جزءٍ من حياتهن تحافظ هذه النساء على كرامتهن ومبادئهن رغم صعوبات الوضع ووحشية القيود. حيث واجهن كل أساليب القهر والضغط بإرادة صلبة. بدأن بناء مؤسسات ثقافية وتنظيمية وفكرية داخل السجون، محافظاتٍ على حالة إنسانية عالية من التحدي والصمود. كان ولا يزال للمرأة الفلسطينية دورًا بارزًا كقائدة ومقاتلة، حاملة للهمّ الوطني

ومحافظة على كرامتها رغم التقاليد الاجتماعية والقمع اللاإنساني. انطلقت المرأة بقوة وعزم لتصبح قائدة في بناء مستقبل خالٍ من الظلم والاستعباد. سجون النساء أثرت إيجابيًا على المجتمع الفلسطيني، حيث أسهمت المعتقلات في الإبداع الفني والثقافي وقيادة مجالات العمل المختلفة. ولازالت المرأة الفلسطينية الأسيرة تُعتبر المقاومة الأولى في وجه المحتلين، محافظةً على الصمود في وجه الاحتلال. وتبقى هذه التجربة المستمرة جزءًا من الصراع الدائم مع الاحتلال.

لقد استطاعت المرأة الفلسطينية بإصرارها وعزيمتها، أن تصبح رمزًا للصمود والتحدي. نضالها المتواصل ضد الظلم والاحتلال أثرى مسيرة الصراع الفلسطيني بروح القوة والتصميم. تحدّت كل الصعاب وبنت جسورًا من الأمل والتغيير في مجتمعها وفي العالم العربي، حيث أصبحت شخصية مؤثرة ومحركًا للتغيير الاجتماعي والسياسي.

في النهاية، وفي ظل انتهاكات صارخة لحقوق المرأة الفلسطينية خارج وداخل الأسر على المجتمع الدولي ككلّ، لا الدول فحسب بل أيضًا الجهات الفاعلة من غير الدول، بذل كل ما في وسعه فورًا لحماية النساء ولإنهاء خطر الإبادة الجماعية الذي يهدّد الشعب الفلسطيني، وإنهاء الفصل العنصري الإسرائيلي واحتلال الأراضي الفلسطينية في نهاية المطاف. ولابد للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أن تعلم بأنّ تصاعد هذا النزاع الخطير يهدّد المنطقة ككلّ، ما قد يؤدي إلى مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وإلى تفاقم معاناة المدنيين الأبرياء.

حرب غزة والثورة الرقمية

أ.محمد زهوي
مستشار في تكنولوجيا المعلومات
والأمن السيبراني ،لبنان

إن الأداة الرقمية التي صنعها الغرب بغية تعظيم قوته اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا وعسكريًا وثقافيًا واجتماعيًا، تنقلب عليه اليوم نصرة للقضية الفلسطينية التي وصلت لكل أرجاء المعمورة، على الرغم من كل المحاولات الكبيرة التي قام بها العدو لمحاصرتها. فلطالما استخدم الغرب، وخصوصا الولايات المتحدة الأميركية، التكنولوجيا الرقمية الحديثة والذكاء الاصطناعي كأداة لتجديد الاستعمار وفرض أيديولوجيته وسطوته على العالم، وخصوصا دول العالم الثالث، وبتحالف وتواطؤ علني ومستتر مع الكيان الصهيوني. لكن ما لم يكن يتوقعه صانع هو انقلاب "السحر على الساحر"، لتتحول الى أداة ضده تكشف كل إجرامه ووحشيته وممارساته البربرية. وإن المفارقة في هذا المجال، أن هول الإجرام والإبادة التي مارسها العدو بحق الأبرياء، أطفالا ونساء وشيوخا، وأطباء وصحافة ومستشفيات ومساجد وكنائس، ناهيك عن التدمير الممنهج لقطاع غزة ومحاولات محو كل معالمه، ساهم في تشكيل محتوى رقمي لم تشهده البشرية يوما منذ عشرات القرون ومنذ مجتمعات ما قبل الإنسانية، فتصدرت أشلاء الأطفال وسائل التواصل الاجتماعي، ووصلت الصورة "الحقيقية" للعدو الصهيوني وإجرامه، دون عناء إلى ملايين الناس واحتلت أعلى نسب الترائد العالمي دون حاجة لدفع الأموال للترويج والحملات الإعلامية الذي يدفع له العدو والغرب ملياراته لتزييف الصورة. فالحقيقة كانت أقوى من أي Boost مدفوع.

ولم تقتصر المسألة على التراند ووصول الصورة الحقيقية للعالم، إنما تجاوزت فعالية الأداة الرقمية كافة التوقعات، وحققت نتائج لم نكن نحلم بها تاريخيا على مستوى تحول الرأي الشعبي العالمي وخصوصا الرأي الغربي لصلح القضية الفلسطينية ونصرتها. ففاجأتنا الشعوب الغربية بموقفها المناصر للقضية، حيث شهدت الساحات الغربية مظاهرات شعبية شارك فيها الآلاف ووقفوا في وجه حكامهم وضد سياساتهم الداعمة للعدو الصهيوني وطالبوهم بوقف الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني المظلوم. والملفت في الأمر، وعي الجيل الجديد، المستخدم الأول لهذه التقنية الرقمية، ومساهمته في فضح ممارسات العدو الصهيوني، فشارك بطريقة مذهلة في كشف الحقيقة، بل ناصر الشعوب المقاومة والمناهضة للعدوان والاحتلال، في تكذيب العدو الصهيوني والبرباغاندا الزائفة التي استخدمها تاريخيا لتبرير مجازره. ولم يكتف بذلك، بل عمل على تعرية الكذبة الكبيرة التي تسوقها الحكومات الغربية وصناع القرار والرأسماليين والمستفيدين من الشركات الكبرى المتعدية الجنسيات وشركات الأسلحة والبترول بين شعوبها لتخويفهم من الآخر وشيطنته ونزع الصفة الانسانية عن كل ممن هو مناهض لفكرهم الاستعماري، وكل من هو مقاوم ورافض لاستغلال موارده وأرزاقه وخيراته.

ان التحول الذي نشهده بعد 7 أكتوبر، وساهمت في تحقيقه إلى حد بعيد الأداة الرقمية، يتمثل في الأسئلة الكبرى التي تطرحها شعوب العالم الغربي حول الرواية الصهيونية الاستعمارية لتبرير استمرار احتلال فلسطين من جهة، وفي مطالبة فئة عريضة منها بتحرير فلسطين وشعبها من جهة أخرى.

إن هذا التحول، يمكن أن يؤسس إلى استنتاج أولي هو أن مسار تحرير الشعب الفلسطيني قد بدأ فعليا، ليس فقط على أيدي المقاومة الفلسطينية ومناصريها داخل المجتمعات العربية، إنما أيضا بمناصرة غير مسبوقة من الشعوب الغربية ومن شعوب العالم أجمع. ومن الصعب جداً إخماد هذه الثورة الشعبية العالمية ضد الاحتلال الصهيوني، بل ستثمر عاجلا أم آجلا تحقيق الحرية الكاملة لفلسطين من البحر الى النهر،

تحت شعار عالمي مشترك تهتف له اليوم شعوب العالم أجمع ووصلت أصداؤه أرجاء المعمورة وهو "الحرية لفلسطين والشعب الفلسطيني (Leve Paltestina Och Krossa Sionismen).

من هنا، وأمام هذه النتائج الكبيرة التي حققتها الأداة الرقمية على مستوى نصرة قضية فلسطين، ومن منطلق الاستثمار في إيجابيات الثورة الرقمية لصالح الشعوب المستضعفة في العالم أجمع وتعزيز قدراتها المحلية، فإننا أمام فرصة حقيقية للاستفادة من وسائل التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، من خلال تعزيز الجهود الرسمية والمعرفية وممارسة الضغط على حكومات الدول العربية والمطالبة بتعليم التكنولوجيات الرقمية الحديثة، وفرضها في المناهج المدرسية والجامعية باعتبارها إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق النهوض بمجتمعاتنا وتحقيق التحرر للشعوب المضطهدة والمحتلة سواء من خلال الاحتلال المباشر للأرض أو الاحتلال غير المباشر عبر الاستعمار الرقمي الذي تمارسه الدول الغربية الكبرى لتكريس تبعيتنا وتخلفنا.

فالعالم العربي يزخر بالطاقات الشبابية التي يمكن الاستثمار فيها والتعويل عليها لتحقيق العدالة الإنسانية فالاستخدام الإيجابي لوسائل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي قادر على تحقيق أعلى مستويات التقدم لبلداننا إذا توفرت الإرادة الحكومية للاستفادة منها وعملت على إدراجها ضمن استراتيجياتها، وفسحت المجال أمام المشاركة الواسعة والفعالة للشباب والجيل الرقمي الجديد في ترجمتها على أرض الواقع. وإن أول استحقاق وتحدي أمام حكومات العالم النامي عامة والعالم العربي خاصة، يكمن في كيفه القضاء على الأمية الرقيمة في عصر الذكاء الاصطناعي والعبور الى الجيل القادم من الإنسانية، باعتباره حق من الحقوق الأساسية للمواطنين لا ينفصل عن الحقوق الإنسانية الأساسية الأخرى.

المشروع الصهيوني الأمريكي: جرائم حرب تسقط كل شعارات الإنسانية

د.أمل الجربي، المعهد العالمي للتجديد
العربي في مدريد، إسبانيا

إنّ الالتزام السياسي والإنساني يمكنه أن يجسّد القضيّة الفلسطينية وتصوّر خلفياتها الأيديولوجية ومخلّفاتها على الإنسانية، إذ توالى سقوط الشهداء الأبرار في ظلّ كارثة إنسانية بفلسطين. إنّها إبادة جماعية يقترفها الكيان الصهيوني كخطة لتدمير قطاع غزة المحاصر تجاوز فيها القوانين الدولية التي تندد بالجرائم الإنسانية. يعدّ استهداف المدنيين ، والمنشآت المدنية جريمة حرب شدّت الرأي العام والمواقع الأجنبية جرّاء التصعيد الإسرائيلي والوضع المتأزّم الذي آلت إليه البشرية في إطار القضية التي تواجهها الإنسانية من مآس غير مسبوقة قام بها الاحتلال بارتكابه جرائم سياسية تسلب الإنسان قيما كونية أهمها الحق في الحياة والعيش بحرية وكرامة، فتدفعه للبحث عن حلول هي في حقيقة الأمر مليئة بالمخاطر، والخوف والقلق يجعلانه في حالة صراع بين الحياة والموت.

تتطلّب هذه المسألة وعيا بقيمة العمل الإنساني ومساعدة الغير، لكن هذا الجانب الأخلاقي أضحى منعدما، في ظلّ مشاركة حلفاء الكيان الصهيوني بدعم دولة الاحتلال سياسيا وعسكريا. هنا يكمن التناقض، فأمريكا البلد المؤسّس لمنظمة حفظ السلام لتهيئة الظروف المناسبة للدول التي مزّقتها الصراعات وبلد الشعارات التي تحثّ على المحافظة على حقوق الإنسان هي أكثر دولة في الوقت الراهن تحمل على عاتقها مهمة دعم سياسة الاستيطان، وهي السدّ المنيع لمواجهة كل المحاولات العربية أو الدولية الهادفة إلى إنصاف الشعب الفلسطيني داخل مجلس الأمن عبر استخدامها حق النقض "الفيتو" لإحباط

مشاريع قرارات تدين إسرائيل منذ عام 1972 إلى يوم 18-10-2023، حيث تنكّرت الولايات المتحدة لمعظم قرارات الأمم المتحدة المؤيّدة للحقوق الفلسطينية عقب المجازر السارية التي ارتكبها الاحتلال في حقّ المدنيين.

ويعتبر هذا الدعم التزاما غير مرتبط بالحزب الحاكم أو بالانحياز فقط، بل هو قضية ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستراتيجية العامة للولايات المتحدة وبإمكان أي متابع لأدبيات المنظمات الصهيونية وممارستها على أرض الواقع ملاحظة أنّ المشروع الصهيوني الأمريكي قد بدأ سياسيا وفكريا منذ سنة 1897 مع مؤتمر" بازل" عندما تأسّست المنظمة الصهيونية العالمية لتنفيذ البرنامج الصهيوني الذي ينصّ على أنّ " هدف الصهيوني هو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يضمنه القانون العام" ، وهو الأمر الذي تم تحقيقه عمليا على أرض فلسطين سنة 1948 إثر القرار رقم "181" الذي أصدرته الأمم المتحدة بتاريخ 27 نوفمبر 1947، والذي آل إلى التوصية بخطة لتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة فلسطينية إلى أن نشبت الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1948، وهي أولى الحروب التي حدثت عقب إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وإعلان قيام إسرائيل كدولة تمثّل الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، من هنا يمكننا أن نقرّ أنّ المشروع الأمريكي الصهيوني قد مرّ بثلاث مراحل، المرحلة الأولى هي مرحلة الاحتلال والمرحلة الثانية هي مرحلة الاعتراف الدولي، والذي تمّت دراسته بالمؤتمر الافتتاحي للمنظمة الصهيونية وبالتالي تنفيذ خطة من خطط برنامج " تيودور هرتزل"، أما المرحلة الثالثة، وهي الأخطر هي التطبيع العربي الإسرائيلي من خلال المعاهدات التي استمرت بدءا بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية سنة 1979، ومعاهدة السلام الإسرائيلية الفلسطينية سنة 1991، ثم معاهدة السلام الأردنية 1994، واتفاقية أبراهام التي طبّعت العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين سنة 2020 وتوالى التحضير لاتفاقيات التطبيع سنة 2020 بين كل من إسرائيل والسودان والمغرب والعديد من أعضاء جامعة الدول العربية، منها سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، مما أدّى إلى وصول المشروع الصهيوني الأمريكي

إلى ذروة النفوذ عمليا وفعليا وماديا وسياسيا وأمنيا، وفي كل الجوانب، وتمّ تحقيق أهداف مؤتمر "بازل"، وهو تمكين إسرائيل من الشرعية الدولية، وأصبحت دولة حقيقية منذ أمد بعيد حيث تحتفل إسرائيل هذه السنة بمرور 75 عاما على ميلادها تحت شعار منظمة الصهيونية العالمية " إذا ما أردتم، فلن يظل حلما" .

من خلال هذا التسلسل التاريخي يمكننا أن نحمّل مسؤولية هذه المجازر المرتكبة في حق الإنسانية، ليس فقط للمحتلّ بل أيضا للبلدان التي تدعمه في ظلّ حجب وتعتيم للحقائق مما يجعل العالم العربي يواجه حربا إلكترونية تحجب فيها المنشورات بمواقع التواصل الاجتماعي، والسكوت الرهيب من الدول العربية التي فضّلت الصمت بدل الدّعوة إلى المقاومة والتجنّد للتنديد بالمجازر التي يمارسها الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني خوفا على مصالحها واستقرارها.

فالعنف المسلّط على الشعب الفلسطيني تخطى كل الحدود الإنسانية ومن الضروري العمل على نشر الوعي ودعم الكرامة الإنسانية بتشكيل سلاح قيمي وعالمي ضدّ كل القوى الاستبدادية التي تعمل على تسليط هيمنتها عن طريق الظلم واللاّإنسانيّة والتعبير عن ضرورة الوحدة بالإفصاح عن وجود قيم مشتركة بين الناس تعبّر عن وحدة الجوهر الإنساني في شكل أخلاق كونيّة تساعد على دعم الكرامة الإنسانية، وتحرّم سفك الدماء وتنبذ العنف المسلّط على الذات البشرية وتضمن حقّها في العيش بحرية وكرامة، فالسكوت عن الحقّ رذيلة ولا يمتّ للفضيلة بكلمة.

المراجع:

- علي المؤمن، (30 أكتوبر 2023) سلوك العدوان وفق العقيدة الصهيونية، (Tasnimnews.com) تم الاسترداد من (https://2u.pw/Rvs6bpw)
- بنيامين فون فيل، (01 سبتمبر 2022) كيف تنظر الحركة الصهيونية في مدينة بازل السويسرية إلى مستقبل إسرائيل؟ (swissinfo.ch) تم الاسترداد من (https://2u.pw/DM3kT0d)
- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، 1947- 1984، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقلا عن المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة 2، الملحق رقم 11، المجلد

تأملات في الحرب المستمرة على فلسطين. دعوة لإعادة تقييم المؤسسات الدولية

د. روزا محجوب
علوم التربية، المرصد الوطني للتربية والتكوين،
وزارة التربية الوطنية، الجزائر

Au–delà des images insoutenables provenant de Gaza et des chiffres alarmants des victimes tuées, principalement des enfants et des femmes (franges plus fragiles de la population), ce qui choque le plus est l'attitude arrogante affichée par les responsables, aussi bien politiques que militaires de l'entité sioniste. Lors de déclarations officielles ou de conférences de presse, ils ne montrent aucun signe de regret ou de remords concernant les tueries de civils, confirmant ainsi que ces massacres et génocides sont délibérément planifiés et voulus, et ne sont en aucun cas considérés comme des dommages collatéraux.

Cette attitude inhumaine semble découler et émaner de la certitude de se savoir au–dessus de toute forme de jugement, à l'abri de toute poursuite, grâce au protectionnisme et au soutien sans faille de la plus grande puissance mondiale, qui ne cache pas d'avoir donné son feu vert à l'armée sioniste pour mener une guerre disproportionnée contre le peuple palestinien de la bande de Gaza.

Ce protectionnisme absolu s'étend à tous les domaines, militaires, politiques, juridiques, économiques et même médiatiques. De là s'explique, l'impuissance et l'immobilisme des institutions internationales compétentes dans la gestion des crises humanitaires et des conflits. Face à la guerre qui est menée contre le peuple palestinien depuis plus de 40 jours, ni les Nations Unies, ni les droits de l'homme, ni les associations civiles de tout genre n'ont réussi à stopper cette violence insensée ni à arracher un cessez-le-feu temporaire.

Cet échec de l'humanité devant ce drame largement désapprouvé par la majorité des populations du monde, nous pousse à nous poser des questions sur l'efficacité de ces institutions internationales voire même leur utilité. Il pourrait être envisageable de les réexaminer en profondeur, voire de les redéfinir sur de nouvelles bases et leur donner un nouveau souffle digne des aspirations des populations mondiales éprises de la liberté et des droits pour tous.

En somme, le drame qui se déroule sous nos yeux exige une réflexion approfondie sur la manière dont la community internationale peut mieux prévenir de tels conflits, mettre fin à l'impunité, et œuvrer véritablement pour un monde où la dignité humaine est respectée, sans distinction ni discrimination.

هذا الملف

يضم الملف الموسوم "الحرب على غزة وسؤال القيم الإنسانية اليوم"، مواقف أكاديمية عربية أولى لمجموعة من الباحثين/ات حول الحرب على غزة من تخصّصات مختلفة ومناطق جغرافية متعددة من العالم العربي وخارجه، من فلسطين، لبنان، الأردن، مصر، سوريا، العراق، الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، قطر، كندا، إيطاليا، إسبانيا وسويسرا. مثلت هذه الأوراق مساهمات مختصرة ومكثفة عبرت عن القراءات والشهادات والمواقف وبعض الفرضيات الأولى للأكاديميين/ات والباحثين/ات في المنطقة العربية، انطلاقًا من مداخل مختلفة، فلسفية وأخلاقية وسوسيولوجية وأنثروبولوجية وقانونية وسياسية واستراتيجية استشرافية وإعلامية ولسانية وسيميولوجية وتربوية ونفسية وأركيولوجية، إضافة إلى كتابات عبرّت عن رؤى وشهادات ومواقف ذاتية لباحثين/ات وفاعلين/ات في المجال العام

الباحثون/ات المساهمون/ات

ماريز يونس
ساري حنفي
أباهر السقا
إصلاح جاد
شرحبيل الغريب
عبد الحسين شعبان
محسن بو عزيزي
عنصر العياشي
كمال مغيث
خالد شوكات
علي الموسوي
مصطفى النشار
سحر حجازي
علي المهنكر

لينا جزراوي
نضال سليم
سيف الإسلام بن عبد النور
روضة القدري
ويزا قالاز
غسان صليبا
ماجدة عمر
إبراهيم بن يوسف
نزيهة السعداوي
سامي زهو
سوسان جرجس
عبد القادر ددحوح
سناء الشامي
نوفل الشهوان

عبد القادر الأطرش
رانيا الغويل
حارث علي حسن
ياسمين قعدان
نديم منصوري
أمل عواودة
هلا عواضة
بن مزيان بن شرقي
ترتيل درويش
وصال الشيخ
محمد زهوة
أمل الجربي
روزا محجوب

إشراف وتحرير

ماريز يونس

جيلالي المستاري